جامعــــــــة الأزهـــــــر _غــــزة
عمـــــــادة الدراســــــات العليـــــا
كليـــــــــــة الشــــــــــــــريعة
قســـم الحـــديث الشـــريف وعلومـــه



الإِمَامُ عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمَنهجهُ في الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيْل

Imam Othman Ibn Abi Shayba and his approach in slandering and amendment in Islam

إعداد الطالب
جعفر سرور راضي السعودي

إشـــــراف
الأستاذ الدكتور/ علي رشيد النَّجار
أستاذ الحديث الشريف وعلومه
نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية

قُدِمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه
من كلية الشريعة بجامعة الأزهر – غزة

(1437هـ - 2015م)


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي رسالتي هذه إلى:

اللذين لولاهما بعد كرم الله – عز وجل – وفضله لما بلغتُ مقامي هذا، والديَّ العزيزين، أسأل الله العظيم أن يحفظهما ويديم الخير في بقائهما، وأسأله أن يكرمهما بالجنة بعد طول عُمر وحُسن ختام.

الصابرة المحتسبة زوجتي "أم عبد الرحمن".

ابني "عبد الرحمن"، وابنتي "فاطمة الزهراء".

إخواني وأخواتي الأعزاء- حفظهم الله –.

شيوخي وأساتذتي.

أصدقائي وزملائي.

كلِّ من له فضلٌ ويدٌ عليَّ.

هؤلاء جميعًا أُهدي هذا البحثَ المتواضع، والله أسأل أن يجعله خالصًا متقبلًا.

شكرٌ وتقديرٌ

يقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ"[1]، لذلك بعد حمد الله –جل وعلا–، أتقدم بخالص الشكرِ والعرفان لشيخي الأستاذ الدكتور علي رشيد النَّجار، أستاذ الحديث وعلومه على نصحه، وإرشاده، وسَعَة صدره، ومعاملته كالوالد لولده، وما قدم لي من أجل تقويم هذه الرسالة، وعلى صبره الذي لا يجازيه عليه إلا الله، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لأستاذَيّ الكريمَين عضوَي لجنةِ المناقشةِ، كلٍّ من:

الأستاذ الدكتور/ إسماعيل سعيد رضوان المناقش الخارجي (حفظه الله تعالى).

الأستاذ الدكتور/ عبدالله مصطفى مرتجى المناقش الداخلي (حفظه الله تعالى).

على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتسديدها، وتقويم اعوجاجها؛ من أجل أن تخرج بثوب قشيب علمي لائق.

كما أُقدم شُكْري لجامعتي العريقة "جامعة الأزهر" ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور/ عبد الخالق الفرا، والنائبين الأكاديمي والإداري، وأشكر أيضاً كلية الشريعة ممثلة بعميدها فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى نجم – حفظه الله تعالى–، والشكر موصول إلى قسم الحديث الشريف وعلومه، وأعضاء هيئته التدريسية الكرام، وأخص بالذكر: الأستاذ الدكتور/ علي رشيد النجار، الأستاذ الدكتور/محمد مصطفى نجم، الأستاذ الدكتور/ عبدالله مصطفى مرتجى، والدكتور/ سليمان عودة –حفظهم الله–.

كما وأقدم شكري إلى والديَّ العزيزين– أطال الله بقاءهما بحسن طاعته–، ولإخوتي وزملائي وأصدقائي الأحباء, الذين لم يتأخروا في مساعدتي ولو لحظة واحدة.

وأخيراً أقدم شكري لكل من: أعانني، وأسهم في إخراج هذه الرسالة على أفضل ما تكون.

فجزاهم الله – سبحانه وتعالى– خير الجزاء.

---

(1) – أخرجه الإمام التِّرمِذِيّ في سننه، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (ح:1954)، عن أبي هريرة رضي الله عنه (3/ 403).

مُلَّخصُ البحثِ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كم ينبغي لجلا وجهك وعظيم سلطانك أمَّا بَعْدُ:

هذا بحثٌ بعُنوان: «الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في الجرح والتعديل»، بينت فيه منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في علم نقد الرجال والجرح والتعديل.

وكانت هيكلية البحثُ في: مقدِّمةٍ، وأربعة فصول، وخاتمة.

أمَّا المقدِّمة: فقد تحدثت فيها عن تقديم للموضوع وأهميةَ الموضوعِ وبواعثَ اختيارِه، وأهدافَ البحث، ومنهجَ البحث، والدِّراساتِ السَّابقة، وخُطَّةَ البحثِ.

وأمَّا الفصل الأوَّل: فقد تحدثت فيه عن عصر الإمام عثمان بن أبي شيبة، وترجمته، وتمهيد في علم نقد الرجال والجرح والتعديل، وطرق تعريف الإمام عثمان بالرجال.

وأما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه عن مصطلحات الجرح المطلق، والجرح النسبي عند الإمام عثمان بن أبي شيبة، ومنهجه في استعمالها، ومقارنة أحكامه على الرواة بأحكام غيره من النقاد، مع بيان خلاصة ذلك، ومراتب الجرح عند بعض النقاد ثم مراتب الجرح عنده، وخصائص منهجه في استعمال مصطلحات التعديل.

وأما الفصل الثالث: فقد تحدثت فيه عن مصطلحات التعديل المطلق، والتعديل النسبي عند الإمام عثمان بن أبي شيبة، ومنهجه في استعمالها، ومقارنة أحكامه على الرواة بأحكام غيره من النقاد، مع بيان خلاصة ذلك، ومراتب التعديل عند بعض النقاد ثم مراتب التعديل عنده، وخصائص منهجه في استعمال مصطلحات التعديل.

وأما الفصل الرابع: فقد تحدثت فيه عن المصطلحات التي جمع فيها الإمام عثمان بن أبي شيبة بين التَّجريح والتَّعديل، ومنهجه في استعمالها، ومقارنة أحكامه على الرواة بأحكام غيره من النقاد، مع بيان خلاصة ذلك، ثم بيان في أي المراتب هذه المصطلحات.

وأمَّا الخاتمةُ: فقد تحدثت فيها عن أهمَّ النتائج، والتوصيات.

Abstract

Praise be to Allah and peace and mercy be upon his prophet, his family and his companions.
This research entitled " Imam Uthman Bin Abi Shaibah and his method of Jarh, dispraise of men, and amendment, praise of men "

The research dealt with the method of Imam Uthman Bin Abi Shaibah in defining men and talking about their narration of "Hadith" in praise and dispraise.

This study has its effective impact on criticism among narrators to focus on the connotations of words and phrases the Imam used in criticizing men.
The importance of this research increases to know the place of Imam Uthman Bin Abi Shaibah among critics and his rank regarding being strict, moderate or lenient. For these reasons the study was written.

The research consists of an introduction, four chapters and a conclusion.

Introduction: The researcher talked about the importance of the topic, reasons for choosing it, research methodology, previous studies and plan of the research.

First Chapter: It includes biography of Imam Uthman Bin Abi Shaibah, whether it is political, social, scientific and cultural status for his age and his name, lineage, nickname, title, birth, scientific origination, trips, teachers, students, creed, scientific position, death, knowledge of men's circumstances and a preface to men's criticism science.

Second Chapter: the researcher stated the methods of Imam Uthman Bin Abi Shaibah in Jarh, science which studies the states of Hadith narrators in dispraise, through the clarification of the implication of his phrases. Then the researcher compared the provision of Imam Uthman Bin Abi Shaibah with other critics' provision, highlighting its results, the knowledge of the steps of Jarh for the Imam and the characteristics of his methods.

Third Chapter: he researcher mentioned the methods of Imam Uthman Bin Abi Shaibah in amendment "praise" through the clarification of the implication of his phrases, then he compared the Imam's provision with other critics' provision, highlighting its results, the knowledge of the steps of amendment for him and the features of his methods.

Fourth Chapter: The researcher mentioned the methods of Imam Uthman Bin Abi Shaibah in the idioms and phrases in which the Imam combined both Jarh, dispraise, and amendment, praise, through the clarification of the implication of his phrases and comparing his provision with other critics' provision.

Conclusion: The researcher outlined the most important results and recommendations of the research.

قائمة المحتويات

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستهديه ونستغفره، يا رب لك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم لا علم إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا رسول الله، بعث إلى الناس بالحق بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الخير وسراجاً منيراً، أما بعد:

إنَّ خير الأعمال الاشتغال بالعلم الشَّرعي، وأجلّها وأعظمها بركة معرفة صحيح حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلّم– من سقيمه، ومقطوعه من موصوله، وسالمه من معلوله.

وخص الله – جل وعلا– هذه الأمة الإسلامية بضبط حديث نَبِيّها بالإسناد، ثمَّ ندب رسول الله – صلى الله عليه وسلّم– إلى الأخذ منه والتبليغ عنه، وبيان مراد الكتاب العزيز، وأَنَّها المفصلة المفسرة لمجمله، والموضحة المبيّنة لمشكله، والفاتحة لمقفله، امتثل أصحابه أمره، ونقلوا أقواله وأفعاله، وغير ذلك.

ثم إن مَنْ بعد الصحابة تلقوا ذلك منهم، وبذلوا أنفسهم في حفظه وتبليغه، وكذلك من بعدهم، إلا أنه دخل فيمن بعد الصحابة في كل عصر قوم ممن ليس له أهلية ذلك وتبليغه، فأخطؤوا فيما تحمَّلوا ونقلوا، ومنهم من تَعَمَّد ذلك، فدخلت الآفة من هذا الوجه.

فأقام الله طائفة كثيرة من هذه الأُمَّة للذَّب عن سُنَّة نَبِيّه – صلى الله عليه وسلّم– ، فتكلموا في الرواة على قصد النصيحة، ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة، بل كان ذلك واجباً عليهم وجوب كفاية[1].

ومن هذه الطائفة الإمام النَّاقد عثمان بن أبي شيبة. ولذلك وقع اختياري على موضوع بعنوان: "الإمام عثمان بن أبي شيبة وَمَنهجُه في الجَرْحِ والتَعْدِيلِ".

هذا الإمام الذي قال فيه الإمام محمد بن عبد الله بن نُمَيْر: "سبحان الله ومثله يُسأل عنه! إنما هو يُسْأل عنا"[2]، حيث إن أقوال وعبارات الإمام عثمان بن أبي شيبة تناثرت في المصنفات، ولم يعمل أحد على جمعها حسب علمي.

أولًا: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع، وبواعث اختياره في نقاط عدة، منها:

1- إنَّ علم الجرح والتعديل، والترف إلى مراتب العلماء مُهِمٌ لحفظ السُنَّة النبوية، والذب عنها، فهو من أشرف علوم الحديث.

2- لم تُفرد دراسة مستقلة – في حدود علمي– تكشف عن منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح والتعديل.

3- تقديم خدمة لطلبة العلم في مجال دراسة مناهج العلماء في الجرح والتعديل.

---

(1) – انظر: لسان الميزان (2،3/1) بتصرف يسير.

(2) – انظر: تاريخ بغداد (287،286/11)، تهذيب الكمال (482/19).

4- إن له علاقة مباشرة بعلم العلل، الذي يسري في علوم الحديث الأخرى كالروح في الجسد.

5- إن له دوراً مهماً رائداً في قبول الأحاديث أو ردها.

ثانيًا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها:

1- إظهار منزلة الإمام عثمان بن ابي شيبة بين النُّقَّاد، في علوم الحديث بشكلٍ عام، وعلم الجرح والتعديل بشكلٍ خاص.

2- بيان جهودِ الإمام عثمان بن أبي شيبة ، ومنهجُه في الجرح والتعديل.

3- جمع مصطلحات الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح والتعديل، وبيان المراد منها.

4- الوقوف على المصطلحات الخاصة التي تفرَّدَ بها الإمام عثمان بن أبي شيبة ، والمصطلحات التي يُكثر أو يُقل من استعمالها.

5- محاولة وضع مراتب لهذه المصطلحات، ومقارنتها بمراتب غيره من النُّقَّاد.

6- بيان أحوال الرواة المُتكلم فيهم عند الإمام عثمان بن أبي شيبة، ومقارنة قوله بقول غيره من النُّقَّاد.

7- التعرف إلى خصائص منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح والتعديل.

8- بيان أهم النتائج التي توصلت إليها في الرواة المعدلين والمجروحين.

ثالثًا: الدِّراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب عن موضوع الدراسة من خلال مراكز البحوث العلمية، عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم يتبين لي وجود دراسات علمية سابقة تتعلق بمنهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح والتعديل، والذي سيكون موضوع دراستي.

رابعًا: منهج البحث:

اعتمدت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية المتعلقة بالدراسة، ومن ثم عملت على انتقاء نماذج للدراسة من هذه المادة العلمية، ومن ثم استعنت بالمنهج الوصفي لعرض منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح والتعديل، وذلك من خلال ما يلي:

1 - تقسيم البحث إلى: فصول، ومباحث، ومطالب، حسب الحاجة، ومتطلبات الدراسة.

2 - عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

3 - تخريج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها الأصيلة.

أ- إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فأكتفى بالعزو إليهما.

ب- إن لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أحكم عليه فقط.

4 - تصنيف أقوال الإمام عثمان بن أبي شيبة في نقد الرجال ودراستها، وذلك على النحو الآتي:

أ- جمع ألفاظ الإمام عثمان بن أبي شيبة ومصطلحاته في نقد الرجال.

ب- دراسة نماذج تطبيقية من الرواة الذين تكلم فيهم جرحاً وتعديلاً.

ج- مقارنة أحكام الإمام عثمان بن أبي شيبة بأحكام غيره من النُّقَّاد.

د- دراسة المراد بهذه المصطلحات الصادرة منه وبيانها.

هـ- حيثما ذكرت الفعل الماضي "قلت"، فهو من الطالب.

5- الترجمة الوافية الموضحة لحال الراوي فيما يتعلق بالجرح والتعديل؛ وذلك للوصول إلى خلاصة الحكم في الراوي.

6- التعريف بالأماكن والبلدان غير المشهورة المعروفة، من الكتب التي تعد مظانَّ لذلك.

7- بيان غريب الألفاظ من الكتب المختصة بذلك.

8- التعريف ببعض المصطلحات الحديثية عند الحاجة.

9- ضبط الأسماء والكلمات الْمُشْكِلَة التي يُتَوَهَّمُ في ضبطها.

10- تذييل البحث بفهارس علمية متنوعة.

11- التوثيق من المصادر والمراجع باختصار، وذلك بذكر اسم المرجع والجزء والصفحة، أما سائر بيانات المصدر أو المرجع فسأذكرها مفصلة في قائمة المصادر والمراجع.

خامسًا: خطّة البحث:

تتكون خطّة البحث من: مُقَدِّمة، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس فنية، على النحو الآتي:

المُقَدِّمة: واشتملت على: أهمية الموضوع وبواعث اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

الفصل الأول

الإمام عثمان بن أبي شيبة و عصره، وترجمته، وتمهيدٌ في علم نقد الرجال والجرحِ والتعديلِ

ويشتمل على أربعة مباحث:-

المبحث الأول: عصر الإمام عثمان بن أبي شيبة.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:-

- المطلب الأول: الحياة السياسية.
- المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.
- المطلب الثالث: الحياة العلمية.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام عثمان بن أبي شيبة.

ويشتمل على أربعة مطالب:-

- المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته.
- المطلب الثاني: رحلاته العلمية، وشيوخه وتلاميذه.
- المطلب الثالث: مكانته العلمية، وآثاره، وغرائبه.
- المطلب الرابع: عقيدته، ووفاته.

المبحث الثالث: تمهيد في علم نقد الرجال والجرح والتعديل.

ويشتمل على أربعة مطالب:-

- المطلب الأول: تعريف النقد وعلم الجرح والتعديل.
- المطلب الثاني: نشأة النَّقْد وتطوره.
- المطلب الثالث: مشروعية النَّقْد.
- المطلب الرابع: طبقات النُّقَّاد في الجرح والتعديل.

المبحث الرابع: مسالك تعريف الإمام عثمان بن أبي شيبة بالرجال.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:-

- المطلب الأول: التعريف بالرجال من خلال ما يتعلق بأسمائهم.
- المطلب الثاني: التعريف بالرِّجال باستخدام التاريخ والأماكن.
- المطلب الثالث: التعريف بالرِّجال من خلال نقد رواياتهم.

الفصل الثاني

منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الرواة.

ويشتمل على أربعة مباحث:-

المبحث الأول: مصطلحات الجرح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومدلولاتها.

ويشتمل على مطلبين:-

- المطلب الأوَّل: مصطلحات الجرح المطلق عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها.
- المطلب الثاني: مصطلحات الجرح النسبي عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها.

المبحث الثاني: الرواة المجَرَّحُون عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

ويشتمل على مطلبين:-

- المطلب الأول: الرُّواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجَرْح المطلق.
- المطلب الثاني: الرُّواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجَرْح النسبي.

المبحث الثالث: مراتب الجرح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة

ويشتمل على مطلبين:-

- المطلب الأول: مراتب الجَرْح عند بعض النُّقَّاد.
- المطلب الثاني: مراتب الجَرْح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح.

الفصل الثالث

منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الرواة.

ويشتمل على أربعة مباحث:-

المبحث الأول: مصطلحات التعديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومدلولاتها.

ويشتمل على مطلبين:-

- المطلب الأَوَّل: مصطلحات التعديل المطلق عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها.
- المطلب الثاني: مصطلحات التعديل النسبي عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها.

المبحث الثاني: الرواة المعدَّلون عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

ويشتمل على مطلبين:-

- المطلب الأول: الرُّواة المعدَّلون بمصطلحات التعديل المطلق.
- المطلب الثاني: الرُّواة المعدَّلون بمصطلحات التعديل النسبي.

المبحث الثالث: مراتب التعديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة

ويشتمل على مطلبين:-

- المطلب الأول: مراتب التعديل عند بعص النُّقَّاد.
- المطلب الثاني: مراتب التعديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في التعديل.

الفصل الرابع

منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في المصطلحات التي جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل.

ويشتمل على مبحثين:-

المبحث الأول: مصطلحات الإمام عثمان بن أبي شيبة التي جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل ومدلولاتها.

ويشتمل على مطلبين:-

- المطلب الأَوَّل: مصطلحات الإمام عثمان بن أبي شيبة التي جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل وهي أقرب إلى التَّجريح، ومنهجه في استعمالها.
- المطلب الثاني: مصطلحات الإمام عثمان بن أبي شيبة التي جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل وهي أقرب إلى التَّعديل، ومنهجه في استعمالها.

المبحث الثاني: الرواة الذين عَدَّلهم وجَرَّحهم الإمام عثمان بن أبي شيبة بعبارة واحدة.

ويشتمل على مطلبين:-

- المطلب الأَوَّل: الرواة الذين عَدَّلهم وجَرَّحهم الإمام عثمان بن أبي شيبة بعبارة واحدة، أقرب إلى الجرح.

- المطلب الثاني: الرواة الذين عَدَّلهم وجَرَّحهم الإمام عثمان بن أبي شيبة بعبارة واحدة، أقرب إلى التعديل.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

الفهارس الفنية: وتشتمل على:

- فهرست الآيات القرآنية.
- فهرست الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرست الرواة المترجم لهم.

الفصل الأَوَّل

الإمام عثمان بن أبي شيبة

عصره وترجمته

وتمهيد في علمِ نَقْدِ الرِّجَالِ والجرح والتعديل، وتعريفه للرجال

ويشتمل على أربعة مباحث:-

- **المبحث الأَوَّل: عصر الإمام عثمان بن أبي شيبة.**
- **المبحث الثاني: ترجمة الإمام عثمان بن أبي شيبة.**
- **المبحث الثالث: تمهيد في علم نَقْدِ الرِّجَالِ والجرح والتعديل.**
- **المبحث الرابع: مسالك تعريف الإمام عثمان بن أبي شيبة بالرجال.**

المبحث الأَوَّل

عصر الإمام عثمان بن أبي شيبة

إنَّ شخصية الإنسان تتكون وتبرز متأثرة بالبيئة و الأحوال والظروف المحيطة بها، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو علمية ثقافية أو غير ذلك.

لذلك لقد جرت عادة الباحثين في الدراسات المعاصرة؛ أن يمهدوا للترجمة ببيان البيئة والأحوال المحيطة للمترجَم له، لأن الإنسان ابن بيئته ؛ لذا كان لزامًا عليَّ أن أتحدث بفكرة موجزة عن الفترة التي عاشها الإمام الناقد عثمان بن أبي شيبة للوقوف من خلالها على العوامل والمؤثرات التي أدَّت إلى بروز شخصيته ونبوغها، وذلك من خلال المطالب الآتية:-

- **المطلب الأَوَّل: الحياة السِّياسية.**
- **المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.**
- **المطلب الثالث: الحياة العلمية والثَّقافية.**

المطلب الأَوَّل: الحياة السِّياسية:

ولد الإمام الجهبذ الناقد عثمان بن أبي شيبة سنة ست وخمسين ومائة[1]، وقيل: سنة ستين و نَيِّف[2] ومائة هجرية[3]، إلى وفاته سنة تسع وثلاثين ومائتين هجرية[4]، في ظل الدولة العباسية، في السَّنة التي ولي فيها أبو العباس السفاح[5] الخلافة، إلى أن زالت هذه الدولة من بغداد على أيدي التتار سنة(656هـ)"[6] ؛ فشهد قدرًا كبيرًا من العصر العباسي الأول، وفترة يسيرة من العصر العباسي الثاني، وعاصر ثمانية من الخلفاء، هم: المهدي حيث تولى الخلافة سنة(158هـ)، والهادي تولى الخلافة سنة(169هـ)، وهارون الرشيد تولى الخلافة سنة(170هـ)، والأمين تولى الخلافة سنة(193هـ)، والمأمون تولى الخلافة سنة(198هـ)، والمعتصم تولى الخلافة سنة(218هـ)، والواثق تولى الخلافة سنة(227هـ)، وجميعهم من خلفاء العصر العباسي الأول، بالإضافة إلى المتوكل على الله الذي تولى الخلافة سنة(232هـ) وهو من خلفاء العصر العباسي الثاني[7].

وامتاز العصر العباسي وخاصة الأول بالاستقرار السياسي، قال المؤرخ ابن طباطبا[8] في كتابه "الفخري": "واعلم– عَلِمْتَ الخير– أن هذه دولة من كبار الدول، ساست العالم سياسة ممزوجة بالدِّين والملك، فكان أخيارُ الناس وصُلحاؤهم يُطيعونها تدينًا، والباقون يُطيعونها رَهْبَةً أو رغبةً، ثم مكثت فيها الخلافة والملك حدود ستمائة سنة"[9].

---

(1) – انظر: تهذيب التهذيب (137/7) .

(2) – النَيِّف: بتشديد الياء، أَي: زيادة، وهي كلام العرب، وعوامُّ الناس يخففون فيقولون: ونَيْفٌ وهو لحن عند الفصحاء، وحاصل أَقاويل حُذَّاق البصريين والكوفيين أَنّ النيّف من واحدةٍ إلى ثلاث، والبِضْع من أربع إلى تسع، ويقال: نَيَّفَ فُلانٌ على الستين ونحوها إذا زاد عليها؛ وكلُّ ما زاد على العَقْد، فهو نَيِّفٌ، بالتشديد ؛ قال اللحياني يقال: عشرون ونيف ومائة ، ونيف وألف ، ولا يقال نيف إلا بعد عقد. انتهى. انظر: لسان العرب (342/9).

(3) – انظر: سير أعلام النبلاء (151/11).

(4) – انظر تهذيب الكمال (486/19)، تاريخ بغداد (287/11)، تذكرة الحفاظ (444/2).

(5) – أبو العباس السفاح: عبد الله بن محمد بن عليّ، ابن حَبْر الأُمة عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القُرَشي، الهاشمي، العباسي، أول الخلفاء من بني العباس، بُوْيِعَ في ثالث ربيع الأول، سنة اثنتين وثلاثين ومائة هجرية، ولكن لم تَطُل أيام السفاح، ومات في ذي الحِجَّة، سنة ستٍ وثلاثين ومائة هجرية، وعاش ثمان وعشرين سنة. انظر: سير أعلام النبلاء (77/6).

(6) – انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (23/2).

(7) – انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (22/2).

(8) – ابن طباطبا: محمد بن علي بن محمد بن طباطبا العلوي، أبو جعفر، المعروف بابن الطقطقي: مؤرخ، بحّاث، ناقد، من أهل الموصل، خلف أباه سنة (672هـ) في نقابة العلويين بالحِلة والنجف وكربلاء، وتزوج بفارسية من خُرَاسان، وزار مراغة سنة (696هـ)، وعاد إلى الموصل فألف فيها سنة (701هـ) كِتَابه "الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية"، وقدّمه إلى وليها "فخر الدِّين عيسى بن إبراهيم". ولعله تُوفِّي بها. انتهى. انظر: الأعلام (283/6–284).

(9) – انظر: الفخري في الآداب السّلطانية والدول الإسلامية (/137).

ولكن لم يخلُ هذا العصر من بعض الظروف السياسية المتقلبة كالفتنة التي قامت بين الأمين والمأمون، وكان الرشيد أبوهما قد عَقَدَ بالعهد للأمين، ثم مِنْ بعده للمأمون، فشرع الأمينُ في العمل على خلع أَخيه ليُقَدِّم ولده ابن خمس سنين، ونصحه أُولو الرأْي فلم يَرْعَوِ، حتى آل الأمر إلى أَنْ قُتِل[1]، وكمحنة وفتنة القول بخلق القرآن التي امتحن المأمونُ بها القضاةَ والمُحدثين[2]، وامتحن بها المعتصمُ الإمام أحمد بن حنبل[3]، فلم يجبه إلى القول بخلقه، فأَمر به فجُلد جلدًا عظيمًا حتى غاب عقله، وتقطع جلده وحُبِس مقيدًا[4].

وعلى الرغم من كل ذلك كانت هذه الدولة "كثيرة المحاسن، جمّة المكارم، أسواق العلوم فيها قائمة، وبضائعُ الآداب فيها نافقة، وشعائر الدِّين فيها معظمة، والخيرات فيها دارَّة، والدنيا عامرة، والحرمات مرعيّة، والثغور محصّنة، ومازالت على ذلك حتى كانت أواخرها، فانتشر الجَبْر، واضطرب الأمر، وانتقلت الدولة"[5].

وقد هيأ هذا الاستقرار السياسي للإمام عثمان بن أبي شيبة فرصة الاهتمام بالعلم والنبوغ فيه، خاصة وأنَّه لم ينشغل بالأحداث والتقلبات السياسية الطارئة في هذا العصر.

---

(1) – انظر: العِبر في خبر من غَبَر (244/1)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 333).

(2) – انظر: البداية والنهاية (207/14).

(3) – أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَيْبَاني المَرْوَزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين هجرية، وله سبع وسبعون سنة. انظر (/84).

(4) – انظر: الكامل في التاريخ (17/6).

(5) – انظر: الفخري في الآداب السّلطانية والدول الإسلامية (/147).

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية:

كما تحدثنا في المطلب السابق أن الإمام عثمان بن أبي شيبة قد عاش في العصر العباسي، وهو يتأثر بالبيئة المحيطة به اجتماعياً، لذلك فإن استقرار الحياة الاجتماعية مهم جداً بالنسبة لأي عالم، فهذا يعطيه استقرار في نفسه.

كانت الدولة العباسية تتكون من عدة طبقات، وكان يسودها الأمن، والتسامح، وذلك من الخلفاء العباسيين، لذلك قال الدكتور حسن ابراهيم حسن: "وكان النصارى واليهود يقيمون شعائرهم الدينية في أديارهم وبيعهم خارج مدينة بغداد في أمن ودعة، مما يدل على أن الخلفاء العباسيين كانوا علي جانب عظيم من التسامح الديني مع أهل الذمة"[1].

وهذا العصر كان فيه نوع من التكافل الاجتماعي، ومن التوسعة على الفقراء وغيرهم، فقد قال الإمام الطبري عن الرشيد أنه: "كان يتصدق من صلب ماله في كل يوم بألف درهم بعد زكاته وكان إذا حج حج معه مائة من الفقهاء وأبنائهم وإذا لم يحج أحج ثلاثمائة رجل بالنفقة السابغة والكسوة الباهرة وكان يقتفي آثار المنصور ويطلب العمل بها إلا في بذل المال فإنه لم ير خليفة قبله كان أغطى منه للمال"[2].

إن العباسيين أقوم للعبادة، لكنهم أقل نفعاً للمجتمع والناس ممن كان قبلهم من الأمويين، وقد ذكر الإمام الذهبي أن الإمام "عثمان بن أبي شيبة قال : أحضر هارون الرشيد أبا بكر بن عياش من الكوفة، فجاء ومعه وكيع، فدخل ووكيع يقوده، فأدناه الرشيد، وقال له: قد أدركت أيام بني أمية وأيامنا، فأينا خير؟
قال: أنتم أقوم بالصلاة، وأولئك كانوا أنفع للناس.
قال: فأجازه الرشيد بستة آلاف دينار، وصرفه، وأجاز وكيعا بثلاثة آلاف"[3].

ثم إن خلفاء الدولة العباسية كانوا على قدر من الاهتمام بالموسيقى واللهو والترف، وبذلك فقد نقل الدكتور حسن ابراهيم عن سيد على توضيح ذلك فقال: "ولا غرو فقد ازدهرت الموسيقى في العصر العباسي، بفضل اهتمام الخلفاء والأمراء، وكبار رجال الدولة الذين عملوا على رفع شأنها. وكثيراً ما كانت الأميرات وسيدات الطبقة الراقية في بغداد يشتركن في حفلات موسيقية خاصة"[4].

وللعيدين مظاهر خاصة في العصر العباسي لذلك "كان الخلفاء يحتفلون بالعيدين احتفالاً دينياً، فيؤمون الناس في الصلاة، ويلقون عليهم خطبة في فضائل العيد وما يجب على المسلمين اتباعه للمحافظة علي شعائر الاسلام، ولا غرو فقد كانت مظاهر الاسلام تتحلى في الاحتفال بهذين العيدين في الأمصار الاسلامية"[5].

---

(1) – تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (325/2).
(2) – تاريخ الأمم والملوك (5/ 16).
(3) – سير أعلام النبلاء (8/ 498).
(4) – تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (332/2).
(5)– تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (354/2).

واعتنى خلفاء الدولة العباسية بالمهن التي تقوم بها المجتمعات، لذلك فقد عمل بعض الناس في مجال الزراعة باهتمام وجدارة، وعمل بعضهم في الصناعة، و البعض الآخر في التجارة[1]، فهذه الأعمال إن كانت قائمة في المجتمع، فإن تجعل الحالة الاجتماعية في استقرار، وربما تُنهض الأمور الأخرى للبلد.

(1) – انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (2/249–255).

المطلب الثالث: الحياة العلمية والثَّقافية:

انتشر العلم، واتسعت ثقافة الناس بشكل ملحوظ في نهاية القرن الثاني، وفي القرن الثالث، لما حظي به من اهتمام كبير، وذلك بسبب "تشجيع الخلفاء والسلاطين والأمراء ورجال العلم والأدب وكثرة العمران واتساع أفق الفكر الاسلامي بارتحال المسلمين إلى مشارق الأرض ومغاربها"[(1)].

ومن مظاهر اهتمام الخلفاء بالعلم والتحديث، ما ذكره الذهبي في التذكرة حيث قال: "بعث الرشيد بخمسة آلاف الى بن إدريس فقال للرسول وصاح به مر من هاهنا فبعث اليه الرشيد لم تكرمنا ولم تقبل صلتنا فإذا جاءك ابنى المأمون فحدثه فقال ان جاءنا مع الجماعة حدثناه"[(2)] .

وقد قال الإمام الطبري عن المأمون: "كان لا يضيع عنده إحسان محسن ولا يؤخر ذلك في أول ما يجب ثوابه وكان يحب الشعراء والشعر ويميل إلى أهل الأدب والفقه ويكره المراء في الدين ويقول هو شيء لا نتيجة له وبالحري إلا يكون فيه ثواب وكان يحب المديح ولا سيما من شاعر فصيح ويشتريه بالثمن الغالي"[(3)].

وكان خلفاء العصر العباسي يحترمون ويقدرون ويوقرون العلماء، ويتواضعون لهم إجلالاً للعلم، فقد قال أبو معاوية الضرير – وكان من علماء الناس–: "أكلت مع هارون الرشيد أمير المؤمنين طعاماً يومًا من الأيام، فَصَبَّ على يدي رجل لا أعرفه، فقال هارون الرشيد: يا أبا معاوية، تدري من يصب على يدك؟، فقلت: لا، قال: أنا، قلت: أنت يا أمير المؤمنين قال: نعم إجلالًا للعلم"[(4)].

وقد زخر هذا العصر بالأئمة والعلماء الجهابذة من المحدثين والفقهاء وغيرهم، وقد بين لنا ذلك ما قاله الدكتور حسن ابراهيم: "وقد ظهر في القرن الثاني للهجرة طائفة من أئمة الحديث من أشهرهم في المدينة الإمام مالك بن أنس المتوفى سنة 179هـ، وفي البصرة حماد بن سلمة المتوفى سنة 176، وفي الكوفة سفيان الثوري المتوفى سنة 161هـ، وفي الشام الأوزاعي المتوفى سنة 181هـ، واشتهر في العصر العباسي الثاني من كبار أئمة الحديث الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة 241هـ،...، وقد صنف بعض أئمة الحديث كُتُباً أخري –أي غير الصحيحين– تعد في المرتبة الأولى من بين كتب الحديث، وأطلق عليها اسم الصحاح. وهؤلاء المحدثون هم: أبو داود السجستاني المتوفى سنة 275هـ صاحب السنن، وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة 278هـ صاحب الجامع، وأبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجة المتوفى سنة 275هـ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة 303هـ صاحب السنن"[(5)].

إذن هذا العصر امتاز بكثرة العلماء والمحدثين، وكثرة التصانيف، وأمهات الكتب من أولئك العلماء الجهابذة، ولذلك سمي بالعصر الذهبي.

---

(1) – تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (339/3).

(2)– تذكرة الحفاظ (1/ 283).

(3)– تاريخ الأمم والملوك (5/ 16).

(4)– تاريخ بغداد (14/ 8).

(5)– تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (351/3–353).

الإمام عثمان بن أبي شيبة عاش خلال حالات هذا العصر، الاجتماعية والعلمية الثقافية والسياسية، وقد جعل الاستقرار في هذه الجوانب الإمام عثمان يعتني بالعلم والعلماء، ويسير على نهجهم، مجداً مجتهداً طلباً للعلم، حتى أصبح من العلماء الجهابذة في علم نقد الرجال والجرح والتعديل، فأسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يرحمه وعلماء المسلمين.

المبحث الثاني

ترجمة الإمام عثمان بن أبي شيبة[1].

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته:

أولاً: اسمه:

عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خُوَاسْتَى العَبْسِيُّ الكُوْفِيُّ.

ثانياً: نسبه:

العَبْسِي – بفتح العين وسكون الباء الموحدة وفي آخرها سين مهملة – هذه النسبة إلى عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وإلى عبس مراد وإلى عبس الأزد فأما عبس غطفان وهو الأشهر فينسب إليه كثير من العلماء وغيرهم[2].

ومنهم زهير بن قيس – أي من بني عبس – صاحب حرب داحس والغبرا وهو فارس، كانت داحس لقيس والأخرى وهي الغبرا لحذيفة بن بدر سيد فزارة فتشاحنا في الحكم بالسبق، وقتل قيس حذيفة، فدامت الحرب بين عبس وفزارة؛ قال الجوهري: والعبس الأسد وبه سمي الرجل وإليهم ينسب عنترة بن شداد العبسي المشهور بالشجاعة[3].

عثمان بن أبي شيبة أخو أبو بكر والقاسم وهو الأكبر، قال يعقوب بن شيبة: الإمام عثمان بن أبي شيبة من ولد أبي سعده الذي دعا عليه الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص [4].

الكوفي: نسبة إلى مدينة الكوفة[5].

---

(1)– انظر: ترجمته في: الجرح والتعديل (166/6)، تهذيب الكمال (478/19)، تاريخ بغداد (283/11)، الطبقات الكبرى (412/6)، معرفة الثقات: للعجلي (130/2)، تذكرة الحفاظ (444/2)، سير أعلام النبلاء (151/11)، العبر في خبر من غبر (/81)، المغني في الضعفاء (425/2)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (12/2)، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير (270/17)، الثقات: لابن حبان (454/8)، التاريخ الكبير (250/6)، تهذيب التهذيب (135/7)، تقريب التهذيب (386/1)، فتح الباب في الكنى والألقاب (233/1)، مغاني الأخيار في شرح أسامى رجال معانى الآثار (355/3)، أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح من مشايخه (161/1)، موسوعة أقوال الدار قطني (162/24)، الأسامي والكنى: لأبي أحمد الحاكم (342/3)، رجال مسلم (48/2)، التعديل والجرح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (946/3)، شرح أبي داود: لأبو محمد محمود العيني (69/1)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (262/1)، الهداية والإرشاد في معرفة (رجال صحيح البخاري) (522/2)، الضعفاء الكبير(222/3)، الأسماء والكنى: لمسلم بن الحجاج (229/1)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 91)، الأعلام: للزركلي(213/4).

(2) – انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (315/2).

(3) – انظر: نهاية الارب في معرفة الأنساب العرب (/115).

(4) – انظر: تهذيب الكمال (478/19)، تاريخ بغداد (283/11).

(5) – الكوفة: الكوفة بالضم المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق ويسميها قوم خد العذراء قال أبو بكر محمد بن القاسم سميت الكوفة لاستدارتها أخذا من قول العرب رأيت كُوفانا وكَوفانا بضم الكاف وفتحها للرميلة المستديرة وقيل سميت الكوفة كوفة لاجتماع الناس بها من قولهم تكوف الرمل انتهى . انظر: معجم البلدان (490/4).

ثالثاً: كنيته:

بيَّنت معظم المصادر والمراجع التي ترجمت للإمام عثمان بن أبي شيبة، على أنه يُكنى: "أبا الحسن" ولا خلاف في ذلك.

رابعاً: لقبه:

بالبحث وبالرجوع إلى جميع المصادر والمراجع التي ترجمة للإمام عثمان بن أبي شيبة لم أقف على لقب له.

خامساً: مولده:

ولد الإمام عثمان بن أبي شيبة سنة ستاً وخمسين ومئة، وقيل سنة ستين و نَيِّف ومائة هجرية بالكوفة [1]:

سادساً: نشأته:

نشأ في العراق وبالتحديد في الكوفة "المدينة الكبرى بالعراق، والمصر الأعظم، وقبة الإسلام"[2]، والتي خرج منها من لا يحصى من العلماء في كل فن قديمًا وحديثًا"[3]، ولقد عاصر الإمام عثمان بن أبي شيبة العصر الذهبي للعلم والعلماء وهو بداية القرن الثالث ومن أبرز ما وقفت عليه من صور نشأته، هو طلبه للعلم وذلك عندما قال جاء يحيى بن معين وأصحابه إلى جرير وقد كتبت نصف الكتب فأخذوا معي من حيث بلغت ثم رجعوا[4]، والمتأمل في ذلك يجد أن الإمام عثمان بن أبي شيبة كان حريصاً على العلم، ومن هذا تُصَوَّر لنا نشأته.

---

(1) – انظر: تهذيب التهذيب (7/ 137)، سير أعلام النبلاء (151/11).

(2) – الروضُ المِعطار في خبر الأقطار (/501).

(3) – اللباب في تهذيب الأنساب (118،119/3).

(4) – انظر: تاريخ بغداد (284/11).

المطلب الثاني: رحلاته العلمية وشيوخه وتلاميذه:

أولاً: رحلاته العلمية:

كانت مدينة الكوفة من المراكز العلمية في دراسة الحديث النبوي وعلومه في عصره، ومع ذلك ارتحل من الكوفة إلى مكة والري ونزل بغداد[1] رغبة في سماع الحديث من أعلام المحدّثين في أمصار مختلفة.

وكانت الرحلة في طلب العلم شائعة في زمنه رغبة في سماع الحديث على أعلام المحدثين في المراكز الفكرية المختلفة في العالم الاسلامي، وسعيًا في تكثير طرقه، وطلباً للإسناد العالي، ورغبة في التحقق من صحة بعض الأحاديث، وحبًّا في التعرف على الشيوخ المكثرين ومذاكرتهم[2].

ثانياً: شيوخه:

إنَّ من الطبيعي لمن كان بلده الكوفة أن يلتقي بشيوخ كُثر، وبذلك فقد روى الإمام عثمان بن أبي شيبة عن خلق كُثر عرف منهم: أبو إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدب[3]، وأحمد بن إسحاق الحضرمي[4]، وأحمد بن المفضل الحفري[5]، وإسحاق بن منصور السلولي[6]، وإسماعيل بن أبان الوراق[7]، وإسماعيل بن علية[8]، وإسماعيل بن عياش[9]، والأسود بن عامر شاذان[10]، وبشر بن المفضل[11]، وجرير بن عبد

---

(1) – انظر: تهذيب الكمال (479/19)، تاريخ بغداد (284/11).

(2) – انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (/220–221).

(3) – إبراهيم بن سليمان بن رزين أبو إسماعيل المؤدب الأردني نزيل بغداد مشهور بكنيته صدوق يغرب مات بعد المائتين. تقريب التهذيب (/ 90).

(4) – أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أبو إسحاق البصري ثقة كان يحفظ مات بالبصرة سنة إحدى عشرة ومائتين. تقريب التهذيب (/ 77).

(5) – أحمد بن المَفَضل الحفري أبو علي الكوفي صدوق شيعي في حفظه شيء مات سنة خمس عشرة ومائتين. تقريب التهذيب (/ 84).

(6) – إسحاق بن منصور السلولي مولاهم أبو عبد الرحمن صدوق تكلم فيه للتشيع مات سنة أربع ومائتين وقيل بعدها. تقريب التهذيب (/ 103).

(7) – إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي أبو إسحاق أو أبو إبراهيم كوفي ثقة تكلم فيه للتشيع مات سنة ست عشرة ومائتين. تقريب التهذيب (/ 105).

(8) – إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن علية ثقة حافظ مات سنة ثلاث وتسعين ومائة وهو بن ثلاث وثمانين. تقريب التهذيب (/ 105).

(9) – إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (/ 109).

(10) – الأسود بن عامر الشامي نزيل بغداد يكنى أبا عبد الرحمن ويلقب شاذان ثقة مات في أول سنة ثمان ومائتين. تقريب التهذيب (/ 111).

(11) – بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت عابد مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة تقريب التهذيب (/ 124).

الحميد[1]، وحاتم بن إسماعيل المدني[2]، والحسين بن عيسى الحنفي[3]، والحسين بن محمد المروزي[4]، وأبو أسامة حماد بن أسامة[5]، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي[6]، وزياد بن الربيع اليحمدي[7]، وزيد بن الحَبَّاب[8]، وسفيان بن عيينة[9]، وأبو خالد سليمان بن حيان الأحمر[10]، وأبو الأَحْوَصْ سلام بن سليم[11]، وشَبَابَة بن سِوَار[12]، وشريك بن عبد الله[13]، وطلحة بن يحيى الزرقي الأنصاري[14]، وطلق بن غنام النخعي[15]، وعبد الله بن إدريس[16]، وعبد الله بن المبارك[1]، وعبد الله بن نمير[2]، وعبد الحميد بن عبد

---

(1) – جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه مات سنة ثمان وثمانين ومائة وله إحدى وسبعون سنة. تقريب التهذيب (/ 139).

(2) – حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم أصله من الكوفة صحيح الكتاب صدوق يهم مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (/ 144).

(3) – الحسين بن عيسى بن مسلم الحنفي أبو عبد الرحمن ضعيف مات قبل المائتين. تقريب التهذيب (/ 168).

(4) – الحسين بن محمد المروزي بتخفيف الراء وبزاي مجهول مات بعد المائتين. تقريب التهذيب (/ 168).

(5) – حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره مات سنة إحدى ومائتين وهو بن ثمانين. تقريب التهذيب (/ 177).

(6) – حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرُؤاسي أبو عوف الكوفي ثقة مات سنة تسع وثمانين ومائة وقيل تسعين وقيل بعدها. تقريب التهذيب (/ 182).

(7) – زياد بن الربيع اليُحْمِدي أبو خِداش البصري ثقة مات سنة خمس وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (/ 219).

(8) – زيد بن الحُباب أبو الحسين العُكْلي و أصله من خراسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه وهو صدوق يخطىء في حديث الثوري مات سنة ثلاثين ومائتين. تقريب التهذيب (/ 222).

(9) – سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرةٍ وكان ربما دلس لكن عن الثقات وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومئة وله إحدى وتسعون سنة. تقريب التهذيب (/ 245).

(10) – سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي صدوق يخطىء مات سنة تسعين ومائة أو قبلها وله بضع وسبعون. تقريب التهذيب (/ 250).

(11) – سلام بن سليم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي ثقة متقن صاحب حديث مات سنة تسع وسبعين ومائة. تقريب التهذيب (/ 261).

(12) – شبابة بن سوار المدائني أصله من خراسان يقال كان اسمه مروان مولى بني فزارة ثقة حافظ رمي بالإرجاء مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين. تقريب التهذيب (263).

(13) – شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله صدوق يخطىء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. تقريب التهذيب (/266).

(14) – طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش الزرقي الأنصاري المدني نزيل بغداد صدوق يهم مات قبل المائتين. تقريب التهذيب (/ 283).

(15) – طلق بن غنام بن طلق بن معاوية النخعي أبو محمد الكوفي ثقة مات في رجب سنة إحدى عشرة ومائتين. تقريب التهذيب (283).

(16) – عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأوْدي أبو محمد الكوفي ثقة فقيه عابد مات سنة اثنتين وتسعين ومائة وله بضع وسبعون سنة. تقريب التهذيب (/ 295).

الرحمن الحماني[3]، وعبد الرحمن بن مهدي[4]، وعبد السلام بن حرب[5]، وعبدة بن سليمان[6]، وعبيد الله بن موسى[7]، وعبيد الله الأشْجَعِي[8]، وعُبَيْدة بن حميد[9]، وعفان بن مسلم[10]، وعلي بن ظَبْيان[11]، وعلي بن مُسْهِر[12]، وعمر بن سعد أبي داود الحفري[13]، وأبو حفص عمر بن عبد الرحمن الأبار[14]، وعمر بن عبيد

(1) – عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير مات سنة إحدى وثمانين ومائة وله ثلاث وستون. تقريب التهذيب (/ 320).

(2) – عبد الله بن نمير بنون مصغر الهمداني أبو هشام الكوفي ثقة صاحب حديث من أهل السنة مات سنة تسع وتسعين ومائة وله أربع وثمانون. تقريب التهذيب (/ 327).

(3) – عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني أبو يحيى الكوفي لقبه بَشْمِين صدوق يخطىء ورمي بالإرجاء مات سنة اثنتين ومائتين: تقريب التهذيب (334).

(4) – عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال بن المديني ما رأيت أعلم منه مات سنة ثمان وتسعين ومائة وهو بن ثلاث وسبعين سنة. تقريب التهذيب (/ 351).

(5) – عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي بالنون الملائي بضم الميم وتخفيف اللام أبو بكر الكوفي أصله بصري ثقة حافظ له مناكير مات سنة سبع وثمانين ومائة وله ست وتسعون سنة. تقريب التهذيب (/ 355).

(6) – عبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي يقال اسمه عبد الرحمن ثقة ثبت مات سنة سبع وثمانين ومائة وقيل بعدها. تقريب التهذيب (/ 369).

(7) – عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع قال أبو حاتم كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم واستصغر في سفيان الثوري مات سنة ثلاث عشرة ومائتين على الصحيح. تقريب التهذيب (/ 375).

(8) – عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي أبو عبد الرحمن الكوفي ثقة مأمون أثبت الناس كتابا في الثوري مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (/ 373).

(9) – عبيدة بن حميد الكوفي أبو عبد الرحمن المعروف بالحذاء التيمي أو الليثي أو الضبي صدوق نحوي ربما أخطأ مات سنة تسعين ومائة وقد جاوز الثمانين. تقريب التهذيب (/ 379).

(10) – عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ثقة ثبت قال بن المديني كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما وهم وقال بن معين أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومائتين ومات بعدها بيسير. تقريب التهذيب (/ 393).

(11) – علي بن ظَبْيان بن هلال العبسي بالموحدة الكوفي قاضي بغداد ضعيف مات سنة اثنتين وتسعين ومائة. تقريب التهذيب (/ 401).

(12) – علي بن مُسْهِر القرشي الكوفي قاضي الموصل ثقة له غرائب بعد أن أضر مات سنة تسع وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (/ 405).

(13) – عمر بن سعد بن عبيد أبو داود الحفري بفتح المهملة والفاء نسبة إلى موضع بالكوفة ثقة عابد مات سنة ثلاث ومائتين. تقريب التهذيب (/ 413).

(14) – عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأبّار بتشديد الموحدة الكوفي نزيل بغداد صدوق وكان يحفظ وقد عمي مات قبل المائتين. تقريب التهذيب (/ 415).

الطَنَافِسي[1]، وعمران بن عيينة[2]، وغسان بن مضر الأزدي[3]، والقاسم بن مالك المُزْنِي[4]، وقُبَيْصة بن عقبة[5]، وكثير بن هشام[6]، ومحمد بن بشر العبدي[7]، وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير[8]، ومحمد ابن عبيد الطنافسي[9]، ومحمد بن أبي عبيدة بن مَعْن المسعودي[10]، ومحمد بن يزيد الواسطي[11]، ومِخْ ِلد بن يزيد الحَرَانِي[12]، والمطلب بن زياد[13]، ومعاوية بن هشام[14]، وهُشَيْم بن بشير[15]، ووكيع بن الجراح[16]، والوليد بن عقبة الشَيْبَانِي[17]، ويحيى بن آدم[18]، ويحيى بن أبي بَكِيْر[1]، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة[2]،

---

(1) – عمر بن عبيد بن أبي أمية الطَنَافِسي الكوفي صدوق مات سنة خمس وثمانين ومائة وقيل بعدها. تقريب التهذيب (/ 415).

(2) – عمران بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو الحسن الكوفي أخو سفيان صدوق له أوهام مات قبل المائتين. تقريب التهذيب (/ 430).

(3) – غسان بن مضر الأزدي أبو مضر البصري المكفوف ثقة مات سنة أربع وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (/ 442).

(4) – القاسم بن مالك المزني أبو جعفر الكوفي صدوق فيه لين مات بعد التسعين والمائة. تقريب التهذيب (/ 451).

(5) – قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي بضم المهملة وتخفيف الواو والمد أبو عامر الكوفي صدوق ربما خالف مات سنة خمس عشرة ومائتين على الصحيح. تقريب التهذيب (/ 453).

(6) – كثير بن هشام الكلابي أبو سهل الرقي نزيل بغداد ثقة مات سنة سبع ومائتين وقيل ثمان. تقريب التهذيب (/ 460).

(7) – محمد بن بشر العبدي أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ مات سنة ثلاث ومائتين تقريب التهذيب (/ 469).

(8) – محمد بن خازم بمعجمتين أبو معاوية الضرير الكوفي عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره مات سنة خمس وتسعين ومائة وله اثنتان وثمانون سنة وقد رمي بالإرجاء. تقريب التهذيب (/ 475).

(9) – محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحدب ثقة يحفظ مات سنة أربع ومائتين. تقريب التهذيب (/ 495).

(10) – محمد بن أبي عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي اسم أبيه عبد الملك ثقة مات سنة خمس ومائتين. تقريب التهذيب (/ 495).

(11) – محمد بن يزيد الكلاعي مولى خولان أبو سعيد أو أبو يزيد أو أبو إسحاق الواسطي أصله شامي ثقة ثبت عابد مات سنة تسعين ومائة أو قبلها أو بعدها. تقريب التهذيب (/ 514).

(12) – مخلد بن يزيد القرشي الحراني صدوق له أوهام مات سنة ثلاث وتسعين ومائة. تقريب التهذيب (/ 524).

(13) – المطلب بن زياد بن أبي زهير الثقفي مولاهم الكوفي صدوق ربما وهم مات سنة خمس وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (/ 534).

(14) – معاوية بن هشام القصار أبو الحسن الكوفي مولى بني أسد ويقال له معاوية بن أبي العباس صدوق له أوهام مات سنة أربع ومائتين. تقريب التهذيب (/ 538).

(15) – هشيم بالتصغير بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم بمعجمتين الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي مات سنة ثلاث وثمانين ومائة وقد قارب الثمانين تقريب التهذيب (/ 574).

(16) – وكيع بن الجراح بن مليح الرُؤاسي أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومائة وله سبعون سنة. تقريب التهذيب (/ 581).

(17) – الوليد بن عقبة بن المغيرة أو بن كثير الشيباني الكوفي الطحان صدوق مات بعد المائتين. تقريب التهذيب (/ 583).

(18)– يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية ثقة حافظ فاضل مات سنة ثلاث ومائتين. تقريب التهذيب (/ 587).

ويحيى بن الضَرِيس الرازي[3]، ويحيى بن يَعْلَى المُحَارِبِي[4]، ويحيى بن يمان[5]، ويزيد بن هارون[6]، ويعلى بن عبيد الطنافسي[7]، ويونس بن محمد المؤدب[8]، ويونس بن أبي يَعْفُور العبدي[9]، وغيرهم[10].

ثالثاً: تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام عثمان بن أبي شيبة عدد كبير من طلاب العلم والحديث حتى قيل: إنه كان يحضر مجلسه ثلاثون ألفاً[11]، وقد عُرِف منهم: البخاري[12]، ومسلم[13]، وأبو داود[14]، وابن ماجة[15]، وإبراهيم بن أسباط بن السكن البغدادي[16]، وإبراهيم بن إسحاق الحربي[17]، وإبراهيم بن أبي طالب

---

(1) – يحيى بن أبي بكير واسمه نسر بفتح النون وسكون المهملة الكرماني كوفي الأصل نزل بغداد ثقة مات سنة ثمان أو تسع ومائتين. تقريب التهذيب (/ 588).

(2) – يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني بسكون الميم أبو سعيد الكوفي ثقة متقن مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة وله ثلاث وستون سنة. تقريب التهذيب (/ 590).

(3) – يحيى بن الضريس بمعجمة ثم مهملة مصغر البجلي الرازي القاضي صدوق مات سنة ثلاث ومائتين. تقريب التهذيب (/ 592).

(4) – يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي الكوفي ثقة مات سنة ست عشرة ومائتين. تقريب التهذيب (/ 598).

(5)– يحيى بن يمان العجلي الكوفي صدوق عابد يخطىء كثيرا وقد تغير مات سنة تسع وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (/ 598).

(6) – يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب (/ 606).

(7) – يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين مات سنة بضع ومائتين وله تسعون سنة. تقريب التهذيب (/ 609).

(8) – يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب ثقة ثبت مات سنة سبع ومائتين. تقريب التهذيب (/ 614).

(9) – يونس بن أبي يَعْفُور واسمه وقدان بالقاف العبدي الكوفي صدوق يخطىء كثيرا مات قبل المائتين. تقريب التهذيب (614).

(10) – انظر: تهذيب الكمال (479،480/19)، تاريخ بغداد (284/11)، تذكرة الحفاظ (444/2)، سير أعلام النبلاء (11/ 152).

(11) – شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 91).

(12) – محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبد الله البخاري جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث مات سنة ست وخمسين ومائتين في شوال وله اثنتان وستون سنة. تقريب التهذيب (/ 468).

(13) – مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه مات سنة إحدى وستين ومائتين وله سبع وخمسون سنة. تقريب التهذيب (/ 529).

(14) – سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني أبو داود ثقة حافظ مصنف السنن وغيرها من كبار العلماء مات سنة خمس وسبعين ومائتين. تقريب التهذيب (/ 250).

(15) – محمد بن يزيد الربعي بفتح الراء والموحدة القزويني أبو عبد الله بن ماجة بتخفيف الجيم صاحب السنن أحد الأئمة حافظ صنف السنن والتفسير والتاريخ ومات سنة ثلاث وسبعين ومائتين وله أربع وستون. تقريب التهذيب (/ 514).

(16) – إبراهيم بن أسباط بن السكن أبو إسحاق البزاز كوفي الأصل مات سنة اثنتين وثلاثمائة. تاريخ بغداد (6/ 44).

(17) – إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله بن ديسم أبو إسحاق الحربي ولد في سنة ثمان وتسعين ومائة ومات سنة خمس وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد (27،39/6).

النيسابوري[1]، وأحمد ابن إبراهيم بن أيوب الْحَوْرَانِي[2]، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي[3]، وأبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي القاضي[4]، وأبو يَعْلَى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي[5]، وإسحاق بن موسى بن عمران الإسْفَرَاييني الشافعي[6]، وجعفر بن محمد بن الحسن الْفِرْيَابِي[7]، وحامد بن محمد بن شعيب الْبَلْخِي[8]، والحسن بن علي بن شبيب المعمري[9]، والحسين بن إدريس الأنصاري الْهَرَوِيّ[10]، والحسين بن إسحاق التُّسْتَرِي[11]، والحسين بن حميد بن الربيع اللخمي[12]، وحمدان بن علي الوراق[13]، وزكريا بن يحيى السجزي[14]، وزياد بن أيوب الطُّوسِي دلويه[15]، والضحاك بن الحسين الأزدي الْإِسْتَرَابَاذِي[16]، وعبد الله بن أحمد بن حنبل[17]، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا[1]، وأبو القاسم

---

(1) – إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله الامام الحافظ شيخ خراسان أبو إسحاق النيسابوري مات سنة خمس وتسعين. تذكرة الحفاظ (2/ 638،639).

(2) – أحمد بن إبراهيم بن أيوب أبو بكر الحوراني مات سنة تسع وتسعين ومائتين. تاريخ الإسلام (22/ 39).

(3) – احمد بن الحسن بن عبد الجبار بن راشد أبو عبد الله الصوفي مات سنة ست وثلاثمائة. تاريخ بغداد (4/ 82،86).

(4) – أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم المروزي أبو بكر القاضي ثقة حافظ مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين وله نحو من تسعين سنة. تقريب التهذيب (/ 82).

(5) – أبو يعلى الموصلي الحافظ الثقة محدث الجزيرة احمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي صاحب المسند الكبير مات سنة سبع وثلاث مائة. تذكرة الحفاظ (2/ 707،708).

(6) – إسحاق بن أبي عمران أبو يعقوب الإسفراييني الإمام، الفقيه، الحافظ، شيخ خراسان، أبو يعقوب الإسفراييني مات في شهر رمضان، سنة أربع وثمانين ومائتين. سير أعلام النبلاء (13/ 456،457).

(7) – جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض أبو بكر الفريابي قاضي الدينور أحد أوعية العلم في المحرم سنة إحدى وثلاثمائة وهو بن أربع وتسعين. تاريخ بغداد (7/ 199،201).

(8) – حامد بن محمد بن شعيب بن زهير أبو العباس البلخي المؤدب، مات سنة تسع وثلاثمائة. تاريخ بغداد (8/ 169).

(9) – الحسن بن علي بن شبيب أبو علي المعمري الحافظ مات سنة خمس وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد (7/ 369،371).

(10) – الحسين بن إدريس بن مبارك بن الهيثم الأنصاري الإمام، المحدث، الثقة، الرحال، أبو علي الأنصاري الهروي، كان صاحب حديث وفهم مات في سنة إحدى وثلاث مائة. سير أعلام النبلاء (14/ 113،114).

(11) – الحسين بن إسحاق بن إبراهيم التستري الدقيق مات في سنة تسعين ومائتين. سير أعلام النبلاء (14/ 57).

(12) – الحسين بن حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن سحيم بن مالك بن عائذ الله أبو عبيد الله اللخمي الخزاز الكوفي مات في ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد (8/ 38).

(13) – محمد بن على بن عبد الله بن مهران أبو جعفر الوراق يُعرف بحمدان مات في محرم سنة اثنتين وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد (3/ 61).

(14) – زكريا بن يحيى بن إياس بن سلمة السجزي بكسر المهملة وسكون الجيم بعدها زاي أبو عبد الرحمن نزيل دمشق يعرف بخياط السنة ثقة حافظ مات سنة تسع وثمانين ومائتين وله أربع وتسعون. تقريب التهذيب (/ 216).

(15) – زياد بن أيوب بن زياد البغدادي أبو هاشم طوسي الأصل يلقب دلويه وكان يغضب منها ولقبه أحمد شعبة الصغير ثقة حافظ مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين وله ست وثمانون. تقريب التهذيب (/ 218).

(16) – الضحاك بن الحسين الأزدي الإسترباذي الفقيه مات سنة تسع وثمانين ومائتين. تاريخ الإسلام (21/ 194).

(17) – عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن ولد الإمام ثقة مات سنة تسعين ومئتين وله بضع وسبعون. تقريب التهذيب (/ 295).

عبد الله بن محمد بن عبد العزيز الْبَغَوِيُّ[2]، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي[3]، وعثمان بن خرزاذ الأنطاكي[4]، وعثمان بن يحيى الآدمي[5]، وعلي بن أحمد بن النضر الأزدي[6]، وعلي بن سهل بن المغيرة البزاز [7]، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء العبدي[8]، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي[9]، ومحمد بن إسحاق الثقفي السراج[10]، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي[11]، وابنه محمد بن عثمان بن أبي شيبة[12]، ومحمد بن غالب بن حرب تمتام[13]، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي[14]، وغيرهم[15].

---

(1) – عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي مولاهم أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي صدوق حافظ صاحب تصانيف مات سنة إحدى وثمانين ومائتين وله ثلاث وسبعون. تقريب التهذيب (/ 321).

(2) – البغوي الحافظ الثقة الكبير مسند العالم أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي الأصل البغدادي مات سنة سبع عشرة وثلاث مائة. تذكرة الحفاظ (2/ 737–340).

(3) – عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازي إمام حافظ ثقة مشهور مات سنة أربع وستين ومائتين وله أربع وستون. تقريب التهذيب (/ 373).

(4) – عثمان بن عبد الله بن محمد بن خرزاذ بضم المعجمة وتشديد الراء بعدها زاي ثقة مات سنة إحدى وثمانين ومائتين وقيل في أول التي بعدها. تقريب التهذيب (/ 385).

(5) – عثمان بن يحيى بن عمرو بن بيان بن فروخ الآدمي. تاريخ بغداد (11/ 291).

(6) – علي بن احمد بن النضر بن عبد الله بن مصعب أبو غالب الأزدي وهو أخو محمد بن احمد بن النضر مات في رجب سنة خمس وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد (11/ 316).

(7) – علي بن سهل بن المغيرة البزاز البغدادي نسائي الأصل أيضا يعرف بالعفاني بمهملة وفاء ثقيلة لملازمته عفان بن مسلم وهو ثقة مات بعد المائتين. تقريب التهذيب (/ 402).

(8) – محمد بن أحمد البراء بن المبارك أبو الحسن العبدي القاضي مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (1/ 281،282).

(9) – أبو حاتم الرازي الامام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الاعلام مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين. تذكرة الحفاظ (2/ 567،569).

(10) – السراج: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران، الامام الحافظ الثقة، شيخ الاسلام، محدث خراسان، أبو العباس الثقفي مات في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة بنيسابور. سير أعلام النبلاء (14/ 388،397).

(11) – محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري نزيل بغداد كاتب الواقدي صدوق فاضل مات سنة ثلاثين ومائتين وهو بن اثنتين وستين. تقريب التهذيب (/ 480).

(12) – محمد بن عثمان بن أبي شيبة الإمام الحافظ المسند، أبو جعفر العبسي الكوفي مات سنة سبع وتسعين ومائتين. سير أعلام النبلاء (14/ 21،22).

(13) – محمد بن غالب بن حرب أبو جعفر الضبي التمار المعروف بالتمتام من أهل البصرة مات في شهر رمضان سنة ثلاث وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد (3/ 143،146).

(14) – محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث، الإمام الحافظ الكبير، محدث العراق أبو بكر، ابن المحدث أبي بكر، الأزدي الواسطي الباغندي مات سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (14/ 383،387).

(15) – انظر: تهذيب الكمال (19/480،481)، تاريخ بغداد (11/284)، تذكرة الحفاظ (2/444)، سير أعلام النبلاء (11/ 152).

المطلب الثالث: مكانته العلمية، وأثاره، وغرائبه:

أولاً: مكانته العلمية:

يُعد الإمام عثمان بن أبي شيبة من أشهر علماء الكوفة، ومن أبرز محدثي القرن الثالث الهجري، وقد عدَّه الإمام الذهبي في الطبقة الرابعة من النقاد في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"[1].

وقد حظيَ الإمام بتقدير العلماء، وكبار النُّقاد، فقال الإمام أبو بكر الأثرم[2] قلت لأبي عبد الله –أي الإمام أحمد بن حنبل:– ابن أبي شيبة ما تقول فيه أعني أبا بكر فقال ما علمت إلا خيراً، وكأنه أنكر المسألة عنه قلت لأبي عبد الله فأخوه عثمان، فقال وأخوه عثمان ما علمت عليه إلا خيراً وأثنى عليه وقال: عثمان رجل سليم[3].

وقد سُئل ابن معين عن عثمان بن أبي شيبة؟ فقال: ثقة، فسُئل من أحب إليك محمد بن حميد[4] أو عثمان بن أبي شيبة؟ فقال: ثقتان أمينان مأمونان[5].

وقال الحسين بن حبان:[6] عن يحيى ابن معين أيضاً ابنا أبي شيبة عثمان، وعبد الله – أي ابي بكر– ثقتان صدوقان ليس فيهما شك[7].

وقال أبو حاتم: سمعت رجلاً يسأل محمد بن عبد الله بن نمير عن عثمان فقال سبحان الله ومثله يُسأل عنه إنما هو يُسأل عنا[8].

وسُئل أبو حاتم عن عثمان بن أبي شيبة فقال هو صدوق[9].

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة كوفي ثقة، وأخوه عثمان كوفي ثقة[10]، وذكره ابن حبان في الثقات[11].

قال ابن حجر: عثمان بن أبي شيبة ثقة حافظ شهير وله أوهام[12].

---

(1) – انظر: (/ 186).

(2) – أحمد بن محمد بن هاني الطائي ويقال الكلبي؛ أبو بكر الأثرم البغدادي الإسكافي الفقيه الحافظ مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. تهذيب التهذيب (1/ 67،68).

(3) – تهذيب الكمال (481/19)، تاريخ بغداد (287/11)، تذكرة الحفاظ (444/2).

(4) – محمد بن حميد بن حيان الرازي حافظ ضعيف وكان بن معين حسن الرأي فيه مات سنة ثمان وأربعين ومائة. تقريب التهذيب (/ 475).

(5) – تهذيب الكمال (482/19)، تاريخ بغداد (287/11)، سير أعلام النبلاء (11/ 152)، تذكرة الحفاظ (444/2).

(6) – الحسين بن حبان بن عمار بن الحكم بن عمار بن واقد أبو علي صاحب يحيى بن معين مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. تاريخ بغداد (8/ 36).

(7) – تهذيب الكمال (482/19)، تاريخ بغداد (287/11).

(8) – تاريخ بغداد (287،286/11)، تهذيب الكمال (482/19).

(9) – الجرح والتعديل (6/ 166)، تهذيب الكمال (482/19).

(10) – الثقات للعجلي (2/ 130)، تهذيب الكمال (482،483/19)، تاريخ بغداد (287/11).

(11) – الثقات لابن حبان (8/ 454)، تهذيب التهذيب (7/ 137).

(12) – تقريب التهذيب (/ 386).

ثانياً: آثاره:

يعدُّ الإمام عثمان بن أبي شيبة من العلماء البارعين في التصنيف، وقد كتب الكثير، فله "المسند، والتفسير"[1].

ثالثاً: غرائبه:

كان الإمام عثمان يتصحف في القرآن، فقال بعض العلماء أنه لا يحفظ القرآن جيداً وقال بعضهم الأخر هذا مزاح منه، ودعابة، فقرأ من سورة يوسف (فلما جهزهم بجهازهم جعل السفينة في رحل أخيه) الآية (70)، فقيل له إنما هو جعل السقاية في رحل أخيه قال أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم، وقيل إنه قرأ في التفسير من سورة البقرة (واتبَعوا ما تتلوا الشياطين) الآية (102) قرأها بكسر الباء (واتبِعوا) و قرأ في التفسير من سورة الفيل (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) الآية (1) قرأها ألف لام ميم[2].

---

(1)– ذكره الذهبي: تذكرة الحفاظ (444/2)، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (284/11)، ابن حجر: تهذيب التهذيب (135/7)، العيني: مغاني الاخيار(355/3)، المزي: تهذيب الكمال (479/19)، العكري: في شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 91).

(2)– انظر تهذيب الكمال (486/19)، تهذيب التهذيب (137/7)، تذكرة الحفاظ (444/2)، سير أعلام النبلاء (11/ 153).

المطلب الرابع: عقيدته، ووفاته:

أولاً: عقيدته:

كان الإمام عثمان بن أبي شيبة على عقيدة أهل السنة والجماعة، فقد قال عن القرآن " القرآن كلام الله وليس بمخلوق، وقال مرة أخرى: من لم يقل القرآن كلام الله وليس بمخلوق فهو شر من هؤلاء الجهمية"[1].

وهو على مذهب أهل الحديث، فقد قال محمد بن الصديق البزاز: سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول "فساق أصحاب الحديث خير من عباد غيرهم"[2].

من خلال تتبع بعض الأحاديث الذي رواها في أمور العقيدة، تبين أنه أحد المبرزين في ذلك، خاصة فيما يتعلق برؤية الله تعالى، وما يتعلق بعذاب النار.

ثانياً: وفاته:

أجمع العلماء، والمؤرخون على أنه توفي سنة تسع وثلاثين ومائتين، لكنهم اختلفوا في يوم وفاته على قولين:

القول الأول: قيل مات لثلاث مضين من المحرم سنة تسع وثلاثين ومائتين[3].

القول الثاني: قيل مات يوم الأحد في المحرم لسبع بقين سنة تسع وثلاثين ومائتين[4].

ومع ذلك لا يعد خلافاً كبيراً؛ لأنهم أجمعوا على سنة وفاته، فأسأل الله العظيم أن يرحمه رحمةً واسعة.

---

(1) – السنة لعبد الله بن أحمد (1/ 160)، اعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي (2/ 266).

(2) – ذم الكلام وأهله (1/ 109).

(3) – انظر: تاريخ بغداد (287/11)، تهذيب الكمال (486/19)، تاريخ الإسلام (17/ 271).

(4) – التاريخ الصغير: للبخاري (369/2).

المبحث الثالث

تمهيد في علم نَقْدِ الرِّجَالِ والجرح والتعديل

المطلب الأول: تعريف النَّقْد وعلم الجَرْح والتَّعْدِيل والعلاقة بينهما:

أولاً: تعريف النَّقْد لغة واصطلاحًا:

- النَّقْد لغة:

أنقد الشيء: أي أعيبه وأغتابه، ونقدت الناس: أي إن عِبْتَهم واغْتَبْتهم، نَقَدْت الشَّيء بأصْبَعِي أنْقُدُه واحداً واحداً نَقْدَ الدَّراهِم- أي إظهار جيده من رديئه-. ونَقَد الطائرُ الحَبَّ يَنْقُدُه إذا كان يَلْقُطه واحداً واحداً[1].

- النَّقْد اصطلاحًا:

عرف بعض علماء الحديث النقد بأنه "هو بيان أحوال الأحاديث ورواتها من حيث القوة والضعف ، وما يتعلق بذلك"[2].

وقيل: "الكشف عن حاله – أي الراوي- في أهليته للرواية أو عدم ذلك"[3].

قال الجديع: "وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية النقد هذه بـ (الجرح والتعديل)، بناء على ما ينتج عنها من ثبوت أهلية الراوي أو عدمها، وهذان الوصفان يشعران بثنائية القسمة عندهم، فالناقد إما أن يصير إلى جرح الراوي، وإما إلى تعديله"[4].

ثانياً: تعريف علم الجَرْح والتَّعْدِيل لغة واصطلاحًا:

قال الحاكم النَيْسَابُوري في النوع الثامن عشر: معرفة الجرح والتعديل: "هذا النوع من علم الحديث: معرفة الجَرْح والتَّعْدِيل، وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علم برأسه"[5].

يلاحظ من كلام الإمام الحاكم –رحمه الله- أن علم الجرح مستقل عن علم التعديل، وسأقوم بتعريف كل على حده ومن ثم أُعرِّف علم الجرح والتعديل.

- علم الجرح:

- الجرح لغةً:

ربما يأتي الجرح بمعنى الشتم، أو غير ذلك، ومنه قوله "جَرَحَه بلسانه شتمه،... ويقال جَرَح الحاكمُ الشاهدَ إذا عَثر منه على ما تَسْقُطُ به عدالته مِن كذب وغيره وقد قيل ذلك في غير الحاكم فقيل جَرَحَ الرجلَ غَضَّ شهادته وقد اسْتُجْرِحَ الشاهدُ والاستجراحُ النقصانُ والعيب والفساد"[6].

---

(1) – انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ابن الأثير (5/ 217).

(2) – لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (5/ 223).

(3) – تحرير علوم الحديث (1/ 191).

(4) – المرجع السابق (1/ 191).

(5) – معرفة علوم الحديث (/ 99).

(6) – لسان العرب (2/ 422).

- **الجرح اصطلاحاً:**

هناك عدة تعريفات للجرح عند علماء المحدثين، فقد عَرَّف الإمام ابن الأثير الجَزري "الجَرْح" في كِتَابه "جامع الأصول"، فقال: "وصف مَتَى التَحَق بالرَّاوي و الشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به"[1].

وقد عرفه بعض علماء الحديث بأنه "وصف الراوي بما يقتضي أن يكون الأصل فيه رد رواياته"[2].

- **علم التعديل:**

- **التعديل لغة:**

وردت هذه اللفظة ولها معانٍ عدة وهي في نفس المحور ف "العَدْل: ما قام في النفوس أَنه مُسْتقيم وهو ضِدُّ الجَوْر،...، والعَدْلُ: الحُكْم بالحق يقال هو يَقْضي بالحق ويَعْدِلُ وهو حَكَمٌ عادِلٌ ذو مَعْدَلة في حكمه والعَدْلُ من الناس المَرْضِيُّ قولُه وحُكْمُه، وقال الباهلي: رجل عَدْلٌ وعادِلٌ جائز الشهادة ورَجُلٌ عَدْلٌ رِضاً ومَقْنَعٌ في الشهادة"[3]، قال ابن عَرَفة: "تعديل الرجل أنْ يقول القاضي: هو عندنا من أهل العَدْل والرِّضا، جائزُ الشهادة"[4]. قال تعالى **(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)**[5]، وقال تعالى **(وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ)**[6]، وقال **(يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ)**[7].

- **التعديل اصطلاحًا:**

للتعديل عدة تعريفات عند علماء المحدثين، فقد عَرَّفه الإمام ابن الأثير الجَزري التَّعْدِيل في كِتَابه "جامع الأصول"، فقال: "وصف متَى التَحَق بهما اعْتُبِرَ قولهما، وأُخِذَ به"[8].

وقد عرفه بعض علماء الحديث بأنه "وصف الراوي بما يقتضي أن يكون الغالب في حقه قبول رواياته"[9].

- **تعريف علم الجرح والتعديل:**

يمكن تعريف علم الجَرْح والتَّعْدِيل عند المُحَدِّثين بأَنَّه: "علم يُبحث فيه عن جَرح الرُّوَاة وتَعْدِيلهم بألفاظ مخصوصة، والبحث عن مراتبِ تلك الألفاظ"[10].

---

(1) – جامع الأصول في أحاديث الرسول (126/1).

(2) – لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (2/ 217).

(3) – لسان العرب (11/ 430).

(4) – شرح حدود ابن عرفة (/592).

(5) – سورة البقرة الآية: 143.

(6) – سورة الطلاق: من الآية 2.

(7) – سورة المائدة: من الآية 95.

(8) – جامع الأصول في أحاديث الرسول (126/1).

(9) – لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (2/ 217).

(10) – أبجد العلوم (2/ 211).

وقد عرف البعض علم الجرح والتعديل بأنه هو "نقد الرواة وبيان أحوالهم في الرواية وأحكامهم من حيث قبول رواياتهم وردها"[1].

إذن من خلال علم الجرح والتعديل نستوضح الحكم على الرواة بألفاظ مخصوصة بعد التحري عن أحوالهم وأحوال رواياتهم.

ثالثاً: العلاقة بين النَّقْد وعلم الجَرْح والتَّعْدِيل:

لقد تحدَّث الإمام ابن أبي حاتم عن النَّقْد في مُقدّمة كتابه "الجَرْح والتَّعْدِيل" فقال: "بماذا تُعرَفُ الآثار الصحيحة والسقيمة؟، قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله– عَزَّ وَجَلّ– بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان"، وقال " ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا امناء في أنفسهم علماء بدينهم..."[2].

وقال الدكتور همام سعيد: "تطور النقد الحديثي وتنوع ، واتسعت مباحثه حتى أصبح صناعة وفناً مع منتصف القرن الهجري الثاني، وقد انقسم إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: علم الجرح والتعديل ، وهو نقد أولي سهل ميسور ، يهتم بالقوادح الظاهرة كالضعف والجهالة، والغفلة ، وكثرة الخطأ ، والفسق

القسم الثاني : علم العلل، وهو نقد ثانوي أعلى من سابقه وأدق"[3].

ومن خلال ما تبين لنا من كلام العلماء في النقد، وعلم الجرح والتعديل، نلاحظ أنَّ هناك علاقة بينهما وهي علاقة عموم وخصوص؛ فعلم النَّقْد أَعمُّ وأشمل من علم الجَرْح والتَّعْدِيل، لأن علم النقد يبين أحوال الرواة ومروياتهم، وأما علم الجرح والتعديل يبين أحوال الرواة.

---

(1) – لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (2/ 217).

(2) – انظر: الجرح والتعديل (1/ 5،2).

(3) – شرح علل الترمذي (1/ 31).

المطلب الثاني: مشروعية النَّقْد وعلم الجرح والتعديل:

تعددت الآيات التي تثبت مشروعية النقد وعلم الجرح والتعديل، وفاضت السنة النبوية بالأحاديث التي تدلل على ذلك، وتبينت آراء العلماء بالإجماع، لذلك لا يمكن لأحد أن يتجرأ على إنكار هذه المشروعية التي هي من عند الله –عز وجل–، ثم من النبي – صلى الله عليه وسلم–، ثم من اجتماع علماء الأمة على ذلك.

فمن القرآن الكريم:

قال الله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)**[1]، وقال في موضع آخر: **(وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ)**[2].

ومن السنة النبوية الشريفة:

الحديثُ الَّذِي رَوَاهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ–رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا– أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: (ائْذَنُوا لَهُ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، أَوْ ابْنُ الْعَشِيرَةِ)، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ الَّذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ، قَالَ: (أَيْ عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ)[3].

ومن الإجماع:

ما قاله الخطيب البَغْدادي: "أَجمع أهلُ العلم على أَنَّه لا يُقبل إلَّا خبر العدل كما أَنَّه لا تُقبل إلَّا شهادة العدل"، وقال أيضاً: "أهل العلم أجمعوا على أنَّ الخبر لا يجب قبوله إلّا من العاقل الصدوق المأمون على ما يُخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجَرْح لمن لم يكن صدوقًا في روايته"[4].

هذه دلالة واضحة من كتاب الله –عز وجل–، ومن السنة المطهرة ومن إجماع أهل العلم على مشروعية ذلك.

---

(1) – سورة الحجرات الآية: 6.

(2) – سورة الطلاق الآية: 2.

(3) – أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه: كِتَاب: الأدب، باب: ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، (ح:6054)،عن عائشة رضي الله عنها (ج8/ 17)، و أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: البِرّ والصِّلة والآداب, باب: مُداراةِ مَنْ يُتَّقى فُحشه، (ح:2591)، عن عائشة رضي الله عنها (ج4/ 2002).

(4) – الكفاية في علم الراوية (/38،33).

المبحث الرابع

مسالك تعريف الإمام عثمان بن أبي شيبة بالرجال

اهتم الإمام عثمان بن أبي شيبة بالرواة وبمروياتهم، وبالتعريف بهم وبمروياتهم، فكان ذو درايةٍ واسعةٍ في هذه الصنعة، لذلك تعددت مسالك الإمام عثمان بن أبي شيبة بالتعريف بالرجال وسأبين ذلك فيما يلي.

المطلب الأول: التعريف بالرجال من خلال ما يتعلق بأسمائهم:

تحديد شخص الراوي والتعريف به من خلال ما يتعلق باسمه من أهم العلوم، لذلك يجب على من يقصد هذا العلم معرفة أسامي الرواة، وأنسابهم، وألقابهم، وكناهم، وما يتعلق بهم للتعرف عليهم.

لذلك اهتم الإمام عثمان بن أبي شيبة بالتعريف بالرجال من خلال ما يتعلق بأسمائهم، وهذا كان واضحاً في عباراته التي أطلقها بتعريفه للرِّجال، وذلك فيما يلي:

المقصد الأول: بيان الأنساب:

اعتنى الكثير من أهل العلم ببيان أنساب الرواة، وهو علم مشهور واسع النطاق، قد اعتنى به العرب قديماً، فقد قال صدّيق القنّوجي: "والعرب قد اعتنى في ضبط نسبه إلى أن كثر أهل الإسلام واختلط أنسابهم بالأعاجم فتعذر ضبطه بالآباء فانتسب كل مجهول النسب إلى بلده أو حرفته أو نحو ذلك حتى غلب هذا النوع"، وقد عرَّفه بأنه "علمٌ يُتعرف منه أنساب الناس، وقواعده الكلية والجزئية"[(1)].

إن الله –جل وعلا– قد أشار إلى ذلك في كتابه العزيز حيث قال **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)**[(2)]، وقد تحدث النبي –صلى الله عليه وسلم– بشأن ذلك فقال: (تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ)[(3)].

إذن الانتساب ليس مقتصراً إلى الآباء أو الاجداد فقط، بل وأصبح إلى القبيلة والبلد والوطن والحرفة، وقد اعتنى الإمام عثمان بن أبي شيبة في ضبط أنساب الرُّوَاة، وتمثل ذلك فيما يلي:–

1– فصّل في بيان الأنساب أحيانًا:

- ابْن النَّرْسِيّ محمد حسنون البغدادي[(4)].

---

(1) – أبجد العلوم (2/ 114).

(2) – سورة الحجرات: الآية: 13.

(3) – أخرجه الإمام التِّرمِذِيّ في سننه، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في تعليم النسب (ح:1979)، عن أبي هريرة رضي الله عنه (3/ 419)، وقَالَ الإمام الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه انتهى. اسناد الحديث حسن؛ لأن رجاله ثقات إلا عبد الملك بن عيسى الثقفي فهو صدوق.

(4) – ابن النرسي أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد حسنون البغدادي في صفر عن تسع وثمانين ومائة. انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب (3/ 300).

قال عثمان بن أبى شيبة أخبرنا محمد بن احمد بن محمد بن حسنويه النرسي[1].

2- بيان من نسب إلى بلده:

- عبد الله بن محمد بن نصر الرملي[2]،[3].

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا عبد الله بن محمد بن نصر الرملي[4].

3- بيان من نسب إلى قبيلته:

- محمد بن الحسن الأسدي[5]،[6].

قال عثمان بن أبي شيبة حدثنا محمد بن الحسن الأسدي[7].

المقصد الثاني: بيان الشيوخ والتلاميذ:

معرفة الشيوخ والتلاميذ من أهم الأمور للتعرف على شخصية الراوي، خاصة أولئك المبهمين أو المهملين على حدٍ سواء، فمن أفضل الطرق للتعرف والكشف عن شخصياتهم وهوياتهم هي معرفة تلاميذهم وشيوخهم، والإمام عثمان بن أبي شيبة له باعٌ كبيرٌ في التعريف بمن روى عنه الراوي، وروى عمن هو، وبيان ذلك كالآتي:

1- بيان الشيوخ:

- إسماعيل بن مجالد الكوفي[8].

قال عثمان بن أبي شيبة: كان إسماعيل بن مجالد يحدث عن أبي إسحاق وسماك وبيان[9].

2- بيان التلاميذ:

- محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب[10].

---

(1) – تاريخ بغداد (6/ 269).

(2) – عبد الله بن محمد بن نصر بن طويط ويقال : طويت أبو الفضيل البزاز الرملي الحافظ. انظر: مختصر تاريخ دمشق (/1877).

(3) – الرملي: بفتح الراء وسكون الميم وفي آخرها اللام هذه النسبة إلى بلدة من بلاد فلسطين وهي قصبتها يقال لها الرملة. انظر: الأنساب (3/ 91).

(4) – الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 64).

(5) – أبو عبد الله : محمد بن الحسن الأسدي ، كوفي. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب (/ 500).

(6) – الأسدي: بفتح الألف والسين المهملة وبعدها الدال المهملة هذه النسبة إلى أسد وهو اسم عدة من القبائل. انظر: الأنساب (1/ 138).

(7) – الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 173).

(8) – إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني أبو عمر الكوفي نزيل بغداد صدوق يخطىء مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 109)، تاريخ بغداد (245/6)، تهذيب الكمال (184/3).

(9) – تاريخ أسماء الثقات (/ 28).

(10) – محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب محمد بن عبدالله بن أبي عثمان ابن عبدالله بن خالد بن أسد بن أبي العيص بن أمية القرشي الاموي أبو عبدالله الابلي البصري مات سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر: تهذيب التهذيب (9/ 281).

قال عثمان بن أبي شيبة: روى عنه مسلم[1].

المقصد الثالث: بيان الكنى، وأسماء أصحابها، وبيان من وافق اسمه اسم أبيه:

قال ابن الصلاح–رحمه الله– في مقدمته في (النوع المُوفِي خمسين: معرفة الأسماء والكنى) :"وهذا فنٌ مطلوبٌ لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتنقصون من جهله"[2]

1– بيان اسم من اشتهر بكنيته:

- سعيد بن أبي عمران أَبُو البَخْتَرِيّ[3].

قال عثمان بن أبي شيبة: أَبُو البَخْتَرِيّ سعيد بن أبي عمران[4].

2– بيان كنية من اشتهر باسمه:

- الوليد بن كثير بن سنان الكوفي [5].

كناه عثمان بن أبي شيبة: أبا سعيد[6].

3– بيان من وافق اسمه اسم أبيه:

- معاذ بن معاذ التميمي[7]:

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا معاذ بن معاذ[8].

المقصد الرابع: بيان الموالي:

المولى تطلق على العبد الذي أُعتِق وأصبح حر، فهو مولى للذي أعتقه، وأيضاً لها أضربٍ، أو أنواع أخرى، ويوضح ذلك أن المَوْلَى: "هو الشخص المُحَالَف، أو المُعْتَقُ، أو الذي أسلم على يد غيره"[9].

ومعرفة الموالي من الرُّوَاة، والعلماء "من المُهِمّات، فرُبَّما نُسب أحدهم إلى القبيلة، فَيَعتقد السامع أنَّه منهم صَلِيبه، وإنَّما هو من مواليهم. فَيُمَيَّزُ ذلك ليعلم"[10].

---

(1) – تهذيب التهذيب (9/ 281).

(2) – مقدمة ابن الصلاح (329،330/1).

(3) – سعيد بن فيروز أبو البختري بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة بن أبي عمران الطائي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فيه تشيع قليل كثير الإرسال مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/240)، تهذيب الكمال (32/11–34)، لسان الميزان (452/7).

(4) – الأسامي والكنى (327/2).

(5) – الوليد بن كثير بن سنان المزني أبو سعيد المدني الراذاني سكن الكوفة مقبول مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 583)، تهذيب الكمال (71،72/31)، التاريخ الكبير (152/8).

(6) – فتح الباب في الكنى والألقاب (/374).

(7) – معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري القاضي ثقة متقن، مات سنة ست وتسعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/536)، تهذيب الكمال (28/ 132–137)، تاريخ بغداد (13/ 131–133)، تذكرة الحفاظ (1/ 324،325).

(8) – الإبانة الكبرى (4/ 100).

(9) – تيسير مصطلح الحديث (/ 282).

(10) – الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (/ 246).

والفائدة من معرفة الموالي من الرواة والعلماء "الأمن من اللبس، ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسباً، أو ولاءً؛ ومن ثم ليتميز المنسوب إلى القبيلة ولاءً عمن يشاركه في اسمه من تلك القبيلة نسباً"[1].

وقد جاءت ألفاظ (مولى)عند الإمام عثمان بن أبي شيبة بعدة صيغ، وهي: (مولى فلان)، (مولى بني فلان)، (مولى لهم)، (مولى الكوفي فلان)، وبيان ذلك كالآتي:

(مولى فلان):

- حمران بن أبان[2]:

قال عثمان بن أبي شيبة: كاتب عثمان[3] حمران مولاه[4].

(مولى بني فلان):

- داود بن أبي هند أبو هند[5]:

قال عثمان بن أبي شيبة: مولى بني قشير [6].

(مولى لهم):

- النعمان بن ثابت:

قال عثمان بن أبي شيبة: أبو حنيفة النعمان بن الثابت التيمي[7]– تيم ربيعة – مولى لهم[8].

(مولى الكوفي فلان):

- عبد الرحمن بن أبي ليلى[9]:

قال عثمان بن أبي شيبة: عبد الرحمن بن أبي ليلى هو مولى الكوفي أبو عيسى[10].

---

(1) – تيسير مصطلح الحديث (/ 283).

(2) – حمران بن أبان: ويقال بن أبي ويقال بن أبا بن خالد بن عبد عمرو بن عقيل بن عامر بن جندلة بن جذيمة بن كعب بن سعد بن أسلم بن أوس مناة بن النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى النمري المدني مولى عثمان بن عفان من سبي عين التمر مات بعد سنة خمس وسبعين. انظر: تهذيب الكمال (7/ 301،306).

(3) – الصحابي الجليل الخليفة الثالث: عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(4) – تهذيب الكمال (304/7)، تاريخ دمشق (178/15).

(5) – داود بن أبي هند واسمه دينار بن عذافر ويقال طهمان القشيري أبو بكر ويقال أبو محمد البصري مات سنة أربعين ومائة. انظر: تهذيب الكمال (8/ 461،466)، تقريب التهذيب (200/1)، تاريخ دمشق (122/17).

(6) – تاريخ دمشق (17/ 119).

(7) – التيمي بفتح التاء المثناة من فوقها وسكون الياء المثناة من تحتها وفي آخرها الميم – هذه النسبة إلى عدة قبائل اسمها تيم. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (1/ 233)، الأنساب (1/ 498–501).

(8) – مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم (/17).

(9) – عبد الرحمن بن أبي ليلى واسمه يسار ويقال بلال ويقال داود بن بلال بن بليل بن أحيحة بن الجلاح بن الحريش بن جحجبا بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي أبو عيسى الكوفي مات سنة ثلاث وثمانين. انظر: تهذيب الكمال (17/ 372–376)، تاريخ دمشق (36/ 79–84).

(10) – تاريخ دمشق (84/36).

المقصد الخامس: بيان صفات الرواة، ووظائفهم:

لعل هذا المطلب ذو فائدة كبيرة في معرفة الأحاديث المتسلسلة، والتسلسل من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه، واحدًا بعد واحدٍ، على صفةٍ أو حالةٍ واحدةٍ، وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم –أقوالًا وأفعالًا ونحو ذلك– تنقسم إلى ما لا نحصيه[1].

1- بيان صفات الرواة:

تكلم الإمام عثمان بن أبي شيبة في صفات الرواة الخَلْقية والخُلُقية، وهذا الأمر يدلل على شدة دقة الإمام عثمان بن أبي شيبة في تتبع الرواة ومعرفتهم والتعريف بهم، وسأتعرض لذلك:

- بيان صفات الرواة الخُلُقية:

- محمد بن يزيد الكوفي[2]:

قال عثمان بن أبي شيبة: أبو هشام الرفاعي رجل حسن الخلق قارئ للقران[3].

2- بيان وظائف الرواة:

- عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ القرشي[4]:

قال عثمان بن أبي شيبة: عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ قاضي الموصل[5].

المقصد السادس: بيان صلة النسب بين الرواة، وبيان المفاضلة بينهم:

أولًا: بيان صلة النسب بين الرواة:

1- بيان الآباء والأبناء:

الأصل أن يروي الابن عن الأب، إلَّا أنه قد يُحدِّث ويروي الأب عن الابن. ولذا فإنَّ معرفة الآباء والأبناء من الأهمية بمكان، وفائدة معرفته "الأمن من ظَنِّ التحريف الناشئ عنه كون الابنِ أبًا"[6]. وقد بيَّن الإمام عثمان بن أبي شيبة ذلك في غير موطن.

الأول: رواية الابناء عن الآباء:

قال الإمام ابن الصلاح: النوع الخامس والأربعون "معرفة رواية الأبناء عن الآباء" وهو نوعان:

أحدهما: رواية الابن عن الأب عن الجد نحو عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

---

(1) – انظر: مقدمة ابن الصلاح (/275).

(2) – محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي الكوفي قاضي المدائن ليس بالقوي، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/514)، تهذيب الكمال (27/25–29)، تاريخ بغداد (3/375–377).

(3) – تاريخ بغداد (3/376).

(4) – علي بن مسهر بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء القرشي الكوفي قاضي الموصل ثقة له غرائب بعد أن أضر، مات سنة تسع وثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/405)، تهذيب الكمال (21/135– 138).

(5) – شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (6/ 1193).

(6) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 180).

الثاني: رواية الابن عن أبيه دون الجد وذلك باب واسع وهو نحو رواية أبي العشراء أسامة بن مالك بن قِهْطَمِ الدارمي عن أبيه[1].

- محمد بن فضيل بن غزوان[2]:

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا ابن أبي فضيل عن أبيه[3].

الثاني: تعريف الراوي بذكر اسم أبيه مع الحكم عليه:

- محمد بن منصور الزَّعْفَرَانِيُّ [4]:

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا محمد بن منصور الزَّعْفَرَانِيُّ وكان ثقة[5].

الثالث: تعريف الراوي بذكر اسم أبيه مجرداً عن الحكم:

- عبد الله بن عبد الرحمن[6]:

قال عثمان بن أبي شيبة: أَبُو طُوَالَةَ عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر [7].

2- بيان الإخوة والأخوات:

وهو علمٌ عزيزٌ من معارفِ أهل الحديث المفردة بالتصنيف، ومن فائدته فيما نرى أنه قد يشتهر أحد الأخوة بالرواية، فلا يظن الباحث إذا وجد الرواية عن بعض إخوته أنها وهمٌ[8].

وقد عَرَّف الإمام عثمان بن أبي شيبة بالإخوة والأخوات من الرُّوَاة، وكان ذلك على وجوه:

أ- بيان الأخوين:

- الحسين بن عيسى الحنفي[9]:

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا حسين بن عيسى أخو سليم القارئ[10].

---

(1) – انظر: مقدمة ابن الصلاح (/ 315-317).

(2) – محمد بن فضيل بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق عارف رمي بالتشيع، مات سنة خمس وتسعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/502)، تهذيب الكمال (26/ 293-299).

(3) – حلية الأولياء لأبي نعيم (2/ 99).

(4) – لم أقف له على ترجمة.

(5) – الإبانة الكبرى (4/ 85).

(6) – عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري أبو طوالة بضم المهملة المدني قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز ثقة، مات سنة أربع وثلاثين ومائة، ويقال: بعد ذلك. انظر: تقريب التهذيب (/311)، تهذيب الكمال (217/15-219).

(7) – تاريخ دمشق (325/29).

(8) – منهج النقد في علوم الحديث (/153).

(9) – الحسين بن عيسى بن مسلم الحنفي أبو عبد الرحمن ضعيف مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/168)، تهذيب الكمال (6/ 463،464).

(10) – سنن ابن ماجه (1/ 466).

ب- بيان الأخوات من الصحابة:

- رُقَيْقَةَ بنت خويلد[1]:

قال عثمان بن أبي شيبة: رقيقة أُخت خديجة بنت خويلد[2] -رضي الله عنهما- .

3- بيان الأعمام، والأخوال، والأمهات:

أ- بيان الرواية عن الأعمام:

- عبد الله بن إدريس[3]:

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا عبد الله بن إدريس عن عمه[4]-داود بن يزيد الأودي-.

ب- بيان الأخوال:

- يعقوب بن أبي المُتَّئِد[5]:

قال عثمان بن أبي شيبة: يعقوب بن أبي المُتَّئِد خال سفيان بن عيينة[6].

ج- بيان الأمهات:

- أُميمة بنت رقيقة[7]:

قال عثمان بن أبي شيبة: أُميمة بنت رقيقة وأُمها أُخت خديجة بنت خويلد[8].

ثانيًا: المفاضلة بين الرواة:

الكلام في المفاضلة بين الرواة متفرع عما سبق، فالإمام عثمان بن أبي شيبة كان يفاضل أحيانًا بين الأقارب في الأعمار غالبًا، ومن ذلك:

---

(1) - رقيقة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى أخت خديجة بنت خويلد زوج النبي صلى الله عليه و سلم ويقال رقيقة بنت أبي صيفي بن هاشم بن عبد مناف أم مخرمة بن نوفل. انظر: تهذيب الكمال (35/ 130)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/ 1791)، أسد الغابة (7/ 30)، الطبقات الكبرى (8/ 255)، تاريخ دمشق (69/ 47).

(2) - تاريخ دمشق (53/69).

(3) - عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي بسكون الواو أبو محمد الكوفي ثقة فقيه عابد مات سنة اثنتين وتسعين ومائة، وله بضع وسبعون سنة. انظر: تقريب التهذيب (/295)، تهذيب الكمال (14/ 293-300)، تذكرة الحفاظ (1/ 282)، الطبقات الكبرى (6/ 389)، تاريخ بغداد (9/ 415).

(4) - بغية الطلب في تاريخ حلب (468/3).

(5) - لم أقف له على ترجمة.

(6) - جزء من مسائل محمد ابن أبي شيبة عن شيوخه (/117).

(7) - أُمَيْمَةُ بنتُ رُقَيْقَة ، وأُمها رُقَيقة بنت خُوَيلد بن أسَد ، أُخت خديجة بنت خويلد ، فأُميمة ابنة خالة أولادُ رسول الله صلى الله عليه وسلّم من خَدِيجة ، وهي أُميمة بن عبد بِجَاد بن عُمَير بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تَيم بن مرة. انظر: أسد الغابة (7/ 30) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/ 1791).

(8) - تاريخ دمشق (53/69).

- إسماعيل ابن عليّة[1]:

قال عثمان بن أبي شيبة: ابن عُليه اثبت من الحمادين –حماد بن سلمة، وحماد بن أُسامة– ولا اقدم عليه احدا من البصريين[2].

المقصد السابع: بيان نسب الصحابة وتعريفهم، وبيان سنة الوفاة، وأعمارهم، وبيان سبب الوفاة إن أمكن:

وللتعريف بالصحابة – رضي الله عنهم– والوقوف على أحوالهم أهمية بالغة، قال الإمام ابن عبد البَر في "الاستيعاب": وإن كان الصحابة – رضي الله عنهم– قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهلِ الحقّ من المسلمين، وهم أهلُ السُّنَّة والجماعة، على أنَّهم كلهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم، والبحث عن سيرهم وأحوالهم؛ ليُهتدى بهديهم فهم خيرُ من سُلِكَ سبيله، واقتُدى بِه، وأقلُّ ما في ذلك معرفةُ المُرسل من المُسند وهو علم جسيم لا يعذرُ أَحدٌ ينسَب إلى علم الحديث بجهله.

إنَّ الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم– من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السِيَر، وما أظن أهل دين من الأديان إلا وعلماؤهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم لأنهم الواسطة بين النبي وبين أمته[3]، ولعل أصحَّ تعريف للصحابي هو ما قاله الحافظ ابن حجر في "الإصابة": "وأصحُّ ما وقفتُ عليه مِن ذلك، أنَّ الصحابي مَن لقِي النَّبِيّ – صلى الله عليه وسلم– مؤمنًا به ومات على الإسلامِ. فيدخُلَ فيمَن لِقيه مَن طالَتْ مجالستُه له أو قصُرت، ومَن روَى عنه أو لم يروِ، ومَن غزا معه أو لم يَغْزُ، ومَن رآه رؤيةً ولو لم يُجالِسْه، ومَن لم يَرَه لعارضٍ كالعمى"[4].

وقد بيَّن الإمام عثمان بن أبي شيبة بعضاً من الأمور التي تتعلق بالصحابة – رضوان الله عليهم–، ومن ذلك ما يلي:

1– بيان نسب الصحابة:

- عمرو بن العاص – رضي الله عنه–:

قال عثمان بن أبي شيبة: عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب[5].

2– معرفته بكنى الصحابة:

- عقبة بن عمرو الأنصاري – رضي الله عنه–:

---

(1) – إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن علية ثقة حافظ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة وهو بن ثلاث وثمانين. انظر: تقريب التهذيب (/105)، تهذيب الكمال (3/ 23–32)، تاريخ بغداد (229/6–240)، تذكرة الحفاظ (322–323).

(2) – تهذيب التهذيب (1/ 242).

(3) – الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1/ 19).

(4) – الاصابة في تمييز الصحابة (1/ 4).

(5) – تاريخ دمشق (110/46).

قال عثمان بن أبي شيبة: أبو مسعود: هو عقبة بن عمرو[1].

3- بيان سنة الوفاة:

- أُم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها-:

قال عثمان بن أبي شيبة: ماتت عائشة سنة ثمان وخمسين[2].

4- بيان أعمار الصحابة:

- عثمان بن عفان - رضي الله عنه-:

قال عثمان بن أبي شيبة: قُتِل عثمان سنة خمس وثلاثين في ذي الحجة وولي عثمان اثنتي عشرة سنة، وقتل وهو ابن إحدى وثمانين سنة[3].

5- بيان سبب الوفاة:

- عمر بن الخطاب - رضي الله عنه-:

قال عثمان بن أبي شيبة: قُتِل عمر سنة ثلاث وعشرين من مهاجر النبي - صلى الله عليه وسلم- في ذي الحجة[4].

المقصد الثامن: استعمال المبهم وبيان المهمل:

1- استعمال المبهم:

والمراد بالمبهم: ما أُبهم من الرواة سواء كان في الإسناد أو في المتن، وذلك بأن لا يُسمَّى الراوي اختصاراً من الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان، ونحو ذلك مما لم يُعرَّف به الراوي، ويُستدل على معرفة اسم الراوي المبهم بوروده مسمًّى من طريق أخرى[5].

والغرض منه الكشف عن الغموض في الأسماء المبهمة، أو يُدفع عن الحديث شبهة الضعف بسبب الراوي المبهم.

وقد ظهر هذا الفن جليًّا عند الإمام عثمان بن أبي شيبة، ومن ذلك:

- الأَحْوَصُ بْنُ جَوَاب[6]:

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا أبو الجواب [7].

---

(1) - تاريخ دمشق (514/40).

(2) - تاريخ دمشق (201/3).

(3) - تاريخ دمشق (520/39).

(4) - تاريخ دمشق (466/44).

(5) - انظر: تدريب الراوي (2/ 853-855)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (2/ 136)بتصرف.

(6) - أبو الجواب: الأحوص بن جواب بفتح الجيم وتشديد الواو الضبي يكنى أبا الجواب كوفي صدوق ربما وهم، مات سنة إحدى عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/96)، تهذيب الكمال (2/ 288-289).

(7) - غوامض الأسماء المبهمة (137/1).

2- بيان المهمل:

وصورة المهمل: أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط، أو في اسم الراوي واسم أبيه ونحو ذلك، ولم يتميزا بما يخصُّ كلاً منهما، فإن كانا ثقتين فلا يضر ذلك، والفرق بين المبهم والمهمل أن المبهم لم يُذكر له اسمٌ، والمهمل ذُكر اسمُه مع الاشتباه، كأن يُقال: إبراهيم، أو يحيى، أو البصري، ونحو ذلك من الأعلام غير المعرَّفة[1].

وقد أورد الإمام عثمان بن أبي شيبة بعضاً من ذلك أثناء تحديثه، ومن ذلك:

- شَبَابَة بن سَوَّار [2]:

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا شبابة يعني ابن سوار [3].

المقصد التاسع: بيان مشتبه الأسماء، وتعدد الأسماء للشخص الواحد:

1- بيان مشتبه الأسماء:

وأقصد بذلك المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها:

وقد قال نور الدين عتر: "وهو ما يتفق لفظا وخطًّا، أي أن يكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثر من راو، فهم متفقون في اسمهم مفترقون في شخصهم، وهو فن مهم جداً، لا غنى عن معرفته للأمن من اللبس، فربما يظن الأشخاص شخصا واحداً، وربما يكون أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح، أو يصحح ما هو ضعيف"[4].

وقد تحدث الإمام عثمان بن أبي شيبة على هذا النوع، ومن ذلك:

- إسماعيل بن أبان الوراق[5]:

قال عثمان بن أبي شيبة: "إسماعيل بن أبان الوراق ثقة صحيح الحديث، قيل له فان إسماعيل بن أبان عندنا غير محمود فقال: كان ها هنا إسماعيل آخر يقال له ابن أبان غير الوراق، وكان كذاباً"[6].

2- بيان تعدد الأسماء للشخص الواحد:

إن الذي يقوم بالعمل على معرفة الرواة والتعرف عليهم يجب أن يكون نبيه من هذه الناحية، لأن بعض الرواة من له اسمان فأكثر، وهو شخص واحد، فربما الذي يقوم بالتعرف على راوٍ له أكثر من اسم

---

(1) – اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (2/ 267).

(2) – شبابة بن سوار المدائني أصله من خراسان يقال كان اسمه مروان مولى بني فزارة ثقة حافظ رمي بالإرجاء، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 263)، تهذيب الكمال (12/ 343-348).

(3) – الشريعة للآجري (2150/5).

(4) – منهج النقد في علوم الحديث (/180).

(5) – إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي أبو إسحاق أو أبو إبراهيم كوفي ثقة تكلم فيه للتشيع مات سنة ست عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/105)، تهذيب الكمال (3/ 5-10)، سير أعلام النبلاء (10/ 347،348).

(6) – تهذيب التهذيب (1/ 236،237).

يظن أنه أكثر من راوي بسبب تعدد الأسماء له، فهذا يوقعه في الخطأ من ناحية قبول الأحاديث أو ردها، لذلك التعرف بهذا الفن مهم.

وكان الإمام عثمان بن أبي شيبة يُنَبّه على هذا، ومن ذلك:

- داود بن أبي هند أبو هند[1]:

قال عثمان بن أبي شيبة: داود بن أبي هند أبو هند اسمه طهمان[2].

(1) – داود بن أبي هند واسمه دينار بن عذافر ويقال طهمان القشيري أبو بكر ويقال أبو محمد البصري مات سنة أربعين ومائة. انظر: تهذيب الكمال (8/ 461،466)، تقريب التهذيب (200/1)، تاريخ دمشق (122/17).

(2) – تاريخ دمشق (17/ 119).

المطلب الثاني: التعريف بالرّجال باستخدام التاريخ والأماكن:

هو فن ذو أهمية و فوائد لمعرفة تواريخ الرواة سواء الولادة أو الوفاة، ومعرفة التاريخ في اصطلاح المحدثين "هو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من المواليد والوفيات والوقائع وغيرها"[1].

ولأهمية هذا العلم قال سفيان الثَّوري–رحمه الله تعالى–: "لما استعمل الرُّوَاة الكَذِب، استعملنا لهم التاريخ"[2]، وقال حسان بنِ يزيد: "لَمْ نستعنْ على الكذابِيْنَ بمثلِ التاريخِ نقولُ للشيخِ سنةَ كمْ وُلِدتَ؟ فإذا أقرَّ بمولِدِهِ عرفنا صِدقَهُ من كذبِهِ"[3].

وقال حفص ابن غياث–رحمه الله تعالى–: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين" يعني أحسبوا سِنَّه وسِنّ مَنْ كَتَبَ عنه"[4].

ولعلم معرفة تواريخ الرواة فوائد من ذلك "معرفة اتصال السند أو انقطاعه، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين"[5].

وقال الحافظ العراقي – رحمه الله–: "الحكمةُ في وضعِ أهلِ الحديثِ التاريخَ لوفاةِ الرواةِ ومواليدهِمْ وتواريخِ السماعِ وتاريخِ قدومِ فلانٍ مثلاً البلدَ الفلانيَّ؛ ليختبروا بذلكَ مَنْ لَمْ يعلموا صحةَ دعواه"[6].

والمتتبع لأقوال الإمام عثمان بن أبي شيبة وعباراته، يلاحظ اهتمامه بتحديد شخص الرَّاوي من الناحية التاريخية، وقد كان له مسالك عدّة في بيان ذلك، منها:

المقصد الأول: بيان تاريخ وفاة الرواة، ومكان وفاتهم، وسببها، وأعمارهم:

هو فنٌ مهمٌ به يُعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قومٌ الرواية عن قومٍ، فنظر في التأريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين[7].

1– بيان تاريخ وفاة الرواة من الصحابة:

- علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

قال عثمان بن أبي شيبة: قتل علي –كرم الله وجهه– في سنة أربعين من مهاجر النبي – صلى الله عليه وسلم– في شهر رمضان في ليلة إحدى وعشرين يوم الجمعة ومات ليلة الأحد[8].

---

(1) – تيسير مصطلح الحديث (/ 122).

(2) – الكفاية في علم الرواية (/119)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 308)، تدريب الراوي (866/2).

(3) – شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (2/ 294).

(4) – الكفاية في علم الرواية (/119)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 308)، تدريب الراوي (866/2).

(5) – تيسير مصطلح الحديث (/ 122).

(6) – شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (2/ 294).

(7) – تدريب الراوي (866/2)، التقريب والتيسير للنووي (/117).

(8) – بغية الطلب في تاريخ حلب (9/ 4140).

2- **بيان مكان وفاة الرواة:**

- النعمان بن ثابت:

قال عثمان بن أبي شيبة: مات أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي ببغداد سنة مائة وخمسين[1].

3- **بيان سبب وفاة الرواة من الصحابة:**

- الحسين بن علي رضي الله عنهما[2]:

قال عثمان بن أبي شيبة: قتل الحسين يوم عاشوراء أول سنة ستين[3].

4- **بيان أعمار الرواة:**

- عمر بن عبد العزيز[4]:

قال عثمان بن أبي شيبة: هلك عمر بن عبد العزيز وهو ابن تسع وثلاثين سنة وثمانية أشهر[5].

المقصد الثاني: بيان طبقات الرواة:

الطَّبَقة عند المُحَدِّثين: "قوم تَقَاربوا في السِّنِّ والإسناد، أو في الإسناد فقط؛ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يُقاربوا شيوخه"[6].

وفائدة التعرُّف إلى طبقات الرُّوَاة الأمن من تداخل المشتبهين، كالمتفقين في اسم، أو كنية، أو نحو ذلك، وإمكان الاطلاع على تبيين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة[7].

وقد اهتم الإمام عثمان بن أبي شيبة بهذا الفن، وذلك عبر سؤاله لشيوخه وتسجيل ما سمعه منهم، من ذلك:

- سفيان بن عيينة[8].

قال عثمان بن أبي شيبة: كنا عند أبي نعيم فذكرنا سفيان بن عيينة وعمران بن عيينة وإبراهيم بن عيينة ومحمد بن عيينة، فقال أبو نعيم: سفيان بن عيينة الحِنْطَةُ (اللازوردية)، وسائر القوم شَعِيرُ البَطِّ[9].

---

(1) – مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم (/17).

(2) – الحسين بن علي رضي الله عنهما: جده النبي صلى الله عليه وسلم.

(3) – بغية الطلب في تاريخ حلب (6/ 2661).

(4) – عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي أمير المؤمنين أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ولي إمرة المدينة للوليد وكان مع سليمان كالوزير وولي الخلافة بعده فعد مع الخلفاء الراشدين، مات في رجب سنة إحدى ومائة وله أربعون سنة ومدة خلافته سنتان ونصف. انظر: تقريب التهذيب (/415).

(5) – تاريخ دمشق (45/ 273).

(6) – تدريب الراوي (2/ 909).

(7) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 388،389).

(8) – سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة. انظر: تقريب التهذيب (/245)، تاريخ بغداد (9/ 174-184)، تهذيب الكمال (177/11-196).

(9) – جزء من مسائل محمد ابن أبي شيبة عن شيوخه (/116).

المقصد الثالث: بيان رحلة الرواة، ومكان سماعهم:

القرن الثالث الهجري العصر الذهبي للعلم وارتحال العلماء إلى الأمصار، حتى يتزودا يتحصلوا على العلم من كبار العلماء، وطلباً للسماع، وللرواية بالأسانيد العالية التي يقل فيها الخطأ، لقد اعتنى الإمام عثمان بن أبي شيبة بذلك وبيَّن رحلته، ومكان سماعه من الرواة، ومن ذلك:

- اليَسَعُ بن أحمد بن اليَسَعِ[1]:

قال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا اليسع بن أحمد بن اليسع بدمياط[2]،[3].

(1) – اليسع بن أحمد بن اليسع بن الشريد السلمي. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى (3/ 213).

(2) – دمياط: مدينة قديمة من مدن مصر على زاوية بين بحر الروم الملح والنيل، ومن شمال دمياط يصب ماء النيل إلى البحر الملح، وهي مخصوصة بالهواء الطيب وهي ثغر من ثغور الإسلام. انظر: معجم البلدان (2/ 472).

(3) – الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 64).

المطلب الثالث: التعريف بالرِّجال من خلال نقد رواياتهم:

المقصد الأول: بيان من أُعِلَّتْ رواياته بالاختلاط، و التدليس، والتفرد، والنكارة، والاضطراب:

إن معرفة علل الحديث من أدق العلوم وأجلها، لأن ذلك يدخل في أحاديث الثقات، التي هي مظنة لقبول الروايات.

وقد عرَّف ابن الصلاح –رحمه الله– الحديث المعلل فقال: "فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها"[(1)].

إذن ظاهر الحديث المعلول السلامة من العلل، سواء كانت نكارة، أو تدليس، أو اضطراب أو غير ذلك؛ ولذلك هذا العلم من أدق العلوم وأجلّها.

وقد اهتم الإمام عثمان بن أبي شيبة بهذا العلم، وبيّن بعض الرواة الذين أُعلَّت رواياتهم بعللٍ مختلفة كالتدليس، والاضطراب، والتفرد، والاختلاط، والنكارة، والسرقة، والكذب، والوضع، وفيما يلي بيان ذلك:

1– بيان مَنْ أُعلَّت رواياته بالاختلاط:

اذا أُصيب الراوي بالاختلاط فإنه بذلك يصبح ضعيف، ويسمى مختلط، والمختلط هو كما قال فيه المناوي–رحمه الله–: "إن كان سوء الحفظ طارئا على الراوي الثقة : إما لكبره أو لعماة أو خرافة أو فساد عقل أو لذهاب بصره ، أو لاحتراق كتبه ، أو عدمها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء أي حفظه فهذا هو المختلط أي يسمى ذلك الراوي مختلطا"[(2)].

أمَّا الاختلاط فهو كما قال الإمام السخاوي –رحمه الله–: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخَرَف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض: من موت ابنٍ، وسرقة مال كالمسعودي[(3)]، أو ذهاب كتب كابن لَهِيعة، أو احتراقها كابن الملقِّن[(4)(5)]".

الاختلاط طارئ يطرأ على الراوي، فيلازمه فلا تقبل روايته، وترد بعد أن تكون من قبل مقبولة، لذلك قال الإمام ابن الصلاح –رحمه الله– "هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحدا أفرده بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقا بذلك جدا وهم منقسمون فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده فمنهم عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل

---

(1) – مقدمة ابن الصلاح (/ 89).

(2) – اليواقيت والدرر (2/ 165).

(3) – عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، مات سنة ستين ومائة، وقيل سنة خمس وستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/344)، تاريخ بغداد (10/ 218)، تذكرة الحفاظ (1/ 197).

(4) – عمر بن عليّ بن أحمد بن عبد الله السراج الأَنْصَاري الأنسي التكروري الأصل، المِصْريّ الشافعي، المعروف بابن الملقِّن، ولد في ربيع الاول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بالقاهرة. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (508/1).

(5) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 366).

العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة لأن سماعهم منه كان في الصحة وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخراً"[1].

وقد بيَّن الإمام عثمان بن أبي شيبة من أُعلَّت رواياته بالاختلاط، وبيَّن سبب الاختلاط ومن ذلك:

- خلف بن خليفة الاشجعي[2]:

قال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة لكنه خرف فاضطرب عليه حديثه[3].

2- بيان من أُعلَّت رواياته بالتدليس:

التدليس لغة: الدال واللام والسين، أصلٌ يدلُّ على سَتْرٍ وظلمة، فالدَّلس: دَلسُ الظلام. ومنه قولهم: لا يدالسُ، أي لا يخادع[4].

وأما التدليس اصطلاحًا، فقال الإمام ابن الصلاح: "التدليس قسمان:

- القسم الأول: تدليس الْإِسْنَادِ: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهمًا أَنَّه سمعه منه، أو عمن عاصره، ولم يلقه موهمًا أَنَّه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

- القسم الثاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعْرَفُ به، كي لا يُعْرَفَ"[5].

وزاد على ذلك الإمام الحاكم –رحمه الله–: فجعل التدليس سِتَّة أقسام:

"الأوَّل: قومٌ لم يُميِّزُوا بين ما سمعوهُ وما لم يسمعوهُ.

الثَّاني: قومٌ يُدلِّسُون، فإذا وقعَ لهم من ينقر عنهم، ويلح في سماعاتهم ذكروا له، ومثَّلهُ بما حكى ابن خشرم عن ابن عُيينة.

الثَّالث: قومٌ دلَّسوا عن مَجْهولين، لا يُدرى من هُم، ومثَّله بما رُوي عن ابن المَدِيني قال: حدثني حُسين الأشْقر، حدَّثنا شُعيب بن عبد الله، عن أبي عبد الله، عن نوف، قال: بتُّ عند علي فذكر كلامًا، قال ابن المَدِيني: فقلتُ لحسين مِمَّن سمعتَ هذا؟ فقال: حدَّثنيه شُعيب عن أبي عبد الله، عن نوف، فقلتُ لشعيب: من حدَّثك بهذا؟ فقال أبو عبد الله الجَصَّاص، فقلت: عمَّن؟ قال: عن حمَّاد القَصَّار، فلقيتُ حمَّادًا فقلتُ له: من حدَّثك بهذا؟ قال: بلغني عن فَرْقد السَّبخي عن نوف.

فإذا هو قد دلَّس عن ثلاثة، وأبو عبد الله مجهول، وحمَّاد لا يدرى من هو، وبلغه عن فرقد، وفرقد لم يُدرك نوفًا.

الرَّابع: قومٌ دلَّسُوا عن قوم سمعُوا منهم الكثير، وربَّما فاتهم الشَّيء عنهم فيُدلِّسُونه.

---

(1) – مقدمة ابن الصلاح (/ 391).

(2) – خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبو أحمد الكوفي نزل واسط ثم بغداد صدوق اختلط في الآخر وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك بن عيينة وأحمد، مات سنة إحدى وثمانين ومائة على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب (/194)، تاريخ بغداد (8/ 318)، تهذيب الكمال (8/ 285–288).

(3) – تهذيب التهذيب (3/ 131).

(4) – انظر: معجم مقاييس اللغة (2/ 296)، لسان العرب (6/ 86).

(5) – مقدمة ابن الصلاح (/73،74).

الخامس: قومٌ رَوُوا عن شُيوخ لم يروهم، فيَقُولون: قال فُلان، فحمل ذلكَ عنهم على السَّماع، وليسَ عندهم سماع.

السَّادس: تدليس الشُّيوخ، بأن يُسمِّي شيخهُ أو يُكَنيه، أو ينسبهُ، أو يصفهُ بِمَا لا يعرف"[1].

ولكن هذه الأقسام الستة متداخلة كما قال الحافظ ابن حجر: "وليس هذه الأقسام متغايرة؛ بل هي متداخلة وحاصلها يرجع إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح"[2].

والتدليس عِلَّة، وقد اختلف علماء الحديث في تقبل رواية من عُرِفَ بالتدليس، وبذلك فقد قال الإمام ابن الصلاح: "والصحيح التفصيل، وأنَّ ما رواه المُدلِّس بلفظٍ محتمل لم يبيِّن فيه السماع، والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مُبَيِّن للاتصال نحو سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وأشباهها فهو مقبول مُحتج به"[3].

وقد بيَّن الإمام عثمان بن أبي شيبة بعض المدلسين من الرُّوَاة، من ذلك:

- حميد بن الربيع اللَّخْمِيُّ [4]:

قال عثمان بن أبي شيبة: أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع هو ثقة لكنه شره يدلس[5].

3- بيان من أُعلّت رواياته بالتَّفَرُّد:

التفرد هو الأفراد، وجعل الإمام الشافعي وجماعة من علماء الحجاز الشاذ هو التفرد مع اعتبار المخالفة، وقال الإمام أبو يعلى الخليلي أن الشاذ هو مطلق التفرد لا مع اعتبار المخالفة[6].

وينقسم الأفراد إلى قسمين كما قال الإمام السخاوي –رحمه الله–: "تَقْسِيمُ الْأَفْرَادِ إِلَى فَرْدٍ مُطْلَقٍ وَفَرْدٍ نِسْبِيٍّ، يَقَعُ مُطْلَقًا: وَهُوَ أَوَّلُهُمَا بِأَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ الرَّاوِي الْوَاحِدُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الثِّقَاتِ وَغَيْرِهِمْ. وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جِهَةٍ خَاصَّةٍ وَهُوَ ثَانِيهِمَا وَهُوَ أَنْوَاعٌ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةٍ أَوْ بَلَدٍ مُعَيَّنٍ"[7].

وقد بيّن الإمام عثمان بن أبي شيبة من أُعَلَّت أحاديثه بالتفرد، من ذلك:

- عَثَّام بن علي بن هجير العامري[8]:

قال عثمان بن أبي شيبة: كان صدوقا وذكر له البزار حديثا تفرد به وقال وهو ثقة[9].

---

(1) – تدريب الراوي (1/ 161،260).

(2) – النكت على كتاب ابن الصلاح (622/2).

(3) – مقدمة ابن الصلاح (/75).

(4) – حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن سحيم بن عائذ الله بن عوذ بن معاوية بن عبيد بن زر بن غنم بن أرش بن أريش بن جديلة بن لخم أبو الحسن اللخمي الكوفي مات في سنة ثمان وخمسين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (8/162–164).

(5) – المدلسين (/49).

(6) – انظر: تدريب الراوي (1/ 267).

(7) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 268).

(8) – عثام بن علي بن هجير بجيم مصغر العامري الكلابي أبو علي الكوفي صدوق، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/382)، تهذيب الكمال (19/ 336،335).

(9) – تهذيب التهذيب (7/ 97).

4- بيان من أُعلَّت رواياته بالنَّكارة:

اختلف علماء الحديث في تعريف الحديث المنكر، فقال بعضهم أنه مثل تعريف الشاذ، منهم الإمام "الشافعي وجماعة من علماء الحجاز، وهو ما روى الثقة مخالفاً رواية الناس لا أن يروي ما لا يروي غيره"[1].

ونقل الإمام السخاوي عن الحافظ ابن حجر أن المنكر هو " مَا رَوَاهُ الضَّعِيفُ مُخَالِفًا"[2]، أي مخالفاً لما رواه الثقة، فهذا التعريف أصوب لأن راوي المنكر فيه ضعيف.

وقال فيه الإمام السخاوي: " وَالْمُنْكَرُ: الْحَدِيثُ الْفَرْدُ: وَهُوَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ رَاوِيهِ، فَلَا مُتَابِعَ لَهُ فِيهِ، بَلْ وَلَا شَاهِدَ"[3].

لقد حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة على أحاديث بعض الرواة بأنها منكرة، وغالبًا كان لا يبيّن هذه الأحاديث، ومن ذلك:

- سفيان بن حبيب البصري[4].

قال عثمان بن أبي شيبة: سفيان بن حبيب لا بأس به ولكن كان له أحاديث مناكير[5].

5- بيان مَنْ أُعلَّت رواياته بالاضطراب:

إنَّ الاضطراب في الروايات يجعلها ضعيفة، إلا اذا ترجحت إحدى هذه الروايات بأي المرجحات فلا يسمي اضطراب، وبذلك قال الإمام النووي -رحمه الله-: "المضطرب هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته المروي عنه، أو غير ذلك: فالحكم للراجحة، ولا يكون مضطرباً، والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط، ويقع في الإسناد تارة وفي المتن أخرى وفيهما من راو أو جماعة"[6].

وقد بيّن الإمام عثمان بن أبي شيبة من أُعَلَّت أحاديثه بالاضطراب، من ذلك:

- عبيد الله بن موسى الكوفي[7]:

قال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطرابا قبيحاً[8].

---

(1) - التقريب والتيسير للنووي (/ 40).

(2) - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 250).

(3) - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 249).

(4) - سفيان بن حبيب البصري البزاز أبو محمد وقيل غير ذلك ثقة، مات سنة اثنتين وقيل ست وثمانين ومائة وله ثمان وخمسون سنة، انظر: تقريب التهذيب (/244)، تهذيب التهذيب (4/ 95).

(5) - تهذيب التهذيب (4/ 95).

(6) - التقريب والتيسير للنووي (/ 45).

(7) - عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب (/375)، تهذيب الكمال (19/164-169)، تهذيب التهذيب (7/ 46).

(8) - تهذيب التهذيب (7/ 48).

المقصد الثاني: بيان من أعلّت رواياته بالسرقة، والوضع والكذب:

1- بيان من أعلّت رواياته بالسرقة:

تحدث بعض علماء الحديث بأن الحديث المقلوب عمداً، ما كان متنه مشهورا براوٍ هو الحديث المسروق، وهو القسم الأول من المقلوب عمداً، وقال الإمام السخاوي: "قد قيل في فاعل هذا: يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه: مسروق، وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردا به، فيسرقه الفاعل منه، وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب"[1].

قال ابن دقيق العيد: "وهو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث"[2].

وقد بيَّن ذلك الإمام عثمان بن أبي شيبة، ومن ذلك:

- محمد بن يزيد الرفاعي[3]:

قال عثمان بن أبي شيبة: إنه يسرق حديث غيره فيرويه[4].

2- بيان مَنْ أُعلَّت رواياته بالوضع والكذب:

الموضوع: هو الكذب: "وهو المُخْتَلَق المصنوع، وهو شر الضعيف، وأقبحه وتحرم روايته مع العلم به، أي بوضعه في أي معنى كان سواء الأحكام والقصص والترغيب وغيرها إلا مبينا-أي مبيِّن أنه موضوع ومكذوب-"[5]، ومثال ذلك:

فقد روى ابن عساكر في تاريخه من طريق علي بن فارس ثنا مكي بن بندار ثنا الحسن بن عبد الواحد القزويني، ثنا هشام بن عمار ثنا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعا: «خلق الله الورد الأحمر من عرق جبريل ليلة المعراج، وخلق الورد الأبيض من عرقي، وخلق الورد الأصفر من عرق البراق» . قال ابن عساكر: هذا حديث موضوع، وضعه من لا علم له، وركبه على هذا الإسناد الصحيح[6].

وقد بيَّن ذلك الإمام عثمان بن أبي شيبة، ومن ذلك:

- عمارة بن جوين[7]:

قال عثمان بن أبي شيبة: كان كذاباً[8].

---

(1) - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (336،337/1).

(2) - تدريب الراوي (1/ 343).

(3) - محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي الكوفي قاضي المدائن ليس بالقوي، وقال البخاري رأيتهم مجمعين على ضعفه مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/514)، تهذيب الكمال (27/ 25-29)، تاريخ بغداد (3/ 375-377).

(4) - تهذيب الكمال (27/ 27)0

(5) - انظر: تدريب الراوي (1/ 323)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 310).

(6) - تدريب الراوي (1/ 161،162).

(7) - عمارة بن جوين بجيم مصغر أبو هارون العبدي مشهور بكنيته متروك ومنهم من كذبه شيعي، مات سنة أربع وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/408)، تهذيب الكمال (21/ 233-235) لسان الميزان (7/ 487).

(8) - تهذيب التهذيب (7/ 361).

الفصل الثاني

منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح

ويشتمل على أربعة مباحث :-

المبحث الأول: مصطلحات الجرح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومدلولاتها.

المبحث الثاني: الرواة المجَرَّحُون عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

المبحث الثالث: مراتب الجرح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح.

المبحث الأول

مصطلحاتُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ عثمان بن أبي شيبة ومدلولاتها

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال ألفاظ الإمام عثمان بن أبي شيبة وعباراته في الجَرْح)

اهتم الإمام عثمان بن أبي شيبة بنقد الرواة، وأطلق عليهم مصطلحات وعبارات للجرح، كما فعل العلماء من الجهابذة النقاد، لكن كان هذا منه، أو من النقاد بدقة وورع، حتي لا يقع في الخطأ والزلل، وهذه الألفاظ متى أُطلقت على الراوي من النقاد، ترد روايته، بذلك فقد قال الحافظ الذهبي: "والكلام في الرواة يحتاج إلى ورعٍ تامٍ، وبراءةٍ من الهوى والميل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعلله ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المُتَجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"[1].

وقال اللُكْنوي: " قد اكثر علماء عصرنا من نقل جروح الرواة من ميزان الاعتدال مع عدم اطلاعهم على انه ملخص من كامل ابن عدي وعدم وقوفهم على شروطهما فيه في ذكر احوال الرجال فوقعوا به في الزلل واوقعوا الناس في الجدل فان كثيراً ممن ذكر فيه الفاظ الجرح معدود في الثقات سالم من الجرح فليتبصر العاقل وليتنبه الغافل وليتجنب عن المبادرة الى جرح الرواة بمجرد وجود الفاظ الجرح في حقه في الميزان فانه خسران"[2].

وسأعرض المصطلحات والعبارات التي استعملها الإمام عثمان بن أبي شيبة في نقد و جرح الرُّوَاة، مع اجتهد في بيان ماذا تدلل هذه المصطلحات، وسأقسمها إلى قسمين رئيسين:

– أولًا: مصطلحات الجَرْح المطلق التي استعملها الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها.

– ثانيًا: مصطلحات الجَرْح النسبي التي استعملها الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها.

وأقصد بعبارة "الجَرْح المطلق": الحكم بجرح الرَّاوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حال الراوي بحال غيره من الرُّوَاة، أو دون تحديد نسبة تجريح بزيادة عبارة على مصطلح الجرح، مثل "قليل، كثير" أو غير ذلك.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة عدة مصطلحات في جرح الرِّجال، لكنَّ أغلب هذه المصطلحات استعملها في الجرح المطلق، وبعضها في الجرح النِّسبي.

(1) – الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ 82).

(2) – الرفع والتكميل للكنوي (/ 339).

المطلب الأَوَّل: مصطلحات الجرح المطلق عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها:

استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات وعبارات للجرح المطلق، كما استعمل النُّقَّاد هذه المصطلحات، وهي ما يلي:

«ضعيف»، «ضعيف الحديث»، «ضعيف ليس يروي عنه أحد»، «لا يسوى شيئاً»، «هو والريح سواء لا شيء في الحديث»، «هو عندي لا شيء وما كتبنا عنه حديثاً واحداً»، «كان كذاب»، «لاندخل في حديثنا الكذابين»، «رماه بالكذب»، «يسرق حديث غيره فيرويه»، «يضع أحاديث كلام حق عن رسول الله»، «أرى أنه يبعث يوم القيامة دجالاً»، «تكلم فيه»، «ليس بكذاب، ولكن ليس من هو يتكل عليه »، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: «ضعيف»، «ضعيف الحديث»:

يُكثر النُّقَّادُ من استعمال هذه المصطلحات في جرح الرُّوَاة، وهي مصطلحات تدلُّ على ضعف الرَّاوي صراحةً، ولكنَّ الضعف درجات، فهناك ضعف يسير، وآخر شديد.

وحديث من عُرف بالضعف اليسير يُعتبر به، ويتقوى بالمتابعات والشواهد، بخلاف من عُرف بالضعف الشديد، قال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر": "وبين أسوأ الجَرْح وأسهله مراتب لا تخفى، فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أَشدّ من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقويّ، أو فيه مقال"[(1)].

والملاحظ أنَّ الإمام عثمان بن أبي شيبة كغيره من النُّقَّاد قد فَرَّق بين النوعين، فكان إذا أراد الضعف اليسير يطلقها دون زيادة ، أمَّا إذا أراد الضعف الشديد في الرَّاوي يذكر هذه المصطلحات ثم يقيدها بزيادة تدل على ذلك.

ومن أمثلة ما استعمله الإمام عثمان بن أبي شيبة من المصطلحات التي تدلل على الجرح اليسير: ما يلي:

- "الربيع بن بدر التميمي"[(2)]:

  قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ضعيف"[(3)].

- "عمر بن قيس المكي"[(4)]:

  قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ضعيف الحديث"[(5)].

---

(1) – انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 256).

(2) – الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي أبو العلاء البصري متروك، مات سنة ثمان وسبعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 206)، تاريخ بغداد (8/ 415)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1/ 279،280)، الكاشف (1/ 391).

(3) – تهذيب التهذيب (3/ 208).

(4) – عمر بن قيس المكي المعروف بسندل بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام متروك، مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 416)، تهذيب الكمال (21/487–490)،الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 214)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/6–8)

(5) – ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 66).

- "بكر بن خنيس الكوفي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ضعيف الحديث"[2].

ثانيًا: «ضعيف ليس يروي عنه أحد»:

مصطلح "ضعيف ليس يروي عنه أحد" ونحوه من مصطلحات الجرح المطلق، التي تكون بزيادة لفظ مثل "ضعيف جداً" والتي تدلُّ صراحة على الضعف الشديد في الرَّاوي، "فلا يُحتجُّ بحديثه ولا يُستشهَدُ به ولا يُعتبرُ به"[3]، بخلاف المصطلحات السابقة.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "حماد بن نجيح"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ضعيف ليس يروي عنه أحد"[5].

ثالثاً: «لا يسوى شيئاً»:

مصطلح "لا يسوى شيئًا" من مصطلحات الجرح المطلق التي تدلُّ على أنَّ الرَّاوي في مرتبة الضعف الشديد التي "لا يُحَتجُّ بواحد من أهلها، ولا يُستشهَدُ به، ولا يُعتَبرُ به"[6]، قال الإمام السخاوي في "فتح المغيث": "وفلان هم- أي أهل الحديث- قد طرحوا حديثه، وفلان ارمِ به، وفلان مطرح، أو مطرح الحديث، وفلان لا يُكتَبُ حديثُه: أي لا احتجاجًا ولا اعتبارًا، ولا تحل كِتْبَةُ حديثه، أو لا تحل الرِّواية عنه، وفلان ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلسًا، أو لا يساوي شيئًا، ونحو ذلك"[7].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "إسماعيل بن محمد جحادة العطار"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا يسوى شيئاً"[9].

---

(1) – بكر بن خنيس بالمعجمة والنون وآخره سين مهملة مصغر كوفي عابد سكن بغداد صدوق له أغلاط أفرط فيه بن حبان، مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 126)تهذيب التهذيب (1/ 423،422)، تهذيب الكمال (4/ 208-211)، تاريخ بغداد (7/ 88-90).

(2) – تهذيب التهذيب (1/ 423).

(3) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 129).

(4) – حماد بن نجيح الإسكاف السدوسي أبو عبد الله البصري صدوق، مات بعد المائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 178)، تهذيب الكمال (7/ 285-288).

(5) – ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 47).

(6) – انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 129).

(7) – انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 127).

(8) – إسماعيل بن محمد بن جحادة العطار الكوفي المكفوف صدوق يهم، مات بعد المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 109)، تهذيب التهذيب (1/ 286)، تهذيب الكمال (3/ 189،188).

(9) – تهذيب التهذيب (1/ 286).

رابعاً: «هو والريح سواء لا شيء في الحديث»، «هو عندي لا شيء وما كتبنا عنه حديثاً واحداً»:

مصطلح "لا شيء" يأتي في المرتبة التي يُرَدُّ فيها الحديث، ومع الزيادة على لفظ "لا شيء" أي مثل «هو والريح سواء لا شيء في الحديث»، «هو عندي لا شيء وما كتبنا عنه حديثاً واحداً» يتبيّن الضعف الشديد ويُطرح حديث الراوي بسبب ذلك، وقد بيّن ذلك الإمام السخاوي –رحمه الله– فقال: "وفلان هم– أي أهل الحديث– قد طرحوا حديثه،...، وفلان ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلسًا، أو لا يساوي شيئًا، ونحو ذلك"[(1)]، وقال الإمام السيوطي –رحمه الله–:"(لا شيء) هذه من مرتبة رد حديثه"[(2)]:

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "أسد بن عمر البجلي"[(3)]:

  قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "هو والريح سواء لا شيء في الحديث إنما كان يبصر الرأي"[(4)].

- "عبد الله بن وهب"[(5)]:

  قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "هو عندي لا شيء، وما كتبنا عنه حديثاً واحداً"[(6)].

رغم هذا العبارة التي قالها في عبد الله بن وهب لكنه ليس ضعيفاً، ولكن ربّما أن الإمام عثمان بن أبي شيبة لم يكن يريد أن يصفه بالضعف الشديد، وأنه متروك الحديث كما قال الإمام عثمان: "فتركنا ابن وهب إلى يومنا هذا"، وقال فيه أيضاً: "هو عندي لا شيء، وما كتبنا عنه حديثاً واحداً"، وإنما قال ذلك؛ لأنه وجده نائماً في مجلس ابن عيينة وهو يحدث الناس[(7)].

وعندما قال الإمام عثمان بن أبي شيبة "فتركنا ابن وهب إلى يومنا هذا" ربما أنه لم يقصد الترك الاصطلاحي مع أن الترك في لغة العرب: "التخلّي عن الشيء، ويقال تَرَكْتُ الشيء تركًا: خَلَّيْتُهُ"[(8)].

وقال مصطفى اسماعيل في كتابه "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجَرْح والتَّعْدِيل": "معلوم أنَّ الترك الاصطلاحي يطلق على من تُرك حديثه فلا يُكتب، سواء كان سبب ذلك كثرة الخطأ أو الفسق أو البدعة أو الكذب في الرِّواية، كما أنَّه لا يلزم من ترك أحدهم للرَّاوي أنَّ يكون متروكًا فقد يوثقه من هو أعلم به ممن تركه، وكثيرًا

---

(1) – انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 127).

(2) – تدريب الراوي (1/ 410).

(3) – أسد بن عمرو بن عامر بن عبد الله بن عمرو بن عامر بن أسلم أبو المنذر البجلي الكوفي قاضي واسط مات سنة تسعين ومائة. انظر: تاريخ بغداد (7/16–18)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 398)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 41)، تاريخ جرجان (/ 552).

(4) – تاريخ بغداد (7/ 17)، تاريخ جرجان (/ 552)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 41).

(5) – عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة وله اثنتان وسبعون سنة. انظر: تقريب التهذيب (/ 328)، تهذيب الكمال (16/ 277–286)، التاريخ الكبير (5/ 218)، لسان الميزان (7/ 273)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 202)، الثقات لابن حبان (8/ 346).

(6) – الكفاية في علم الرواية (/ 151).

(7) – انظر: الكفاية في علم الرواية (/ 151)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 202).

(8) – انظر: لسان العرب (10/ 405).

ما يقف الباحث على قولهم: فلان تركه يحيى بن سعيد، وابن مهدي أو أحدهما أو لم أَرَ يحيى يروي له، فهذا يدلُّ على أنَّ الرَّاوي لا يُكتبُ حديثُه عند يحيى أو ابن مهدي"[1].

وقد يقال: "تركه فلان" ولا يُقصد الترك الاصطلاحي بأنَّ حديث الرَّاوي متروك مطروح، ولكن يقصد الإعراض وعدم الأخذ عن الرَّاوي لسبب أو لآخر وإن كان ثِقَة، من ذلك: ما أخرجه الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" في ترجمة "عطاء بن أبي رباح"[2] أنَّ الإمام عليّ بن المديني، قال: "كان عطاء بأَخَرة قد تركه ابن جريج[3]، وقيس بن سَعْد[4]"، وقال الحافظ الذهبي: "قلت: لم يَعْنِ التركَ الاصطلاحي؛ بل عنى أنَّهما بطلا الكتابة عنه، وإلّا فعطاء ثَبْت رضي"[5].

خامساً: «كان كذاباً»، «لاندخل في حديثنا الكذابين»:

مصطلح «كَذَّاب» من أشد مصطلحات الجرح المطلق، قال الحافظ الذهبي-رحمه الله تعالى-: "وأردء عبارات الجرح: دجَّال كَذَّاب، أو وضَّاع يضع الحديث"[6].

وحديث الرَّاوي الكَذَّاب حديث موضوع تحرم روايته إلَّا لبيان وضعه، قال الإمام السيوطي-رحمه الله تعالى- في تعريفه للحديث الموضوع وحكمه: "هو الكذب المختلق المصنوع، وهو شر الضعيف وأقبحه، وتحرمُ روايته مع العلم به-أي بوضعه- في أي معنى كان سواء في الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلَّا مبيَّنًا- أي مقرونًا ببيان وضعه"[7]، لحديث مسلم: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"[8].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "أبو هارون العبدي"[9]:

---

(1) – (/330).

(2) – عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور. انظر: تقريب التهذيب (/ 391)، تذكرة الحفاظ (1/ 98).

(3) – عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل جاز المائة ولم يثبت. انظر: تقريب التهذيب (/ 363)، تهذيب الكمال (18/ 339)، تاريخ بغداد (10/ 400).

(4) – قيس بن سعد المكي ثقة من السادسة مات سنة بضع عشرة ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 457)، تهذيب الكمال (24/ 48) الكاشف (2/ 140).

(5) – ميزان الاعتدال (5/ 90).

(6) – ميزان الاعتدال (1/ 114).

(7) – تدريب الراوي (1/ 323).

(8) – أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: المقدّمة، باب: وجوب الرِّواية عن الثقات وترك الكذابين. عن سَمُرة بن جُنْدَب، والمغيرة بن شعبة، رضي الله عنهما (8/1).

(9) – عمارة بن جوين بجيم مصغر أبو هارون العبدي مشهور بكنيته متروك ومنهم من كذبه شيعي، مات سنة أربع وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 408)، تهذيب الكمال (233/21-235)، تهذيب التهذيب (7/ 361،362)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 77)، الضعفاء والمتروكين (2/ 203).

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان كذاباً"[1].

- "إسماعيل بن أبان الغنوي"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان كذاباً"[3].

- "محمد بن ربيعة الكلابي"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: " نحن لا ندخل في حديثنا الكذابين"[5].

سادساً: «رماه بالكذب»:

هذا المصطلح يدل على تهمة الرَّاوي بالكذب، وقد جعل الحافظ ابن حجر المتهم بالكذب في المرتبة الحادية عشرة من مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، فقال: "من اتُّهم بالكذب"[6].

و إتهام الراوي بالكذب يرجع إلى أمرين هما:

– الأمر الأول: رواية الراوي للحديث بحيث يكون متفرداً به مع مخالفة الحديث للقواعد الكليّة العامّة المعلومة.

– الأمر الثاني: وأن يُعرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي[7].

قال الحافظ الذهبي: "أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، لا أعرفه لكن روى عنه شيخ الإسلام الهروي خبراً موضوعاً، ورواته سواه ثقات فهو المتهم به"[8].

قال عبد الرحمن بن مهدي "ثلاثة لا يحمل عنهم الرجل المتهم بالكذب، والرجل كثيرا الوهم والغلط، ورجل صاحب هوى يدعو إلى بدعة"[9].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "محمد بن الفضل العبدي"[10]:

---

(1) – تهذيب التهذيب (7/ 361).

(2) – إسماعيل بن أبان الغنوي الخياط الكوفي أبو إسحاق متروك رمي بالوضع مات سنة عشر ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 105)، تهذيب الكمال (3/ 11–13)، تهذيب التهذيب (1/ 236،237) تاريخ بغداد (6/ 240–242)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 308).

(3) – انظر: تهذيب التهذيب (1/ 236،237) ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق.

(4) – محمد بن ربيعة الكلابي الكوفي ابن عم وكيع صدوق، مات بعد التسعين والمائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 478)، تهذيب التهذيب (9/ 142،143) تهذيب الكمال (25/ 196،197).

(5) – تهذيب التهذيب (9/ 143).

(6) – تقريب التهذيب (/ 74).

(7) – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 106).

(8) – لسان الميزان (1/ 251)، ميزان الاعتدال (1/ 273).

(9) – العلل ومعرفة الرجال (3/ 218)، الضعفاء الكبير للعقيلي (1/ 8).

(10) – محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي مولاهم الكوفي كذبوه، مات سنة ثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 502)، تهذيب الكمال (26/ 281–286)، تاريخ بغداد (3/ 147–151)، تهذيب التهذيب (9/ 356،357).

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: أنه "رماه بالكذب"[1].

سابعاً: «يسرق حديث غيره فيرويه»:

أطلق علماء المحدثين على من يقلب الحديث بقصد أي متعمداً فإنه يسرق الحديث سواء كان القلب في الإسناد بالكامل أو القلب براوٍ واحد من الإسناد.

قال الإمام السخاوي: قد قيل في فاعل هذا: يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه: مسروق.

وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردا به، فيسرقه الفاعل منه، وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب[2].

قال ابن دقيق العيد: وهو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث[3].

وقد جعل الإمام السخاوي مرتبة من يسرق الحديث المرتبة الثالثة من مراتب الجرح بعد مصطلح صيغة المبالغة في الجرح، وبعد مصطلح كذاب، يضع الحديث، وهذه من شر المراتب التي يُرد بها الحديث، وهي فلان يسرق الحديث ; فإنها – كما قال الذهبي –: "أهون من وضعه واختلافه في الإثم; إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويَدَّعِي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث"[4].

قال ابن عدي –رحمه الله–: "صالح بن أحمد بن أبي مقاتل يسرق الأحاديث ويلزق أحاديث تعرف بقوم لم يرهم على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم"[5].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "محمد بن يزيد الرفاعي"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "يسرق حديث غيره فيرويه"[7].

ثامناً: «يضع أحاديث كلام حق عن رسول الله»:

مصطلح "يضع الحديث" من أسوأ ألفاظ الجرح وأشدّها، قال الإمام السخاوي في "فتح المغيث": "أسوأ التَّجريح الوصف بما دلَّ على المبالغة"، ثم قال: "ثم يليها كَذَّاب، أو يضع الحديث على رسول الله– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، أو يكذب، أو وضَّاع، وكَذَا دجَّال، أو وضع حديثًا"[8].

---

(1) – تهذيب التهذيب (9/ 356).

(2) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/337،336).

(3) – تدريب الراوي (1/ 343).

(4) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 125).

(5) – الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 73).

(6) – محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي الكوفي قاضي المدائن ليس بالقوي، وقال البخاري رأيتهم مجمعين على ضعفه مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/514)، تهذيب الكمال (27/ 25–29)، تاريخ بغداد (3/ 375–377)، الثقات لابن حبان (9/ 109)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 274).

(7) – انظر: تهذيب الكمال (27/ 27).

(8) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 125،124).

وحديثه بلا أدنى شك "هو الكذب المختلق المصنوع، وهو شر الضعيف وأقبحه، وتحرمُ روايته مع العلم به– أي بوضعه– في أي معنًى كان سواء في الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلَّا مبيَّنًا– أي مقرونًا ببيان وضعه–"[1].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "عبد الله بن مِسْوَر الهاشمي"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "يضع أحاديث كلام حق عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–"[3].

تاسعاً: «أرى أنه يبعث يوم القيامة دجّالاً»:

مصطلح "دجّال" من أشر ألفاظ الجرح وأشدّها، وأسوأها قال الإمام الذهبي: "للجرح مراتب أسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب، ونحو ذلك، ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب؛ لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها"[4].

قال الإمام السخاوي: "أسوأ التَّجريح الوصف بما دلَّ على المبالغة"، ثم قال: "ثم يليها كَذَّاب، أو يضع الحديث على رسول الله– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، أو يكذب، أو وضَّاع، وكَذَّاب دجَّال، أو وضع حديثًا"[5].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "وهب بن زمعة القرشي"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "أرى أنه يبعث يوم القيامة دجّالاً"[7].

عاشراً: «تكلم فيه»:

مصطلح "تكلم فيه" من أدنى مرتبة في الجرح أي قريبة من التعديل، ومن هذه المرتبة ما ذكره الإمام العراقي –رحمه الله–: "فيه لين، فيه مقال، ضعف، تعرف وتنكر، وليس بذاك، ليس بالمتين، ليس بحجة ليس بعمدة، ليس بمرضي للضعف ما هو، فيه خلف، تكلموا فيه، مطعون فيه، سيء الحفظ"[8].

---

(1) – تدريب الراوي (1/ 323).

(2) – عبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبى طالب أبو جعفر الهاشمي تابعي صغير. انظر: تاريخ بغداد (10/ 171،172)، لسان الميزان (3/ 360)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 166)، الإصابة في تمييز الصحابة (5/ 210).

(3) – تاريخ بغداد (10/ 171).

(4) – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 256).

(5) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 124،125).

(6) – وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب أبو البختري القرشي مات سنة مائتين. انظر: تاريخ بغداد (13/ 481–487)، أسد الغابة (5/ 475)، لسان الميزان (6/ 232،233)، ميزان الاعتدال (7/ 149) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 189).

(7) – تاريخ بغداد (13/ 486) لسان الميزان (6/ 232)، ميزان الاعتدال (7/ 149).

(8) – تدريب الراوي (1/ 408).

قال الإمام الدار قطني: "إذا قلت فلان لين لا يكون ساقطا متروك الحديث، ولكن مجروحا بشيء لا يسقط به عن العدالة. وفلان (تكلموا فيه) ، وكذا سكتوا عنه، أو فيه نظر"[1].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "يونس بن بكير الشيباني"[2]:

الذي ورد فيه عن عثمان بن أبي شيبة، أنه "تكلم فيه"[3].

حادي عشر: «ليس بكذاب، ولكن ليس ممن هو يتكل عليه»:

مصطلح "ليس بكذاب، ولكن ليس ممن هو يتكل عليه" من أدنى مرتبة في الجرح أي قريبة من التعديل، وذلك قياساً على مصطلحات هذه المرتبة، منها: "لين الحديث"، و"ليس بذاك"، و"فيه ضعف"، و"ليس بالمتين"، و"ليس بعمدة"، و"ليس بالمرضي"، و"تكلموا فيه"، وغير ذلك[4]؛ إذن هذا المصطلح كسابقه.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "عبد الوهاب بن عطاء الخفاف"[5]:

قال فيه عثمان ابن أبي شيبة: "ليس بكذاب ولكن ليس هو ممن يتكل عليه"[6].

---

(1) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 129).

(2) – يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي صدوق يخطئ، مات سنة تسع وتسعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 613)، تهذيب التهذيب (383،383/11)، تهذيب الكمال (32/ 494،497)، تذكرة الحفاظ (1/ 326،327)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 176،177)، لسان الميزان (7/ 448).

(3) – تهذيب التهذيب (11/ 383).

(4) – انظر: تدريب الراوي (1/ 408).

(5) – عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد صدوق ربما أخطأ، مات سنة أربع ويقال سنة ست ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 368)، تهذيب الكمال (18/ 509)، تاريخ بغداد (11/ 21،24)، تهذيب التهذيب (6/ 398-400)، تذكرة الحفاظ (1/ 339)، الثقات لابن حبان (7/ 133).

(6) – تهذيب التهذيب (6/ 398).

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح النسبي عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها

الجرح النِّسبي: هو جرح الراوي مقارنة بغيره، أو زيادة لفظ على مصطلح الجرح على سبيل التحديد في الضعف مثل "قليل، كثير" أو غير ذلك، وإن كانت المقارنة في الجرح بين ثقتين لا تنافي أصل الثقة، إلا أن تكون المقارنة بين ضعيفين(1).

المقارنة بين الرواة تحدد ضعف الراوي ودرجته، فقد قال الجديع: " المقارنة بين الضعفاء فتدل على التفاوت بينهم في الضعف خفة وشدة ، وقد تساعد في تقدير درجة الراوي في حفظه"(2).

سئل يحيى بن معين عن المثنى بن الصباح؟ فقال: "ضعيف الحديث، هو أقوى من طلحة بن عمرو"(3).

وقال الدارقطني: "مُجالد بن سعيد الكوفي ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه، ومجالدٌ لا يُعتبر به"(4).

وقال البرقاني: سألته عن عدي بن الفضل؟ قال: "يُترك"، ثم قال: "وأبو جُزَيٍّ نصر بن طريف أسوأ حالاً منه"(5).

وقد تَكَلَّم الإمام الناقد عثمان بن أبي شيبة في جرح عدد من الرُّوَاة، وقد استعمل مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحيانًا، وجاءت هذه المصطلحات والعبارات في سياق الجرح النسبي للرُّوَاة، ومن ذلك:

- **«كان مضطرباً في الحديث قليلاً»:**

الاضطراب يكون في الحديث اذا تساوت الروايتان، وكل رواية تكون على وجه يخالف الآخر، لذلك فقد عرف ابن الصلاح الحديث المضطرب، فقال: "هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه، ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد: وقد يقع بين رواة له جماعة.

والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط، والله أعلم"(6).

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، لكن بتحديد الاضطراب بأنه قليل، وهذا يدلل على خفة الضعف، من ذلك:

- "سفيان بن حسين الواسطي"(7):

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان مضطربًا في الحديث قليلاً"(8).

---

(1) – انظر: تحرير علوم الحديث (1/ 465)بتصرف.

(2) – تحرير علوم الحديث (1/ 469).

(3) – سؤالات ابن الجنيد (/ 307).

(4) – سؤالات البرقاني (/ 64).

(5) – سؤالات البرقاني (/ 68).

(6) – مقدمة ابن الصلاح (/ 93).

(7) – سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد أو أبو الحسن الواسطي ثقة في غير الزهري باتفاقهم، مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 244)، تهذيب الكمال (11/ 139-141)، تاريخ بغداد (9/ 149)، تهذيب التهذيب (4/ 96)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 414).

(8) – تهذيب الكمال (141/11).

المبحث الثاني

الرواة المجَرَّحُون عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

(دراسةٌ مقارنةٌ بين أحكام الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النُّقَّاد)

تمهيد:

تحدث بعض علماء الحديث في بعض القواعد العلمية التي يجب أن يعتبرها من أراد أن يتعرف إلى أحوال الراوي والحكم عليه بدقة، والكلام في الرواة يحتاج إلى خبرة كبيرة في علوم الحديث، وإلى توسيع المدارك والأفكار، حتى تدرك هذه المصطلحات والعبارات التي تطلق بحق الرواة.

وبصدد ذلك فقد قال الحافظ الذهبي: "والكلام في الرواة يحتاج إلى ورعٍ تامٍ، وبراءةٍ من الهوى والميل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعلله ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المُتَجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"[1].

وقد حذَّر بعض العلماء من أهل الصنعة الحديثية بأن لا نأخذ بالجرح دون أن نتأكد وننقح ما قاله الجارح ولو كان الجارح من العلماء المشهورين لأنه ربما يكون هناك مانعاً يمنع جرحه، وبصدد ذلك تحدث الإمام اللكنوي–رحمه الله– حيث قال: "يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الرَّاوي بوجود حكمه من بعض أهل الجَرْح والتَّعْدِيل، بل يلزَمُ عليك أن تنقح الأمر فيه فإنَّ الأمر ذو خطر وتهويل، ولا يَحلُّ لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راوٍ كان، وإن كان ذلك الجارحُ من الأئمة، أو من مشهوري علماء الأمَّة، فكثيرًا ما يوجدُ أمرٌ يكون مانعًا من قَبُول جَرْحه وحينئذ يُحكم برد جرحه"[2].

والمتتبع لأقوال الإمام عثمان بن أبي شيبة وعباراته في نقد الرِّجَال يَجدُ أنَّه جرَّح الكثير من الرُّوَاة، وبألفاظ مختلفة.

وسأعرض في هذا المبحث الرُّوَاة الذين جَرَّحهم الإمام عثمان بن أبي شيبة، مع المقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، ثم أجتهد بخلاصة القول في الحكم على الرَّاوي.

---

(1) – الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ 82).

(2) – الرفع والتكميل (/ 264،265).

المطلب الأول: الرُّواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجَرْح المطلق:

جرَّح الإمام عثمان بن أبي شيبة عددًا من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات الجَرْح المطلق وعباراته، وهم بحسب الترتيب السابق في مصطلحات الجرح المطلق، على النحو الآتي:-

أولاً: الرواة الذين قال فيهم، «ضعيف»، «ضعيف الحديث» :

1- "الربيع بن بدر التميمي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ضعيف"[2].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه قتيبة[3]، وقال أبو حاتم الرازي: لا يشتغل به ولا بروايته فإنه ذاهب الحديث[4].

وقال يحيى بن معين: الربيع بن بدر بصري ضعيف ليس بشيء[5].

وقال النسائي والأزدي والدارقطني: متروك الحديث[6]، وزاد النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال العجلى ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة: ضعيف[7].

وقال ابن عدي: عامه رواياته عن من يروي عنه مما لا يتابعه عليه أحد[8].

وقال يعقوب بن سفيان: والربيع بن بدر ضعيف متروك وقال مرة أخرى لا يكتب حديثه[9].

وقال أبو داود: الربيع بن بدر: ضعيف الحديث، وقال في موضع آخر لا يكتب حديثه، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: الربيع بن بدر متروك الحديث[10].

وقال الحاكم وابن حبان: يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات المقلوبات وعن الضعفاء الموضوعات[11].

وقال الجوزجاني: واهي الحديث[12].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 46) حاشية.

(2) - تهذيب التهذيب (3/ 208).

(3) - تهذيب الكمال (9/ 65)، تهذيب التهذيب (3/ 208)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 127)،الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 280).

(4) - تهذيب الكمال (9/ 65)، تهذيب التهذيب (3/ 208)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي(1/ 280).

(5) - تهذيب الكمال (9/ 65)، تهذيب التهذيب (3/ 208)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 127)، تاريخ بغداد (8/ 415).

(6) - تهذيب التهذيب (3/ 208)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 280).

(7) - تهذيب التهذيب (3/ 208).

(8) - الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 131)، تهذيب الكمال (9/ 65)، تهذيب التهذيب (3/ 208).

(9) - تاريخ بغداد (8/ 415)، تهذيب التهذيب (3/ 208).

(10) - تهذيب الكمال (9/ 65)، تاريخ بغداد (8/ 415)، تهذيب التهذيب (3/ 208).

(11) - تهذيب التهذيب (3/ 208)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي(1/ 280).

(12) - أحوال الرجال (/ 113)، تهذيب الكمال (9/ 65)، تاريخ بغداد (8/ 415)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 127)،الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 280).

وقال الحافظ ابن حجر: متروك[1].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه.

قلت: الربيع بن بدر: متروك.

2- "عمر بن قيس المكي"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ضعيف الحديث"[3].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: متروك الحديث، ليس يسوى حديثه شيئاً، لم يكن حديثه بصحيح، أحاديثه بواطيل[4].

وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث[5]، وقال مرة: ليس بشيء[6]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ضعيف الحديث[7].

وقال عمرو بن علي، والنسائي: متروك الحديث[8]، وزاد النسائي ليس بثقة ولا يكتب حديثه[9].

وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو داود: سندل واهٍ وقال متروك، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ساقط، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث متروك الحديث منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان فيه دعابة يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات[10]، وقال أبو زرعة: لين الحديث[11].

وقال ابن سعد: فيه بذاء وتسرع إلى الناس فأمسكوا عن حديثه وألقوه وهو ضعيف وحديثه ليس بشيء، وقال الساجي: ضعيف الحديث جدًا يحدث عن عطاء ببواطيل لا تحفظ عنه وكان عطاء يستثقله، وقال ابن صاعد: غيره أوثق منه، وقال ابن عدي وعامة ما يرويه لا يتابع عليه وهو ضعيف بإجماع لم يشك أحد فيه، وقد كذبه مالك وذكره ابن البرقي: في باب من كان الغالب عليه الضعف، وقد تركه بعض أهل

---

(1) - تقريب التهذيب (/ 206).

(2) - سبق ترجمته (/ 46) حاشية.

(3) - ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 66).

(4) - تهذيب الكمال (21/ 489)، الجرح والتعديل (6/ 129)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 6،7).

(5) - تهذيب الكمال (21/ 489) الجرح والتعديل (6/ 129) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 7).

(6) - الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 6).

(7) - الجرح والتعديل (6/ 129)، تهذيب التهذيب (7/ 432).

(8) - قاله النسائي في الضعفاء والمتروكون للنسائي (/81)، ونقله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (6/ 129) عن عمرو بن علي، تهذيب الكمال (21/ 490)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 7).

(9) - تهذيب التهذيب (7/ 432).

(10) - تهذيب الكمال (21/ 490).

(11) - الجرح والتعديل (6/ 129)، تهذيب الكمال (21/ 490).

العلم، وذكره يعقوب بن يوسف: في باب من يرغب عن الراوية عنهم وسمعت أصحابنا يضعفونهم، وقال لا يكتب حديثه وكان بطّالاً، وقال إبراهيم الحربي في العلل: أمسكوا عنه وضعفه أبو زرعة الدمشقي وابن الجارود والدارقطني والأزدي والخليلي، وقال أبو بكر البزار: ضعيف الحديث روى عن عطاء وغيره أحاديث مناكير كأنه شبيه بالمتروك. [1].

وقال البغوي: في حديثه لين[2].

وقال الحافظ ابن حجر: متروك[3].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه.

قلت: عمر بن قيس المكي: ضعيف الحديث واهٍ.

3- "بكر بن خنيس الكوفي"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ضعيف الحديث"[5].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: صالح لا بأس به إلا أنه يروي عن ضعفاء ويكتب من حديثه الرقاق، وقال مرة ليس بشيء[6]،

وقال فيه علي بن المديني: للحديث رجال[7]، ومرة ضعفه[8]، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: ليس بمتروك وهو شيخ صاحب غزو، وقال أحمد بن صالح المصري وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش والدارقطني: متروك [9]،

وقال عمرو بن علي ويعقوب بن شيبة السدوسي والنسائي: ضعيف، زاد يعقوب وكان يوصف بالعبادة والزهد، وقال النسائي في موضع آخر: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ليس بشيء[10]،

---

(1) - تهذيب التهذيب (7/ 432،433).

(2) - الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 7).

(3) - تقريب التهذيب (/ 416).

(4) - سبق ترجمته (/ 47) حاشية.

(5) - تهذيب التهذيب (1/ 423).

(6) - تهذيب الكمال (4/ 210)، تاريخ بغداد (7/ 89)، الجرح والتعديل (2/ 384)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 25)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 148).

(7) - تهذيب الكمال (4/ 210).

(8) - تاريخ بغداد (7/ 89).

(9) - تهذيب الكمال (4/ 210)، تاريخ بغداد (7/ 89).

(10) - تهذيب الكمال (4/ 210).

وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً غزاء وليس بقوي في الحديث، قال ابنه عبد الرحمن: هو متروك الحديث، قال لا يبلغ به الترك[1].

وقال أبو زرعة: بكر بن خنيس ذاهب الحديث[2].

وقال العجلى: كوفي ثقه[3]، وقال العقيلي: ضعيف، وقال البزار: ليس بقوي، وقال ابن حبان: روى عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة[4].

وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب في الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم[5]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان يروي كل منكر عن كل منكر وكان لا بأس به في نفسه[6].

وقال أبو أحمد بن عدي: هو ممن يكتب حديثه ويحدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم وهو في نفسه رجل صالح، إلا أن الصالحين يشبه عليهم الحديث، وربما حدثوا بالتوهم وحديثه في جملة حديث الضعفاء وليس ممن يحتج به[7].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أغلاط[8].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه.

قلت: بكر بن خنيس: ضعيف.

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم: «ضعيف ليس يروي عنه أحد»:

1- "حماد بن نَجِيْحٍ"[9]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ضعيف ليس يروي عنه أحد"[10].

---

(1) - تهذيب الكمال (4/ 210)، الجرح والتعديل (2/ 384).

(2) - تاريخ بغداد (7/ 90)، تهذيب التهذيب (1/ 423).

(3) - تهذيب التهذيب (1/ 423)، الثقات للعجلي (1/ 250).

(4) - تهذيب التهذيب (1/ 423).

(5) - تهذيب الكمال (4/ 211)، تاريخ بغداد (7/ 89)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 25).

(6) - أحوال الرجال (/ 108)، تهذيب الكمال (4/ 211)، تاريخ بغداد (7/ 89)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 25).

(7) - الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 25)، تهذيب الكمال (4/ 211).

(8) - تقريب التهذيب (/ 126).

(9) - سبق ترجمته (/ 47) حاشية.

(10) - ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 47).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: ثقة مقارب الحديث[1]، وقال يحيى بن معين: ثقة[2]، وقال أبو حاتم: لا بأس به ثقة[3]، وقال وكيع: حماد بن نجيح ثقة[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وذكره ابن عدي في الكامل ثم قواه[6].

وقال الحافظ ابن حجر: حماد بن نجيح صدوق[7].

وقال الذهبي: حماد بن نجيح ثقة[8].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

خالف النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه.

قلت: حماد بن نجيح: صدوق.

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم: «لا يسوى شيئاً»:

1- "إسماعيل بن محمد جحادة العطار"[9]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا يسوى شيئاً"[10].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: ليس بذاك وقد رأيته[11]، وقال مرة لم يكن به بأس وقد سمعت منه[12]، وقال أبو حاتم صدوق صالح الحديث[13]، وقال أبو داود ليس بذاك القوي[14]، وقال ابن حبان كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد كذا قال في الضعفاء[15]، ثم تناقض فيه فذكره في الثقات[16].

---

(1) – تهذيب الكمال (7/ 286)، الجرح والتعديل (3/ 149)، تاريخ جرجان (/ 554)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 46).

(2) – الجرح والتعديل (3/ 149)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 46)، تهذيب الكمال (7/ 286).

(3) – تهذيب الكمال (7/ 286)، الجرح والتعديل (3/ 149).

(4) – تهذيب الكمال (7/ 286)، التاريخ الكبير (3/ 24)، المغني في الضعفاء (1/ 190).

(5) – الثقات لابن حبان (6/ 220)، تهذيب الكمال (7/ 286).

(6) – الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 250)، تهذيب التهذيب (3/ 18).

(7) – تقريب التهذيب (/ 178).

(8) – الكاشف (1/ 350).

(9) – سبق ترجمته (/ 47) حاشية.

(10) – تهذيب التهذيب (1/ 286).

(11) – التاريخ الكبير (1/ 371)، تهذيب الكمال (3/ 189).

(12) – تهذيب الكمال (3/ 189)، تاريخ ابن معين (4/ 34).

(13) – الجرح والتعديل (2/ 195)، تهذيب الكمال (3/ 189).

(14) – تهذيب التهذيب (1/ 286).

(15) – الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 119)، تهذيب التهذيب (1/ 286).

(16) – الثقات لابن حبان (8/ 96)، تهذيب التهذيب (1/ 286).

وقال الحافظ بن حجر: صدوق يهم[1].

وقال الذهبي: صدوق[2].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه؛ لأن النقاد منهم من عدَّل الراوي، ومنهم من ضعّفه وجرّحه.

قلت: إسماعيل بن محمد جحادة العطار: صدوق يهم.

رابعاً: الرواة الذين قال فيهم: «هو والريح سواء لا شيء في الحديث»، «هو عندي لا شيء وما كتبنا عنه حديثاً واحداً»:

1– "أسد بن عَمْرٍو البَجَلِيّ"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "هو والريح سواء لا شيء في الحديث إنما كان يبصر الرأي"[4].

– أقوال النقاد في الراوي:

قال يزيد بن هارون: أسد بن عمرو لا تحل الرواية عنه، وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث وكان من أصحاب الرأي، وقال مرة: صدوق، وقال يحيى بن معين: أسد بن عمرو كذوب ليس بشيء لا يكتب حديثه، وقال مرة: هو أوثق من نوح ابن دراج، كان لا بأس به، وقال أُخرى: كان أسد بن عمرو صدوقاً، وقال مرة: أسد بن عمرو ثقة، وقال البخاري: أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي كوفي صاحب رأي ضعيف[5].

وقال علي بن المديني: أسد بن عمرو ضعيف، وقال بن عمار الموصلي: أسد بن عمرو البجلي صاحب رأي لا بأس به، وقال أبو حفص عمرو بن علي الفلاس: أسد بن عمرو الكوفي صاحب الرأي ضعيف الحديث، وقال أبو داود: أسد بن عمرو: صاحب رأي وهو في نفسه ليس به بأس، وقال النسائي: أسد بن عمرو صاحب أبي حنيفة ليس بالقوي، وقال الدارقطني: أسد بن عمرو البجلي يعتبر به[6].

وقال ابن حبان: كان يسوى الحديث [7].

---

(1) – تقريب التهذيب (/ 109).

(2) – الكاشف (1/ 249).

(3) – سبق ترجمته (/ 48) حاشية.

(4) – تاريخ بغداد (7/ 17)، تاريخ جرجان (/ 552)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/ 41).

(5) – تاريخ بغداد (7/ 17،18)، لسان الميزان (1/ 383)، مغاني الأخيار (6/ 17،18).

(6) – تاريخ بغداد (7/ 17،18)، مغاني الأخيار (6/ 17،18).

(7) – المجروحين لابن حبان (1/ 214)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 106)، لسان الميزان (1/ 383)، مغاني الأخيار (6/ 17).

وقال ابن عدى: لم أر له شيئًا منكرًا، وأرجو أنه لا بأس به، وقال: ما بأحاديثه ورواياته بأس، وليس في أصحاب الرأي بعد أبى حنيفة أكثر حديثًا منه، وقال الساجي: عنده مناكير[1]. وقال ابن سعد: كان عنده حديث كثير، وهو ثقة إن شاء الله تعالى[2].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه، ووافق بعضهم؛ لأن منهم من عدَّل الراوي، ومنهم من ضعّفه وجرّحه.

قلت: أسد بن عمرو البجلي: لا بأس به.

2- "عبد الله بن وهب"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "هو عندي لا شيء، وما كتبنا عنه حديثاً واحداً"[4].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع على العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً، وقال يحيى بن معين: ثقة[5].

وقال أحمد بن صالح المصري: حدث بن وهب بمائة ألف حديث ما رأيت حجازياً ولا شامياً ولا مصرياً أكثر حديثاً منه، وقع عندنا عنه سبعون ألف حديث، وقال هارون بن عبد الله الزهري: كان الناس يختلفون في الشيء عن مالك فينتظرون قدوم ابن وهب حتى يسألوه عنه، وقال أبو زرعه: سمعت بن بكير يقول: ابن وهب أفقه من بن القاسم، وقال علي بن الحسين بن الجنيد: سمعت أبا مصعب يعظم ابن وهب، وسمع أبو مصعب مسائل مالك من ابن وهب، ويقول: مسائل ابن وهب عن مالك صحيحه[6]،

وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق أحب إليَّ من الوليد بن مسلم وأصح حديثاً منه بكثير[7]، وقال أبو زرعة: نظرت في نحو ثلاثين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وغير مصر، لا أعلم أني رأيت له حديثا لا أصل له وهو ثقة[8].

وقال أبو أحمد بن عدي وعبد الله بن وهب: من أجلة الناس ومن ثقاتهم،...، ولا أعلم له حديثاً منكراً، إذا حدث عنه ثقة من الثقات[9]،

---

(1) - مغاني الأخيار (6/ 17،18).

(2) - الطبقات الكبرى (7/ 331)، مغاني الأخيار (6/ 17،18).

(3) - سبق ترجمته (/ 48) حاشية.

(4) - الكفاية في علم الرواية (/ 151).

(5) - تهذيب الكمال (16/ 283،282)،الجرح والتعديل (5/ 189).

(6) - تهذيب الكمال (16/ 284).

(7) - الجرح والتعديل (5/ 189)، تهذيب الكمال (16/ 284).

(8) - تهذيب الكمال (16/ 284)، الجرح والتعديل (5/ 189)، تذكرة الحفاظ (1/ 305).

(9) - الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 204)، تهذيب الكمال (16/ 285).

وقال يحيى بن معين: ليس بذاك، وقال مرة: أرجوا أن يكون صدوقاً[1].

وقال النسائي: ابن وهب ثقة ما أعلمه روى عن ثقة حديثاً منكراً[2].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: جمع ابن وهب وصنف، وهو حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم[3].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ عابد[4].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه، وقد ضعّفه وجرّحه؛ لأنه رأه نائماً في مجلس ابن عيينة، والنقاد عدَّلوا الراوي.

قلت: عبد الله بن وهب القرشي: ثقة.

خامساً: الرواة الذين قال فيهم: «كان كذاباً»، «لاندخل في حديثنا الكذابين»:

1- "أبو هارون العبدي"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان كذابًا"[6].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة: ضعيف[7]، وتركه يحيى القطان[8]، وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء[9]، وقال مرة: متروك الحديث[10].

وقال يحيى بن معين: كانت عنده صحيفة يقول هذه صحيفة الوصي وكان عندهم لا يصدق في حديثه[11]، وقال مرة: ليس بثقة[12]، وقال أُخرى: ضعيف، وقال ليس بشيء[13]، وقال أيضاً: كان غير ثقة يكذب[14].

---

(1) - الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 202).

(2) - تذكرة الحفاظ (1/ 306).

(3) - الثقات لابن حبان (8/ 346).

(4) - تقريب التهذيب (/ 328).

(5) - سبق ترجمته (/ 49) حاشية.

(6) - تهذيب التهذيب (7/ 361).

(7) - تهذيب الكمال (21/ 234).

(8) - التاريخ الكبير (6/ 499)، تهذيب الكمال (21/ 234)،الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 77).

(9) - تهذيب الكمال (21/ 234)، الجرح والتعديل (6/ 363)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 77)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 203).

(10) - الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 203).

(11) - تهذيب الكمال (21/ 234)، الجرح والتعديل (6/ 363)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 77)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 203).

(12) - الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 203).

(13) - الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 77).

(14) - تهذيب التهذيب (7/ 361).

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف أضعف من بشر بن حرب[1]، وقال النسائي: متروك الحديث[2]، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال الحاكم أبو أحمد: متروك الحديث [3]، وقال حماد بن زيد: كان أبو هارون العبدي كذابا بالغداة شيء وبالعشي شيء[4]، وقال السعدي: كذاب مفتري[5].

وقال شعبة: لأن أقدم فيضرب عنقي أحب إلي من أن أقول حدثنا أبو هارون، وقال الدارقطني: يتلوّن خارجي وشيعي يعتبر بما يرويه عنه الثوري، وقال بن حبان: كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب[6].

وقال ابن علية: كان يكذب، قال ابن عدي وابن البرقي: أهل البصرة يضعفونه وقال علي ابن المديني: لست أروي عنه [7].

وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث[8].

وقال الحافظ ابن حجر: متروك[9].

وقال الذهبي: متروك[10].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه.

قلت: أبو هارون العبدي: متروك الحديث.

2- "إسماعيل بن أبان الغَنَوِيُّ"[11]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "إسماعيل بن أبان كان كذاباً"[12].

---

(1) - تهذيب الكمال (21/ 235)، الجرح والتعديل (6/ 363).

(2) - تهذيب الكمال (21/ 235)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (/ 84)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 77).

(3) - تهذيب الكمال (21/ 235).

(4) - تهذيب الكمال (21/ 235)، الجرح والتعديل (6/ 363)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 203).

(5) - تهذيب الكمال (21/ 235)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 77)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 203).

(6) - تهذيب الكمال (21/ 235)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 203).

(7) - تهذيب التهذيب (7/ 362،361).

(8) - الطبقات الكبرى (7/ 246)، تهذيب التهذيب (7/ 361).

(9)- تقريب التهذيب (/ 408).

(10) - الكاشف (2/ 53).

(11) - سبق ترجمته (/ 50) حاشية.

(12) - انظر: تهذيب التهذيب (1/ 237،236) ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو حاتم وأبو زرعة: إسماعيل بن أبان الغنوي تُرِك حديثه[1]، وقال يحيى بن معين إسماعيل ابن أبان الغنوي وضع حديثا وذكره[2]، ومرة كذبه[3]، وقال أُخرى: إسماعيل بن أبان الغنوي كذاب لا يكتب حديثه[4]، وقال مرة: وضع احاديث على سفيان لم تكن[5].

وقال: أبو حاتم: إسماعيل بن أبان الغنوي صاحب هشام بن عروة متروك الحديث كان كذاباً[6].

وقال البخاري: متروك تركه أحمد والناس، وقال الجوزجاني: ظهر منه على الكذب[7]، وقال النسائي: ليس بثقة[8].

وضعفه جداً علي بن المديني وقال: إسماعيل بن أبان الغنوي فكتبت عنه وتركته[9].

وقال احمد بن عبد الله بن صالح العجلي: إسماعيل بن أبان ضعيف الحديث يحدث عن بن أبي خالد وهشام بن عروة أدركناه ولم نكتب عنه شيئا، وقال مسلم والنسائي والساجي: متروك الحديث[10].

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، وقال العقيلي والدارقطني والبزار: متروك الحديث، وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث، وقال أبو داود كان كذابا حكاه ابن عدي وقال الخطيب قدم بغداد وحدث بها احاديث تبين للناس كذبه فيها فتجنبوا السماع منه واطرحوا الرواية عنه[11].

وقال احمد روى أحاديث موضوعة، وقال مسلم والنسائي متروك[12].

وقال الحافظ ابن حجر: متروك رمي بالوضع[13].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه،

قلت: إسماعيل بن أبان الغنوي: كذاب يضع الحديث.

---

(1) – الجرح والتعديل (2/ 160)، تهذيب الكمال (3/ 12).

(2) – تهذيب الكمال (3/ 9)، الجرح والتعديل (2/ 160)، تاريخ بغداد (6/ 241).

(3) – لسان الميزان (7/ 176)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 308).

(4) – تاريخ بغداد (6/ 241).

(5) – تهذيب التهذيب (1/ 237).

(6) – الجرح والتعديل (2/ 160).

(7) – تاريخ بغداد (6/ 242)، تهذيب الكمال (3/ 12)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 309).

(8) – تهذيب الكمال (3/ 12).

(9) – تاريخ بغداد (6/ 241).

(10) – تاريخ بغداد (6/ 242)، تهذيب التهذيب (1/ 237).

(11) – تهذيب التهذيب (1/ 237).

(12) – لسان الميزان (7/ 176).

(13) – تقريب التهذيب (/ 105).

3- "**محمد بن ربيعة الكِلَابِيُّ**"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: " نحن لا ندخل في حديثنا الكذابين"[2].

- **أقوال النقاد في الراوي.**

قال يحيى بن معين: ليس به بأس[3] وقال مرة: ثقة صدوق[4]، وقال أبو داود ثقة[5]، وقال أبو حاتم حاتم صالح الحديث[6].

وقال محمد بن إبراهيم بن فرنة الخوارزمي والدارقطني ثقة[7]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[8].

وقال الساجي: فيه لين[9].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق[10].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

خالف النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه، وقد ضعّفه وجرّحه؛ لكن جرحه غير مفسر، والنقاد عدَّلوا الراوي.

قلت: محمد بن ربيعة الكلابي: صدوق.

سادساً: الرواة الذين "رماهم بالكذب":

1- "**محمد بن الفضل العبدي**"[11]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: أنه "رماه بالكذب"[12].

---

(1) – سبق ترجمته (/ 50) حاشية.

(2) – تهذيب التهذيب (9/ 143).

(3) – تهذيب الكمال (25/ 197)، الجرح والتعديل (7/ 252).

(4) – تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 272)، تهذيب الكمال (25/ 197)، الجرح والتعديل (7/ 252)، تاريخ بغداد (5/ 274)، لسان الميزان (7/ 357).

(5) – تهذيب الكمال (25/ 197)، تاريخ بغداد (5/ 274)، الكاشف (2/ 170).

(6) – الجرح والتعديل (7/ 252)، تهذيب الكمال (25/ 197)، الكاشف (2/ 170).

(7) – تهذيب الكمال (25/ 197)، تاريخ بغداد (5/ 274).

(8) – الثقات لابن حبان (9/ 38)، تهذيب الكمال (25/ 197).

(9) – تهذيب التهذيب (9/ 143).

(10) – تقريب التهذيب (/ 478).

(11) – سبق ترجمته (/ 50) حاشية.

(12) – تهذيب التهذيب (9/ 356).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب[1]، وقال ذاك عجب يجيئك بالطامات[2]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان كذابًا[3].

وقال يحيى بن معين: ضعيف[4]، وقال مرة: ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال أُخرى: كان كذاباً لم يكن ثقة[5]، وقال مرة: كذاب، وقال: كتبت عن محمد بن الفضل كذا ثم مزقته.

وقال علي بن المديني: روى عجائب وضعفه[6]، وقال عمرو بن علي: متروك الحديث كذاب[7].

وقال المفضل بن غسان الغلابي: ليس بثقة وقال مسلم بن الحجاج والنسائي وبن خراش: متروك الحديث، وقال صالح بن محمد الحافظ: كان يضع الحديث [8]، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث ترك حديثه [9].

وقال أبو داود: ليس بشيء وقال النسائي: في موضع آخر كذاب[10]، وكذلك قال بن خراش[11]، وقال الدارقطني ضعيف[12]، وقال في موضع أخر متروك[13].

وقال بن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار[14]، وقال أبو أحمد بن عدي: وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه[15].

وسئل إسحاق بن سليمان عن حديث من حديث محمد بن الفضل بن عطية فقال تسألوني عن حديث الكذابين، وقال يحيى بن الضريس: هذا كذاب[16]، وقال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: سكن بخارا وحدث بها مناكير وأحاديث معضلة[17].

---

(1) - تهذيب الكمال (26/ 282)، تاريخ بغداد (3/ 150)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 161)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 92).

(2) - تهذيب الكمال (26/ 282)، تاريخ بغداد (3/ 150)، أحوال الرجال (/ 202)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 161).

(3) - أحوال الرجال (/ 202)، تهذيب الكمال (26/ 282)، تاريخ بغداد (3/ 150)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 161).

(4) - تهذيب الكمال (26/ 282)، تاريخ بغداد (3/ 150)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 161).

(5) - تهذيب الكمال (26/ 282)، تاريخ بغداد (3/ 150)،الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 92).

(6) - تهذيب الكمال (26/ 283).

(7) - تهذيب الكمال (26/ 284)، الجرح والتعديل (8/ 56)، تاريخ بغداد (3/ 151)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 161).

(8) - تهذيب الكمال (26/ 284)، تاريخ بغداد (3/ 151).

(9) - الجرح والتعديل (8/ 56)، تهذيب الكمال (26/ 284)، تاريخ بغداد (3/ 151).

(10) - تهذيب الكمال (26/ 284).

(11) - تهذيب الكمال (26/ 284)، تاريخ بغداد (3/ 151).

(12) - تهذيب الكمال (26/ 284)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 92).

(13) - تهذيب الكمال (26/ 284)، تاريخ بغداد (3/ 151).

(14) - المجروحين لابن حبان (2/ 213)، تهذيب الكمال (26/ 285)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 92).

(15) - الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 165)، تهذيب الكمال (26/ 285).

(16) - تهذيب الكمال (26/ 285)، الجرح والتعديل (8/ 56)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 162).

(17) - تاريخ بغداد (3/ 147)، تهذيب الكمال (26/ 285).

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال الحاكم أبو عبد الله: روى عن أبي إسحاق وداود بن أبى هند أحاديث موضوعة[1]، وقال الترمذي: ذاهب الحديث[2]، وقال البخاري: محمد بن الفضل بن عطية سكتوا عنه[3]، وقال الذهبي: تركوه[4].

وقال الحافظ ابن حجر: كذبوه[5].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه.

قلت: محمد بن الفضل العبدي: كذاب متروك الحديث.

سابعاً: الرواة الذين قال فيهم: «يسرق حديث غيره فيرويه»:

1- "محمد بن يزيد الرفاعي"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "يسرق حديث غيره فيرويه"[7].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: ما أرى به بأساً[8]، وقال العجلي: كوفي لا بأس به صاحب قرأن[9]، وقال البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه[10].

وقال النسائي: ضعيف[11]، وقال عبد الله بن نمير: كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب[12]، وقال أبو حاتم: ضعيف يتكلمون فيه[13].

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: كان يخطئ ويخالف[14]، وقال أبو بكر البرقاني: ثقة أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح[15].

---

(1) - تهذيب التهذيب (9/ 357).

(2) - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (/356).

(3) - الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 161).

(4) - الكاشف (2/ 210).

(5) - تقريب التهذيب (/ 502).

(6) - سبق ترجمته (/ 51) حاشية.

(7) - انظر: تهذيب الكمال (27/ 27).

(8) - تهذيب الكمال (27/ 26)، تاريخ بغداد (3/ 376).

(9) - تهذيب الكمال (27/ 27)، تاريخ بغداد (3/ 376)، المغني في الضعفاء (2/ 644).

(10) - تقريب التهذيب (/ 514)، تهذيب الكمال (27/ 27)، تاريخ بغداد (3/ 376)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 107)، المغني في الضعفاء (2/ 644).

(11) - تهذيب الكمال (27/ 27)، تاريخ بغداد (3/ 376)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 107)، الكاشف (2/ 231).

(12) - تهذيب الكمال (27/ 28)، الجرح والتعديل (8/ 129)، المغني في الضعفاء (2/ 644).

(13) - الجرح والتعديل (8/ 129)، تهذيب الكمال (27/ 29)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 107)، الكاشف (2/ 231).

(14) - الثقات لابن حبان (9/ 109)، تهذيب الكمال (27/ 29).

(15) - تهذيب الكمال (27/ 29)، تاريخ بغداد (3/ 376).

وقال الدارقطني: تكلم فيه أهل بلده، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي، وقال مسلمة: لا بأس به، وقال محمد بن عبدالله الحضرمي: القيت على ابن نمير حديثاً فقال القه على أهل الكوفة كلهم ولا تلقه على أبي هشام فيسرقه[1] .

وقال الحافظ ابن حجر: ليس بالقوي[2].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه، فمنهم من ضعّفه وجرّحه، ومنهم من عدَّله .

قلت: أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي: ضعيف.

ثامناً: الرواة الذين قال فيهم: «يضع أحاديث كلام حق عن رسول الله»:

1- " عبد الله بن مِسْوَرُ الـهَاشِمِيُّ"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "يضع أحاديث كلام حق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[4].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: اضرب على حديثه وأحاديثه موضوعة[5]، وقال النسائي: عبد الله بن مسور المدائني متروك الحديث[6]، وقال مرة: كذاب[7].

قال جرير عن رقبة: أن عبد الله بن المسور المدائني يضع أحاديث ليس من النبي صلى الله عليه وسلم[8]، وقال علي بن المديني أبو جعفر عبد الله بن المسور الهاشمي كان ينزل المدائن في حديثه بعض الشيء وضعفه[9]، وقال مرة: كان يضع الحديث[10].

---

(1) – تهذيب التهذيب (9/ 464،465).
(2) – تقريب التهذيب (/ 514).
(3) – سبق ترجمته (/ 52) حاشية.
(4) – تاريخ بغداد (10/ 171).
(5) – العلل ومعرفة الرجال (1/ 345)، تاريخ بغداد (10/ 171)، الجرح والتعديل (5/ 169)، لسان الميزان (3/ 360)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 166)، الإصابة في تمييز الصحابة (5/ 210).
(6) – تاريخ بغداد (10/ 171)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 166).
(7) – لسان الميزان (3/ 360).
(8) – الجرح والتعديل (5/ 169)، تاريخ بغداد (10/ 171)، التاريخ الكبير (5/ 195)، لسان الميزان (3/ 360)، الإصابة في تمييز الصحابة (5/ 210)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 166).
(9) – تاريخ بغداد (10/ 171).
(10) – لسان الميزان (3/ 360).

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: أبو جعفر المدائني أحاديثه موضوعة[1].

وقال أبو حاتم: هو ضعيف الحديث يحدث بمراسيل لا يوجد لها أصل في أحاديث الثقات[2]، وقال مغيرة: كان عبد الله بن مسور يفتعل الحديث[3].

وقال البخاري: يضع الحديث، وقال بن عبد البر: عندهم متروك الحديث لا يكتب حديثه اتهموه بوضع الحديث، وقال إسحاق بن راهويه: كان معروفا عند أهل العلم بوضع الحديث وروايته إنما هي عن التابعين ولم يلق أحدا من الصحابة، وقال أبو نعيم الأصبهاني وضاع للأحاديث لا يسوي شيئا[4].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه.

قلت: عبد الله بن مسور الهاشمي: يضع الحديث.

تاسعاً: الرواة الذين قال فيهم: «أرى أنه يبعث يوم القيامة دجالاً»:

1- "وهب بن زَمْعَةَ القُرَشِيُّ"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "أرى أنه يبعث يوم القيامة دجّالاً"[6].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: كان كذاباً يضع الحديث[7]، وقال مرة: مطروح الحديث[8]، وقال أُخرى: أكذب الناس[9]، وقال أبو بكر بن عياش وابن المديني والرازي: كان كذاباً[10]، وقال أبو بكر مرة: لم يكن صاحب حديث[11].

وقال يحيى: كذاب خبيث كان عامة الليل يضع الحديث[12]، وقال مرة: ضعيف[13]، وقال السعدي: كان يكذب[14]، وقال عمرو بن علي: كان يكذب ويحدث بما ليس له أصل[15].

---

(1) – أحوال الرجال (/ 196)، تاريخ بغداد (10/ 171)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 166)، لسان الميزان (3/ 360).

(2) – الجرح والتعديل (5/ 169)، لسان الميزان (3/ 360).

(3) – الجرح والتعديل (5/ 169)، لسان الميزان (3/ 360) الإصابة في تمييز الصحابة (5/ 210).

(4) – لسان الميزان (3/ 360).

(5) – سبق ترجمته (/ 52) حاشية.

(6) – تاريخ بغداد (13/ 486)، لسان الميزان (6/ 232)، ميزان الاعتدال (7/ 149).

(7) – الجرح والتعديل (9/ 25)، تاريخ بغداد (13/ 486)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 63)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 189)، لسان الميزان (6/ 233).

(8) – الجرح والتعديل (9/ 25).

(9) – الجرح والتعديل (9/ 25)، لسان الميزان (6/ 232).

(10) – تاريخ بغداد (13/ 484)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 189).

(11) – تاريخ بغداد (13/ 485)، الضعفاء للعقيلي (4/ 324).

(12) – الجرح والتعديل (9/ 25)، تاريخ بغداد (13/ 485،484)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 63)، لسان الميزان (6/ 231)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 189)، الضعفاء للعقيلي (4/ 325).

(13) – تاريخ بغداد (13/ 485)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 63).

(14) – الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 64)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 189).

(15) – الجرح والتعديل (9/ 25)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 64)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 189).

وقال مسلم بن الحجاج والنسائي: متروك الحديث[1].

وقال الدارقطني: متروك كذاب[2]، وقال العقيلي لا أعلم له حديثا مستقيما كلها بواطيل[3]، وقال أبو حاتم: كان كذاباً[4]، وقال أحمد بن زهير: سمعت أبي يقول لو اجترأت أن أقول لأحد إنه يكذب على رسول الله صلى الله عليه و سلم لقلت، وقال زكريا بن يحيى الساجي: أبو البختري وهب بن وهب كان كذاباً، وقال أبو داود: كان يضع الحديث بالليل[5].

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: أبو البختري وهب بن وهب كان يكذب[6]، وقال ابن سعد صاحب الطبقات: لم يكن في الحديث بذاك روى منكرات فتُرِك حديثه[7].

وقال أبو عبد الله الأصبهاني: صاحب مناكير[8]، وقال البخاري: أبو البختري وهب بن وهب: سكتوا عنه[9].

وقال إسحاق بن راهويه: كان كذاباً، وقال شعيب بن إسحاق كذاب، وقال ابن أبي حاتم ذكرت لأبي زرعة شيئا من حديثه فقال لا تجعل في حوصلتك من حديثه شيئا[10]، وكان وكيع يرميه بالكذب[11].

وكذبه حفص بن غياث، وقال ابن الجارود: كذاب خبيث كان عامة الليل يضع الحديث، وقال النسائي في التمييز: ليس بثقة ولا يكتب حديثه كذاب خبيث، وقال الحاكم: روى عن جعفر وهشام الموضوعات[12].

وقال ابن عدي: بعد أن ساق له أحاديث وهذه بواطيل وأبو البختري من الكذابين الواضعين[13].

وقال الذهبي: متروك الحديث[14].

---

(1) – تاريخ بغداد (13/ 486)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 64)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 189).

(2) – الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 189).

(3) – الضعفاء للعقيلي (4/ 325)، لسان الميزان (6/ 233)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 189).

(4) – الجرح والتعديل (9/ 25).

(5) – تاريخ بغداد (485،486/13).

(6) – أحوال الرجال (/ 134)، تاريخ بغداد (13/ 486).

(7) – الطبقات الكبرى (7/ 332)، لسان الميزان (6/ 233).

(8) – فتح الباب في الكنى والألقاب (/ 165).

(9) – التاريخ الكبير (8/ 169)، فتح الباب في الكنى والألقاب (/ 165)، لسان الميزان (6/ 232)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 64)، سير أعلام النبلاء (9/ 375)، الضعفاء للعقيلي (4/ 325).

(10) – الجرح والتعديل (9/ 25)، لسان الميزان (6/ 232).

(11) – لسان الميزان (6/ 232)، الضعفاء للعقيلي (4/ 325).

(12) – لسان الميزان (6/ 233،232).

(13) – الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 65)، لسان الميزان (6/ 233).

(14) – سير أعلام النبلاء (9/ 374).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه.

قلت: وهب بن وهب بن زمعة القرشي: كذاب يضع الحديث.

عاشراً: الرواة الذين: «تكلم فيهم»:

1- "يونس بن بكير الشيباني"[(1)]:

الذي ورد فيه عن عثمان بن أبي شيبة، أنه "تكلم فيه"[(2)].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: كان صدوقاً[(3)]، وقال مرة: ثقة[(4)]، وقال أُخرى: ثقة صدوق[(5)].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ليس به بأس[(6)]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ضعيف[(7)]، وقال أبو داود ليس هو عندي حجة يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث[(8)].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة: أي شيء ينكر عليه قال: أما في الحديث فلا أعلمه، وقال أبو حاتم: محله الصدق[(9)].

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ضعيف، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[(10)].

وقال الساجي: كان صدوقاً إلا أنه كان يتبع السلطان وكان مرجئا[(11)].

وقال السعدي: يونس بن بكير ينبغي أن يتثبت في أمره لميله عن الطريق، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: يونس بن بكير ثقة[(12)].

وقال علي بن المديني: كتبت عنه، وليس أحدث عنه[(13)].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 53) حاشية.

(2) - تهذيب التهذيب (11/ 383).

(3) - تهذيب الكمال (32/ 495)، الجرح والتعديل (9/ 236)، تذكرة الحفاظ (1/ 327)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 176)، سير أعلام النبلاء (9/ 246).

(4) - تاريخ ابن معين (3/ 274)، تهذيب الكمال (32/ 495)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 177)، سير أعلام النبلاء (9/ 246)، لسان الميزان (7/ 448).

(5) - تهذيب الكمال (32/ 495)،سير أعلام النبلاء (9/ 246).

(6) - تهذيب الكمال (32/ 496)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 177)، سير أعلام النبلاء (9/ 246).

(7) - الثقات للعجلي (2/ 377)، تهذيب الكمال (32/ 497،496)، تذكرة الحفاظ (1/ 327).

(8) - تهذيب الكمال (32/ 497،496)، تذكرة الحفاظ (1/ 327).

(9) - الجرح والتعديل (9/ 236)، تهذيب الكمال (32/ 497،496)، تذكرة الحفاظ (1/ 327).

(10) - الثقات لابن حبان (7/ 651)، تهذيب الكمال (32/ 497)، سير أعلام النبلاء (9/ 247).

(11) - تهذيب التهذيب (11/ 383).

(12) - الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 176).

(13) - سير أعلام النبلاء (9/ 247).

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ[1].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة وخالفه بعضهم الأخر في جرح الراوي وتضعيفه، منهم من ضعّفه، ومنهم من عدَّله.

قلت: يونس بن بكير الشيباني: صدوق يخطئ.

حادي عشر: الرواة الذين قال فيهم: «ليس بكذاب، ولكن ليس من هو يتكل عليه»:

1- "عبد الوهاب بن عطاء الخفاف"[2]:

قال فيه عثمان ابن أبي شيبة: "ليس بكذاب ولكن ليس هو ممن يتكل عليه"[3].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: ليس به بأس[4]، وقال مرة: لعله دلّس عن ثور وهو ثقة، وقال أُخرى: يكتب حديثه، وقال في موضع آخر: ثقة، وقال زكريا بن يحيى الساجي صدوق ليس بالقوي[5].

وقال ابن نمير: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف ليس به بأس[6].

وقال البخاري: ليس بالقوي[7]، وقال مرة: يكتب حديثه قيل له يحتج به قال أرجو إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير[8].

وقال النسائي ليس بالقوي[9]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه محله الصدق[10]، وقال أبو زرعة الرازي: الخفاف عبد الوهاب بن عطاء أصلح من علي بن عاصم قليلاً[11].

وقال الدارقطني: عبد الوهاب بن عطاء ثقة[12].

وقال ابن سعد كان صدوقاً، وقال أحمد بن حنبل ضعيف الحديث، وقال النسائي ليس به بأس وكذا قال ابن عدي وقال الحسن ابن سفيان ثقة، وقال البزار ليس بقوي وقد احتمل أهل العلم حديثه[13].

---

(1) - تقريب التهذيب (/ 613).

(2) - سبق ترجمته (/ 53) حاشية.

(3) - تهذيب التهذيب (6/ 398).

(4) - تهذيب الكمال (18/ 512)، الجرح والتعديل (6/ 72)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 296).

(5) - تهذيب الكمال (18/ 512-514)، تاريخ بغداد (11/23،22).

(6) - الجرح والتعديل (6/ 72).

(7) - تهذيب الكمال (18/ 513)، تاريخ بغداد (11/ 23).

(8) - تهذيب التهذيب (6/ 400).

(9) - الضعفاء والمتروكون للنسائي (/ 68)، تهذيب الكمال (18/ 513)، تاريخ بغداد (11/ 23)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 296).

(10) - تهذيب الكمال (18/ 514)، الجرح والتعديل (6/ 72).

(11) - تاريخ بغداد (11/ 24).

(12) - تاريخ بغداد (11/ 24)، تهذيب التهذيب (6/ 400).

(13) - تهذيب التهذيب (6/ 400).

وذكره ابن حبان في الثقات[1].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[2].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح وتضعيف الراوي، منهم من ضعّفه، ومنهم من عدَّله.

قلت: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف: ليس به بأس.

---

(1) - الثقات لابن حبان (7/ 133)، تهذيب التهذيب (6/ 400).

(2) - تقريب التهذيب (/ 368).

المطلب الثاني: الرواة المجَرَّحون بمصطلحات الجرح النسبي.

جرَّح الإمام عثمان بن أبي شيبة بعضاً من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات الجَرْح النسبي وعباراته، وهم بحسب الترتيب السابق في مصطلحات الجرح النسبي، على النحو التالي:-

- الرواة الذين قال فيهم: «كان مضطرب في الحديث قليلاً»:

1- "سفيان بن حسين الواسطي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان مضطرب في الحديث قليلاً"[2].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: ليس بذاك في حديثه عن الزهري[3]، وقال في موضع أخر: ليس بذاك وضعفه[4]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس وليس من كبار أصحاب الزهري وفي حديثه ضعف ما روى عن الزهري، وقال في موضع آخر: ثقة في غير الزهري[5]، وقال مرة: ليس بالحافظ[6]، وقال أيضاً: حديثه عن الزهري ليس بذاك[7].

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[8]، وقال محمد بن سعد: ثقة يخطئ في حديثه كثيراً[9]، وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري[10].

وقال أبو أحمد بن عدي: هو في غير الزهري صالح الحديث وفي الزهري يروي أشياء خالف الناس[11].

وقال يعقوب بن شيبة: صدوق ثقة وفي حديثه ضعف وقد حمل الناس عنه، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: لين الحديث[12]، قال في موضع أخر: ثقة[13].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 54) حاشية.

(2) - تاريخ بغداد (149/9).

(3) - تهذيب الكمال (11/ 140)، تاريخ بغداد (9/ 149).

(4) - تاريخ بغداد (9/ 149).

(5) - تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 44)، تهذيب الكمال (11/ 140)، الجرح والتعديل (4/ 227)، تاريخ بغداد (9/ 149)، سير أعلام النبلاء (7/ 303)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 415).

(6) - تهذيب التهذيب (4/ 96)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 415).

(7) - تهذيب الكمال (11/ 141)، الجرح والتعديل (4/ 227)، سير أعلام النبلاء (7/ 303)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 415).

(8) - الثقات للعجلي (1/ 407)، تهذيب الكمال (11/ 141)، تاريخ بغداد (9/ 149).

(9) - الطبقات الكبرى (7/ 312)، تهذيب الكمال (11/ 141)، تاريخ بغداد (9/ 149)، الكاشف (1/ 448).

(10) - الكاشف (1/ 448)، تهذيب الكمال (11/ 141).

(11) - تهذيب الكمال (11/ 141).

(12) - تهذيب الكمال (11/ 141)، تاريخ بغداد (9/ 149).

(13) - تهذيب التهذيب (4/ 96).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: هو ثقة في غير حديث الزهري[1]، وقال في الضعفاء: يروي عن الزهري المقلوبات وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه[2].

وقال أبو حاتم صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال البزار واسطي ثقة[3].

وقال الذهبي: حافظ صدوق[4].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة في غير الزهري[5].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الراوي وتضعيفه، لكن على الأغلب تجريحه في حديثه عن الزهري، ونقل المزي عن الإمام عثمان بن أبي شيبة في تهذيب الكمال أنه قال: ثقة لكن يضطرب في الحديث.

قلت: سفيان بن حسين الواسطي: صدوق في غير حديث الزهري.

---

(1) – الثقات لابن حبان (6/ 404)، تهذيب التهذيب (4/ 96).

(2) – المجروحين لابن حبان (دار الوعي) (1/ 395)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 3)، تهذيب التهذيب (4/ 96).

(3) – الجرح والتعديل (4/ 227)، تهذيب التهذيب (4/ 96)، سير أعلام النبلاء (7/ 303).

(4) – سير أعلام النبلاء (7/ 302).

(5) – تقريب التهذيب (/ 244).

المبحث الثالث

مراتب الجرح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة

(دراسةٌ مقارنةٌ بمراتب الجَرْح عند النُّقَّاد)

عندما تحدثوا العلماء المحدثين من النُّقَّاد ومنهم الإمام عثمان بن أبي شيبة وتلفظوا بألفاظ الجرح التي أطلقوها على الرواة المجرّحون، تفاوتت الألفاظ في عباراتها واختلفت في دلالاتها وذلك بحسب مكانة الرَّاوي جرحاً وتعديلاً، فمن الرُّوَاة: "من هو العدْل الحُجَّة، كالشابِّ القوي المُعَافَى، ومنهم: من هو ثِقَة صَدُوق، كالشابِّ الصحيح المتوسط في القُوَّة، ومنهم: من هو صَدُوق أو لا بأس به، كالكَهْل المُعَافَى، ومنهم: الصَدُوق الذي فيه لين، كمن هو في عافيةٍ لكن يَوْجعَهُ رأسُه أو به دُمَّل، ومنهم: الضعيف كالذي تَحامَل ويشهَدُ الجماعة محمومًا، ولا يرمي جَنْبَه، ومنهم: الضعيف الواهي، كالرجل المريض في الفراش وبالتَّطبيب تُرجى عافيته، ومنهم: الساقط المتروك، كصاحب المَرَض الحَادّ الخَطِر، وآخر: حاله كحال من سَقَطَتْ قُوَّتُه، وأشرف على التَّلَف، وآخر: من الهالكين، كالمُحتَضَر الذي يُنازع، وآخر: من الكذَّابين الدجّالين"[1].

سأبين الترتيب الذي قام عليه بعض النقاد الذين سطروا في موضوع مراتب الجَرْح، ثم اجتهد في ترتيب مصطلحات الجرح وألفاظه الذي أطلقها الإمام الناقد عثمان بن أبي شيبة بالنسبة إلى هذه المراتب، حيث أن الإمام عثمان ابن أبي شيبة لم يضع هذه الألفاظ في مراتب.

المطلب الأول: مراتب الجَرْح عند بعض النُّقَّاد.

تعددت مراتب الجرح، وتنوعت ألفاظها، فمنها الشديدة ومنها اليسيرة، ومنها غير ذلك، وكل مرتبة من مراتب الجرح تدل عليها ألفاظ معينة، وقد تحدث الكثير من علماء الجرح والتعديل في ترتيب مراتب الجرح، ومن ذلك ما يلي:

ذكر الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم –رحمه الله– مراتب الجرح فأحسن فيها، فقد جعلها في أربع مراتب، بدأ فيها بأخف مراتب الجرح، حتى انتهى إلى أسوأها، وأشدها عنده، فقال: "وإذا اجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه الا انه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة"[2].

ثم تحدث بعد ذلك عن مراتب الجرح الإمام ابن الصلاح –رحمه الله– في مقدمته ورتبها كما رتبها ابن أبي حاتم تمامًا، إلا أنه أضاف عليها بعض من الألفاظ التي وردت عن غيره[3].

---

(1) – ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (/ 184،185).

(2) – الجرح والتعديل (2/ 37).

(3) – انظر: مقدمة ابن الصلاح (/ 122–126).

بعدما تحدث الإمام ابن الصلاح عن مراتب الجرح، جاء الإمام النووي –رحمه الله– وتحدث عن مراتب الجرح، ولم يخالف ابن الصلاح أو من كان قبله، وإنما تبعهم على نفس الترتيب[1].

ثم جاء بعد ذلك الإمام الذهبي –رحمه الله– فجعل ألفاظ الجرح في خمس مراتب فقال: "وأردى عبارات الجرح: دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث، ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واه بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدا، وضعفوه، ضعيف وواه ومنكر الحديث ونحو ذلك، ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوى، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على إطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه"[2].

ثم أتى الحافظ العراقي –رحمه الله– وجعل ألفاظ الجرح في خَمْسِ مراتبَ كما فعل قبله الإمام الذهبي، فقال الحافظ العراقي: "المرتبةُ الأُولى: وهي أَسوؤُها أَنْ يُقالَ: فلانٌ كذَّابٌ، أو يكذِبُ، أو فلانٌ يضعُ الحديثَ، أو وَضَّاعٌ، أو وَضَعَ حديثاً، أو دَجَّالٌ...،

المرتبةُ الثانيةُ: فلانٌ مُتَّهَمٌ بالكذبِ، أو الوضعِ، وفلانٌ ساقطٌ، وفلانٌ هالكٌ، وفلانٌ ذاهبٌ، أو ذاهبُ الحديثِ، وفلانٌ متروكٌ، أو متروكُ الحديثِ أو تركوهُ، وفلانٌ فيه نظرٌ، وفلانٌ سكتوا عنه – وهاتانِ العبارتانِ يقولهُمُا البخاريُّ فيمَنْ تركوا حديثَهُ –، فلانٌ لا يُعْتَبَرُ بِهِ، أو لا يُعْتَبَرُ بحديثِهِ، فلانٌ ليسَ بالثقةِ، أو ليسَ بثقةٍ، أو غيرُ ثقةٍ ولا مأمونٍ، ونحوُ ذلك.

المرتبةُ الثالثةُ: فلانٌ رُدَّ حديثُهُ، أو رَدُّوا حديثَهُ، أو مردودُ الحديثِ، وفلانٌ ضعيفٌ جِدَّاً، وفلانٌ واهٍ بمرّةٍ، وفلانٌ طرحوا حديثَهُ، أو مُطرَّحٌ، أو مطرَّحُ الحديثِ، وفلانٌ أرمِ بِهِ، وفلانٌ ليس بشيء، أو لا شيء، وفلانٌ لا يُسَاوي شيئاً، ونحوُ ذلك. وكلُّ مَنْ قِيْلَ فيهِ ذلكَ من هذهِ المراتبِ الثلاثِ، لا يُحْتَجُّ بهِ، ولا يُسْتَشْهَدُ بِهِ، ولا يُعْتَبَرُ بِهِ.

المرتبةُ الرابعةُ: فلانٌ ضعيفٌ، فلانٌ مُنكَرُ الحديثِ، أو حديثُهُ منكرٌ، أو مضطربُ الحديثِ، وفلانٌ واهٍ، وفلانٌ ضَعَّفُوهُ، وفلانٌ لا يُحْتَجُّ بِهِ.

المرتبةُ الخامسة: فلانٌ فيه مقالٌ، فلانٌ ضُعِّفَ، أو فيه ضَعْفٌ، أو في حديثِهِ ضَعْفٌ، وفلانٌ تَعْرِفُ وتُنْكِرُ، وفلانٌ ليس بذاك، أو بذاك القويّ وليس بالمتينِ، وليس بالقويّ، وليس بحُجَّةٍ، وليسَ بِعُمْدَةٍ، وليس بالمرضِيّ وفلانٌ للضَّعْفِ ما هو، وفيه خُلْفٌ، وطعنُوا فيهِ، أو مَطْعُوْنٌ فيه، وَسَيِّئُ الحِفْظِ، وَلَيِّنٌ، أو لَيِّنُ الحديثِ، أو فيه لِيْنٌ، وتكلَّمُوا فيهِ، ونحوُ ذلكَ[3].

ثم جاء بعد ذلك الإمام ابن حجر العسقلاني –رحمه الله– فأبدع في ذلك، وجعل مراتب الجرح تصل إلى ستِ مراتب، وعندما تكلم عن مراتب الجرح والتعديل بدأ بمراتب التعديل ثم تكلم عن مراتب الجرح،

---

(1) – التقريب والتيسير للنووي (/ 53).

(2) – ميزان الاعتدال (1/ 4).

(3) – شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (1/ 376–378).

وكانت البداية لمراتب الجرح هي المرتبة السابعة بعد ست مراتب للتعديل، وبدأ كلامه لمراتب الجرح بأيسر المراتب وأسهلها حتي وصل إلى أشد المراتب وأسوأها جرحاً فقال: "السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مستور ، أو مجهول الحال.

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه إطلاق الضعف ، ولو لم يفسر ، وإليه الإشارة بلفظ : ضعيف.

التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول.

العاشرة : من لم يوثق البتة ، وضعف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة : بمتروك ، أو متروك الحديث ، أو واهي الحديث ، أو ساقط.

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب ، والوضع[1].

ثم تكلم في مراتب الجرح الإمام أبو الخير شمس الدين السخاوي –رحمه الله– فتبع الإمام ابن حجر في ذلك، وبدأ ذكر المراتب بأشد ألفاظ للتَجريح وأسوأها حتى وصل إلى أيسر هذه الألفاظ وأسهلها، وذلك عكس ما رتبها الإمام ابن حجر[2].

---

(1) – تقريب التهذيب (/ 74،75).

(2) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 124–128).

المطلب الثاني: مراتب الجَرْح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة:

الإمام عثمان بن أبي شيبة لم يرتب المصطلحات والعبارات التي أطلقها في حق الرواة، ولم يجعلها في مراتب كما فعل بعض النقاد بأنهم جعلوها في مراتب، لذلك سأقوم بتقسيم المصطلحات التي أطلقها الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الرُّوَاة، والحكم عليهم، من الأخف إلى الأشد، وهي:

المرتبة الأولى: مرتبة الجرح اليسير (ليس بالشديد):

أولًا: وصف المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم من الضُّعَفَاء، الذين تُكتَبُ أحاديثُهم وتُخرج للاعتبار والاستشهاد، وترتقي بالمتابعات والشواهد.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «ضعيف»،
- «ضعيف الحديث».
- «كان يضطرب في الحديث قليلاً»،
- «تكلم فيه».
- «ليس بكذاب، ولكن ليس من هو يتكل عليه ».

المرتبة الثانية: مرتبة الجرح الشديد:

أولًا: وصف المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم من الضُّعَفَاء جدًا، الذين تُطرَحُ أحاديثُهم ولا يُحتجُّ بها، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتَبَرُ.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «ضعيف ليس يروي عنه أحد»،
- «لا يسوى شيئاً».
- «هو والريح سواء لا شيء في الحديث»،
- «هو عندي لا شيء وما كتبنا عنه حديثاً واحداً».

المرتبة الثالثة: مرتبة الرَّمي بالكذب والوضع (أسوأ المراتب):

أولًا: وصف المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم من الكَذَّابين والوضَّاعين، تُطرَحُ أحاديثُهم ولا تُكتَبُ لا احتجاجًا ولا اعتبارًا؛ بل لا تحلُّ روايتها إلا لبيان وضعها.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «كان كذاب»،
- «لاندخل في حديثنا الكذابين».
- «رماه بالكذب»،
- «يسرق حديث غيره فيرويه».
- «يضع أحاديث كلام حق عن رسول الله»،
- «أرى أنه يبعث يوم القيامة دجالاً».

ومن خلال هذه المراتب لا بد من تسجيل الملحوظات الآتية:

1- مراتب الرُّوَاة المُجرَّحين عند الإمام عثمان بن أبي شيبة يمكن أن تحصر في درجات ثلاث:

أ. درجة للاعتبار، وهي: المرتبة الأولى: مرتبة الجَرْح اليسير.

ب. درجتان للرَّد، وهما: المرتبة الثانية: مرتبة الجَرْح الشديد، والمرتبة الثالثة: مرتبة الرَّمْي بالكذب والوضع.

2- يترتب على مراتب الرُّوَاة السابقة معرفة أقسام الحديث، فحديث أهل الجَرْح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة على منزلتين، هما:

أ. **الحديث الضعيف:** وهو ما لا يُحتَجُّ به من الحديث، ويُكتَبُ للاعتبار ويُبحَثُ له عن شواهد ومتابعات، وتشمل أحاديث رواة المرتبة الأولى: الجَرْح اليسير.

ب. **الحديث المردود:** وهو ما يطرح من الحديث ولا يُحتَجُّ، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتبَرُ به، ويشمل:

- أحاديث رواة المرتبة الثانية: الجَرْح الشَّديد، وأحاديثهم تُطرح، ولا يُحتَجُّ بها، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتبَرُ.

- وأحاديث رواة المرتبة الثالثة: الرَّمْيُ بالكذب والوضع، وأحاديثهم تحرمُ روايتها مع العلم بوضعها في أي معنى كان سواء في الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلَّا مبيَّنًا أي مقرونًا ببيان وضعها.

3- لم يصرح الإمام عثمان بن أبي شيبة بهذه المراتب، ولم يقسّم الرُّوَاة أو الأحاديث إلى مراتب، سواء بالشكل المذكور أو بأي شكل آخر.

ولكن هذه المراتب استنبطت من خلال تتبع أقوال وعبارات الإمام عثمان بن أبي شيبة والمصطلحات التي أوردها في جَرْح الرِّجَال، والنظر في مدلولاتها، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد.

والذي يبدو أنَّ مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، وتصنيف الرُّوَاة والأحاديث إلى مراتب ودرجات لم تدون في عصر الإمام عثمان بن أبي شيبة ومن قبله في مُصَنَّفات، إلَّا أنَّها كانت معروفة لدى النُّقَّاد المشتغلين في هذا العلم- وَاللهُ أَعْلَمُ-.

ويمكن القول: إنَّ الإمام عثمان بن أبي شيبة وأقرانه من النُّقَّاد قد مهدوا الطريق لمن جاء بعدهم من النُّقَّاد؛ لبناء مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل في صورتها العامة المشهورة، مع العلم أنَّ أول مَنْ دَوَّن ذلك هو الإمام ابن أبي حاتم الرَّازي (ت: 327هـ) في كتابه "الجَرْح والتَّعْدِيل"[1].

---

(1) - انظر: الجرح والتعديل (2/ 37)، الكفاية في علم الرواية (/ 23).

المبحث الرابع

خصائص منهجِ الإمام عثمان بن أبي شيبة في الجرح

كان للنقد أهمية بالغة عند الإمام عثمان بن أبي شيبة، لذلك من خلال النظر والتأمل في مصطلحات الجرح التي قالها في حق الرواة، عندما كان يتتبع أحوالهم، وأحوال مروياتهم من ناحية القبول والرد، نجد أن الإمام عثمان بن أبي شيبة كان دقيقاً في منهجه في النقد، وعلم الجرح، ولمنهج الإمام عثمان خصائص يتميز بها، وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي:

1- التَّشدد في الجَرْح:

قسّم الحافظ الذهبي في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجَرْح والتَّعْدِيل" النُّقَّاد إلى متشددين متعنتين، ومعتدلين منصفين، ومتساهلين[1]، ثم بعد ذلك فصل، وقال: " قسم منهم في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه فهذا اذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجرحه إلا مفسرا يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن اقرب وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون"[2].

ولا تخلو أي طبقة من طبقات النُّقَّاد في أيِّ زمان من هذه الأقسام.

وهذا ما أكده الحافظ ابن حجر في "النكت"، فقال: "وذلك أنَّ كل طَّبَقة من نقاد الرِّجَال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

- فمن الأولى: شعبة وسفيان الثَّوري، وشعبة أشدّ منه.
- ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدّ من عبد الرحمن.
- ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشدّ من أحمد.
- ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدّ من البخاري.

وقال النَّسائي: لا يُترك الرجلُ عندي حتى يُجمع على تركه، فأمَّا إذا وثَّقَهُ ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلًا، فإنَّه لا يُترك لما عُرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النَّقْد"[3].

والذي يترجح لي، أن الإمام عثمان بن أبي شيبة من المتشددين المتعنتين في جرح الرِّجَال، والذي لا يُقْبل جرحهم إلا مفسر كما قال الإمام الذهبي.

---

(1) – انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (/171).

(2) – ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (/ 171،172)

(3) – النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 482).

ويرجع ذلك إلى ثلاثة أمور :-

أ- إنه وصِفَ بالتَّشدد في جرح الرِّجَال، وذلك عندما قال عن أحمد بن عبدالله بن يونس ثقة ليس بحجة فهذا من ألطف المعاني وأخفاها ، وإنما يستعمله المتشددون أمثال : عبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيدٍ القطان ، وابن معين ، وأبي حاتم الرازي ؛ وعليه يتنزل قول عثمان بن أبي شيبة ، ومن طالع أحكامه على الرجال حكم من غير تردد أنه في عدادهم ، وإن وثق بعض الضعفاء[1].

ب- استعمال الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات وعبارات استعملها المتشددون من النقاد.

ج- أن الإمام عثمان بن أبي شيبة يغمز الراوي بالغلطة والغلطتين، وهذا ما وصف به المتشددون، ومن ذلك قوله في عبد الله بن وهببن مسلم القرشي: "هو عندي لا شيء، وما كتبنا عنه حديثاً واحداً"، وقال ذلك لأنه رأه نائم في مجلس ابن عيينة[2].

ولذلك نقول بأنَّ الإمام عثمان بن أبي شيبة كان من النُّقَّاد المتشددين المتعنتين في جرح الرِّجَال، وليس من المعتدلين أو المتساهلين.

2- استخدم الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات وعبارات في الجرح المطلق في تجريح الرجال، مثل، "ضعيف"، "ضعيف ليس يروي عنه أحد"، "لا يسوى شيئاً"، "يسرق حديث غيره فيرويه"، "كان كذاب"، وغير ذلك من المصطلحات.

3- استخدم أيضاً مصطلحات من الجرح النسبي في تجريح الرجال، من ذلك، "كان يضطرب في الحديث قليلاً".

4- عدم تفسير الجَرْح: إنَّ الإمام عثمان بن أبي شيبة كان يفسر الجَرْح أحيانًا، ولكن بالنظر في أقواله وعباراته الواردة في الجَرْح يتبيَّن أنَّه كان لا يفسر الجَرْح في بعض المواطن، من ذلك قوله في محمد بن ربيعة الكلابي: " نحن لا ندخل في حديثنا الكذابين"[3] هو جرحه لكن جرحه غير مفسر.

5- تفسير الجرح أحيانًا: كان من منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في جرح الرُّوَاة يتسم بالنزاهة وسداد الرأي، ومن الأدلة الواضحة على ذلك أنَّه كان يفسر الجرح أحيانًا، مما يساعد في الوقوف على أسباب الجرح في الرَّاوي عنده، ومن ذلك:

قوله في عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي: "هو عندي لا شيء، وما كتبنا عنه حديثاً واحداً"، وقال ذلك لأنه رأه نائم في مجلس ابن عيينة[4].

---

(1) - انظر: لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (3/ 28).

(2) - الكفاية في علم الرواية (/ 151).

(3) - تهذيب التهذيب (9/ 143).

(4) - الكفاية في علم الرواية (/ 151).

6- دقة الإمام عثمان بن أبي شيبة في إطلاق مصطلحات وعبارات الجرح على الرواة، ويوضح ذلك ما قاله في عبد الوهاب بن عطاء الخفاف: " ليس بكذاب ولكن ليس ممن يتكل عليه"[1]، وقوله في سفيان بن حسين الواسطي: "كان مضطرباً في الحديث قليلاً"[2].

7- عندما كان يحكم على الرواة، ويطلق عليهم عبارات الجرح، كان يتورع ويتأكد من الراوي الذي يريد أن ينقل الرواية، ومن ذلك قوله في محمد بن ربيعة الكلابي: "نحن لا ندخل في حديثنا الكذابين"[3].

8- استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة الكثير من المصطلحات والعبارات الجارحة، وكان يطلقها على الرواة بحسب درجة الراوي في الضعف والتجريح، من حيث الخفة والشدة.

9- من خلال النظر في عبارات الجرح عند الإمام عثمان، نلاحظ أنه كان لا يكرر لفظة الجرح بلفظة مماثلة لها في المصطلح الواحد، مثلاً كأن يقول: "ضعيف ضعيف"، "كذاب كذاب".

10- كان صاحب رأي مستقل في الحكم على الرواة، أي إذا عدَّل النقاد راوٍ، وهو يريد أن يجرحه لسبب معين هو أعلم به منهم فيجرحه، مثل ما فُعِل مع عبد الله بن وهب القرشي، وذلك لأنه راه نائماً.

11- أثناء الحكم على الرواة، كان يُبيّن أن هناك تشابه في الأسماء، حتى يستطيع إطلاق الحكم الصحيح على الراوي، ولا يكون هناك خطأ في الحكم، ومن أمثلة ذلك ما قاله عندما سئل عن اسماعيل بن أبان الوراق، واسماعيل الغنوي[4].

12- أطلق الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات وعبارات للجرح، في المصطلح الواحد أكثر من لفظة جرح، أي يكرر الجرح لكن ليس بلفظة مماثلة للتي قبلها، ومن ذلك: قوله في حماد بن نجيح: "ضعيف ليس يروي عنه أحد"[5]، في هذا المصطلح قال لفظة "ضعيف" وقال معها لفظة أخرى "ليس يروي عنه أحد"، وقوله في أسد بن عمر البجلي: "هو والريح سواء لا شيء في الحديث"[6]، وأيضاً هذا المصطلح فيه لفظتين "هو والريح سواء"، "لا شيء في الحديث".

---

(1) – تهذيب التهذيب (6/ 398).

(2) – تهذيب الكمال (141/11).

(3) – تهذيب التهذيب (143/9).

(4) – انظر: تاريخ أسماء الثقات (/ 28)، تهذيب التهذيب (236،237).

(5) – ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (/47).

(6) – تاريخ بغداد (17/7).

الفصل الثالث

منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في التعديل

ويشتمل على أربعة مباحث :-

المبحث الأول: مصطلحات التعديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومدلولاتها.

المبحث الثاني: الرواة المعّدلون عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

المبحث الثالث: مراتب التعديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في التَّعْدِيل.

المبحث الأَوَّل

مصطلحاتُ التَّعْدِيلِ عندَ الإمام عثمان بن أبي شيبة ومدلولاتها

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال مصطلحات الإمام عثمان بن أبي شيبة وعباراته في التَّعْدِيل)

الناظر في كتب الرِّجَال يرى أنَّ النُّقَّاد قد استعملوا مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيل، مَتَى التَحَقت بالرَّاوي أو بالشاهد اعْتُبِرَ قولهما وأُخِذَ به وقُبِل، وهي مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحيانًا باعتبار الإمام الناقد الذي أطلقها، والسياق الذي قيلت فيه، وغير ذلك من الاعتبارات.

وقد تَكَلَّم الإمام الناقد عثمان بن أبي شيبة في تعديل عدد من الرُّوَاة، وقد استعمل مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحيانًا، وجاءت هذه المصطلحات والعبارات في سياق التعديل المطلق والنسبي للرُّوَاة وسيأتي بيان ذلك.

وفيما يلي عرض للمصطلحات والعبارات التي استعملها الإمام الناقد عثمان بن أبي شيبة في تعديل الرِّجَال، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها، ويمكن تقسيم هذه المصطلحات إلى قسمين رئيسين:

- **الأَوَّل: مصطلحات التَّعْدِيل المطلق.**

- **الثاني: مصطلحات التَّعْدِيل النِّسبي.**

المطلب الأَوَّل: مصطلحات التعديل المطلق عند الإمـام عثمان بن أبي شيبة ومنـهجه في استعمالـها:
وأقصد بمصطلح "التَّعْدِيل المطلق": الحكم بتعديل الرَّاوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرُّوَاة، أو دون تحديد نسبة التعديل بزيادة عبارة على مصطلح الجرح، مثل "قليل، كثير" أو غير ذلك.

واستعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيل المطلق، شأنه كشأن باقي النُّقَّاد، في استعمالها لفظًا ودلالة أحيانًا، وهي: «مثل فلان يُسأل عنه هو ثقة»، «ثقة صدوق»، «ثقة صادق»، «وثقه»، «كان ثقة»، «ثقة»، «ثقة صحيح في الحديث»، «صدوق ثقة»، «ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من فوقه»، «ثقة صحيح الكتاب»، «بخ بخ ثقة صدوق»، «ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم»، «ثقة وصدوق ليتني كنت كتبت عنه وليس به بأس»، «صدوق حسن العقل ثقة»، «ثبت»، «ثقة لا بأس به»، «ثقة ثبت اذا حدث من كتابه»، «حدثنا الأسد»، «اثنى عليه»، «اثنى عليه خير»، «صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة»، «كان معلماً صدوق حسن الحديث»، «كان صدوقاً»، «صدوق»، «لا بأس به»، «شيخ صدوق لابأس به»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: «ثقة»، «وثقه»، «كان ثقة»:

مصطلح "ثقة" من مصطلحات التعديل المطلق، ويطلق على من تقبل روايته، وتدلل على التعديل التام للراوي، لذلك قال الإمام الذهبي –رحمه الله–: "الثقة: مَن وثَّقَه كثيرٌ، ولم يُضعَّف. ودُونَه: مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف. فإن خُرِّج حديثُ هذا في "الصحيحين"، فهو مُوَثَّق بذلك. وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضاً. وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحوالهِ: حُسْنُ حديثه"[(1)].

ومن قلة درجته عن الثقة، حديثه لا يكون صحيحاً لذاته، بل ينزل عن ذلك، وهو يكون عدلاً، لكن لا يكون في تمام الضبط، وإنما يكون ناقص الضبط، فقد قال البقاعي: "ومن نزلَ عن التمام إلى أول درجاتِ النقصان، قيل فيه صَدُوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثِقَة إلَّا مع الإرداف بما يزيلُ اللبَس"[(2)].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "المطلب بن زياد الثقفي"[(3)]:

  قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[(4)].

- "داوود بن عبدالله الجعفري"[(5)]:

---

(1) – الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ 78).

(2) – النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 589).

(3) – المطلب بن زياد بن أبي زهير الثقفي مولاهم الكوفي صدوق ربما وهم، مات سنة خمس وثمانين ومائة: انظر. تقريب التهذيب (/ 534)، تهذيب الكمال (28/ 78–80)، الكاشف (2/ 270).

(4) – تهذيب التهذيب (10/ 161).

(5) – داود بن عبد الله بن أبي الكرام محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي الجعفري أبو سليمان المدني صدوق ربما أخطأ، مات بعد المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 199)، تهذيب الكمال (8/ 410،409)، تاريخ بغداد (8/ 369).

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[1].

- "سليمان بن المغيرة القيسي"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[3].

- "طلحة بن يحيى الأنصاري"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[5].

- "عقبة بن خالد السكوني"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[7].

- "علي بن غراب الفزاري"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[9].

- "يوسف بن صهيب الكندي"[10]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[11].

- "اشعث بن عبد الملك الحُمراني"[12]:

---

(1) – تهذيب الكمال (8/ 410).

(2) – سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم البصري أبو سعيد ثقة ثقة قاله يحيى بن معين، مات سنة خمس وستين ومائة انظر. تقريب التهذيب (/ 254)، تهذيب الكمال (12/ 69–72)، الثقات لابن حبان (6/ 390)، التاريخ الكبير (4/ 38).

(3) – تهذيب التهذيب (4/ 194).

(4) – طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش الزرقي الأنصاري المدني نزيل بغداد صدوق يه، مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 283)، تهذيب الكمال (13/ 444)، تاريخ بغداد (9/ 347).

(5) – انظر: تهذيب الكمال (13/ 445)، تاريخ بغداد (9/ 347).

(6) – عقبة بن خالد بن عقبة السكوني أبو مسعود الكوفي المجدر بالجيم صدوق صاحب حديث، مات سنة ثمان وثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 394)، تهذيب الكمال (20/ 195)، الكاشف (2/ 28).

(7) – تهذيب التهذيب (7/ 213).

(8) – علي بن غراب الفزاري مولاهم الكوفي القاضي قال الفلكي غراب لقب وهو عبد العزيز سماه مروان بن معاوية وقال مرة علي بن أبي الوليد صدوق وكان يدلس ويتشيع وأفرط بن حبان في تضعيفه، مات سنة أربع وثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 404)، تهذيب الكمال (21/ 91–95)، تاريخ بغداد (12/ 45)، الطبقات الكبرى (6/ 391)، الكاشف (2/ 45).

(9) – تهذيب التهذيب (7/ 325).

(10) – يوسف بن صهيب الكندي الكوفي ثقة، مات بعد المائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 611)، تهذيب الكمال (32/ 433)، الجرح والتعديل (9/ 224).

(11) – تهذيب التهذيب (11/ 365).

(12) – أشعث بن عبد الملك الحُمراني بصري يكنى أبا هانئ ثقة فقيه، مات سنة ثنتين وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 113)، تهذيب الكمال (3/ 277–286)، الثقات لابن حبان (6/ 62)، الطبقات الكبرى (7/ 276)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 367–370)، التاريخ الكبير (1/ 431).

"وثقة" عثمان بن أبي شيبة[1].

- "زيد بن الحُباب العُكْلي"[2]:

"وثقة" عثمان بن أبي شيبة[3].

- "سلمة بن نُبيط الأشجعي"[4]:

"وثقة" عثمان بن أبي شيبة[5].

- "هشام بن حسان الازدي"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان ثقة"[7].

- "عمر بن عبد الرحمن الأسدي"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان ثقة"[9].

- " حُبَيِّبُ بْنُ حَبِيبٍ الْكُوفِيُّ"[10]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان ثقة"[11].

ثانياً: «ثقة صدوق»، «ثقة صادق»:

مصطلح "ثقة صدوق" من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، وهو مصطلح مُشكل في ظاهره، حيث إنَّ في ظاهره تردد بين الثِقَة الذي "جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط"، وبين "الصَدُوق" الذي فيه نزول عن

---

(1) – تهذيب التهذيب (1/ 313).

(2) – زيد بن الحُباب أبو الحسين العُكْلي أصله من خراسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري، مات سنة ثلاثين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 222)، تهذيب الكمال (10/ 41–46)، الطبقات الكبرى (6/ 402)، تاريخ بغداد (8/ 442،443)، التاريخ الكبير (3/ 391)، الكاشف (1/ 415).

(3) – تهذيب التهذيب (3/ 348).

(4) – سلمة بن نبيط بنون وموحدة مصغرا بن شريط بفتح المعجمة الأشجعي أبو فراس الكوفي ثقة يقال اختلط، مات بعد المائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 248)، تهذيب الكمال (11/ 320)، الجرح والتعديل (4/ 173).

(5) – تهذيب التهذيب (4/ 140).

(6) – هشام بن حسان الأزدي القَرْدُوسي بالقاف أبو عبد الله البصري ثقة من أثبت الناس في بن سيرين، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 572)، تهذيب الكمال (30/ 181–193)، التاريخ الكبير (8/ 197)، الثقات لابن حبان (7/ 566)، الطبقات الكبرى (7/ 271)، تذكرة الحفاظ (1/ 163،164)، رجال مسلم (2/ 317)، الكاشف (2/ 336).

(7) – تهذيب التهذيب (11/ 35).

(8) – عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأبَّار الكوفي نزيل بغداد صدوق وكان يحفظ وقد عمي، مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 415)، تهذيب الكمال (21/ 427،428)، الثقات لابن حبان (7/ 189)، تاريخ بغداد (11/ 191).

(9) – تهذيب الكمال (21/ 428)، تاريخ بغداد (11/ 191).

(10) – حبيب بن حبيب الكوفي أخو حمزة الزيات القارئ، ويقال: إنه مولى بني تيم الله من ربيعة: انظر: الجرح والتعديل (3/ 309)، تلخيص المتشابه في الرسم (1/ 160)، التاريخ الكبير (3/ 126)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 415)

(11) – الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 415)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم (3/ 56).

تمام الضبط، قال الإمام البقاعي في "النُّكَت": "الثِقَة من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط. ومن نزلَ عن التمام إلى أول درجاتِ النقصان، قيل فيه صَدُوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك"[1].

والأوْلى وَاللَّهُ أَعْلَمُ حمل أمثال هذه المصطلحات على التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، إلَّا إذا جاءت قرينة تصرفها عن ذلك، قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة- رحمه الله- في تحقيقه لكتاب "قواعد في علوم الحديث للتَّهانوي": "وجاء في تراجم كثير من المُحَدِّثين الثِّقات وصفهم بلفظة "صَدُوق" مقرونة بلفظة "ثِقَة" أو ما في مرتبتها مما يدل على أنَّ لفظة "صَدُوق" تكاد تساوي لفظة "ثِقَة" عندهم"[2].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "خالد بن مخلد القَطَواني"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق"[4].

- "يونس بن خباب الأسيدي"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق"[6].

- "خالد بن يزيد بن أبي مالك"[7]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صادق"[8].

من خلال الدراسة تبيّن أن الإمام عثمان بن أبي شيبة أراد بهذه المصطلحات إطلاق التعديل، ولكن ليس تمام التعديل.

---

(1) – النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 589).

(2) – قواعد في علوم الحديث (/247).

(3) – خالد بن مخلد القطواني بفتح القاف والطاء أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي صدوق يتشيع وله أفراد، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وقيل بعدها. انظر: تقريب التهذيب (/ 190)، تهذيب الكمال (8/ 163-166)، الطبقات الكبرى (6/ 406)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 34).

(4) – تهذيب التهذيب (3/ 102).

(5) – يونس بن خباب بمعجمة وموحدتين الأسيدي مولاهم الكوفي صدوق يخطئ ورمي بالرفض، مات بعد المائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 613)، تهذيب الكمال (32/ 503-506)، الجرح والتعديل (9/ 238)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 172،173)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 224).

(6) – تهذيب التهذيب (11/ 385).

(7) – خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك وقد ينسب إلى جد أبيه أبو هاشم الدمشقي ضعيف مع كونه كان فقيها وقد اتهمه بن معين، مات سنة خمس وثمانين ومائة وهو ابن ثمانين. انظر: تقريب التهذيب (/ 191)، تهذيب الكمال (8/ 196-199)، الكاشف (1/ 370).

(8) – تاريخ أسماء الثقات (/ 76).

ثالثاً: «ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم»:

مصطلح "ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم" من مصطلحات التعديل المطلق، وقد تحدثنا في المصطلح السابق عن "ثقة صدوق" لكن هنا أُضيف لها لفظة "لم يكن المتبحر في العلم" وهذه لا تجعل الراوي ذات منزلة رفيعة.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "طَلْقُ بن غَنَّام النَّخْعِيُّ"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم"[2].

رابعاً: «صدوق ثقة»:

هذا المصطلح من مصطلحات التعديل المطلق وفي اللفظ مقدمة لفظة "صدوق" على لفظة "ثقة" في اللفظ بعكس السابقة لها، ولكن هي أرقى من سابقتها في التعديل والله أعلم.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "جعفر بن زياد الاحمر"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة"[4].

- "هُرَيْم بن سفيان البَجَلي"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة"[6].

خامساً: «بخ بخ ثقة صدوق»، «ثقة صدوق ليتني كنت كتبت عنه وليس به بأس »:

"بخ بخ ثقة صدوق"، "ثقة صدوق ليتني كنت كتبت عنه" من مصطلحات التعديل المطلق، وقد ورد من قبل مصطلح "ثقة صدوق" والآن بزيادة صفة وأيضاً تدلل على الرضا في تعديل الراوي.

---

(1) – طلق بن غنام بمعجمة ونون بن طلق بن معاوية النخعي أبو محمد الكوفي ثقة، مات في رجب سنة إحدى عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 283)، تهذيب الكمال (13/ 456-458)، الطبقات الكبرى (6/ 405)، الثقات لابن حبان (8/ 327،328)، سير أعلام النبلاء (10/ 240)، الكاشف (1/ 516).

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/ 122)، تهذيب التهذيب (5/ 30).

(3) – جعفر بن زياد الأحمر الكوفي صدوق يتشيع، مات سنة سبع وستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 140)، تهذيب الكمال (5/ 38-41)، التاريخ الكبير (2/ 192)، الطبقات الكبرى (6/ 383)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 141،142)، تاريخ بغداد (7/ 150،151).

(4) – تهذيب التهذيب (2/ 80).

(5) – هريم بن سفيان البجلي أبو محمد الكوفي، مات قبل المائتين. انظر: الطبقات الكبرى (6/ 382)، تهذيب الكمال (30/ 168)، الجرح والتعديل (9/ 117) رجال مسلم (2/ 324).

(6) – تهذيب التهذيب (11/ 29).

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "الحسين بن علي بن الجُعْفِيُّ"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "بخ بخ ثقة صدوق"[2].

- "إسماعيل بن مجالد الهَمْدَانِي"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق ليتني كنت كتبت عنه"[4].

سادساً: «ثقة صحيح الكتاب»:

مصطلح "ثقة صحيح الكتاب" من مصطلحات التعديل المطلق، ويدلل على التوثيق و التعديل التام التي هو من المنزلة الأولى في التعديل، وربما هذا ما كان يقصده الإمام عثمان بن أبي شيبة والله أعلم؛

ويبيّن لنا ذلك ما قاله عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: "سمعت أبي وذكر أبا أسامة فقال كان ثبتا ما كان أثبته لا يكاد يخطئ قال وسئل أبي عن أبي أسامة وأبي عاصم من اثبتهما في الحديث فقال أبو أسامة اثبت من مائة مثل أبي عاصم كان أبو أسامة صحيح الكتاب ضابطا للحديث كيسا صدوقا"[5].

وقال يعقوب بن شيبة: عفان بن مسلم: ثقة، ثبت، متقن، صحيح الكتاب، قليل الخطأ"[6]، وقال عن مالك بن إسماعيل النهدي: ثقة، صحيح الكتاب، من العابدين"[7].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "عبد الله بن عون المُزْنِيّ"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صحيح الكتاب"[9].

---

(1) – الحسين بن علي بن الوليد الجعفي الكوفي المقرىء ثقة عابد، مات سنة ثلاث أو أربع ومائتين، وله أربع أو خمس وثمانون سنة. انظر: تقريب التهذيب (/ 167)، تهذيب الكمال (6/ 449–453)، تذكرة الحفاظ (1/ 349)، الكاشف (1/ 334).

(2) – تهذيب التهذيب (2/ 309).

(3) – إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني أبو عمر الكوفي نزيل بغداد صدوق يخطىء، مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 109)، تهذيب الكمال (3/ 184–186)، تاريخ بغداد (6/ 245،246)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 319)، الجرح والتعديل (2/ 200).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (/ 28)، تهذيب التهذيب (1/ 285).

(5) – انظر: الجرح والتعديل (3/ 132)، طبقات الحفاظ (/ 140)، سير أعلام النبلاء (9/ 278).

(6) – سير أعلام النبلاء (10/ 249).

(7) – سير أعلام النبلاء (10/ 431).

(8) – عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب (/ 317)، تهذيب الكمال (15/ 394–401)، الثقات لابن حبان (7/ 3)، تذكرة الحفاظ (1/ 156،157)، الطبقات الكبرى (7/ 261–268)، صفة الصفوة (3/ 308–312)، التاريخ الكبير (5/ 163)، طبقات الحفاظ (/ 76).

(9) – تهذيب التهذيب (5/ 305).

سابعاً: «ثقة صحيح في الحديث»:

مصطلح "ثقة صحيح في الحديث" يدلل على التوثيق والتعديل التام، أما عبارة "صحيح الحديث" دون إقرانها بلفظة "ثقة" فلا تدلل على تمام التعديل، ويوضح لنا ذلك ما قاله أبو حاتم في إسحاق بن يوسف الأزرق أبو محمد الواسطي: "هو صحيح الحديث صدوق لا بأس به"[(1)]؛ وقال في طلحة بن يحيى: "صالح الحديث حسن الحديث صحيح الحديث"[(2)].

وأما إن كانت مقرونة بلفظة أعلى منها فتدلل على تمام التعديل والتوثيق ويبيّن لنا ذلك ما قاله الإمام أحمد بن حنبل في ثابت البناني: "ثبت في الحديث من الثقات المأمونين صحيح الحديث"[(3)].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "إسماعيل بن أبان الورَّاق"[(4)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صحيح الحديث"[(5)].

ثامناً: «مثل فلان يُسأل عنه هو ثقة»:

مصطلح "مثل فلان يُسأل عنه هو ثقة" من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق التي، وتدل على التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والله أعلم.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "جعفر بن محمد الصادق"[(6)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: " مثل جعفر يُسأل عنه هو ثقة"[(7)].

تاسعاً: «صدوق حسن العقل ثقة»:

مصطلح "صدوق حسن العقل ثقة" من مصطلحات التعديل المطلق، وقصد به الإمام عثمان بن أبي شيبة التوثيق للراوي والتعديل التام والله أعلم.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

---

(1) – الجرح والتعديل (2/ 238).

(2) – الجرح والتعديل (4/ 477).

(3) – الجرح والتعديل (2/ 449).

(4) – إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي أبو إسحاق أو أبو إبراهيم كوفي ثقة تكلم فيه للتشيع مات سنة ست عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 105)، تهذيب الكمال (3/ 5–10)، الكاشف (1/ 242)، سير أعلام النبلاء (10/ 347،348).

(5) – تاريخ أسماء الثقات (/ 28)، تهذيب التهذيب (1/ 236).

(6) – جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 141)، تهذيب الكمال (5/ 74–97)، الثقات لابن حبان (6/ 131)، رجال مسلم (1/ 120)، الكاشف (1/ 295).

(7) – تاريخ أسماء الثقات (/ 54).

- " شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق حسن العقل ثقة"[2].

عاشراً: «صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة»:

كما بيّنا أن لفظة "صدوق" وحدها تنزل عن تمام الضبط، ولفظة "ثبت" تدلل على تمام الضبط والعدالة، فقد قال الصنعاني–رحمه الله تعالى–: "الضابط الجيد الضبط، فلا بد حينئذ مما يدل على العدالة فإذا قال: ثبت؛ أفاد ذلك وزيادة فإن معناه ما تطمئن به النهي وتقنع به، فيثبت عندها؛ أي لا تطلب عليه مزيدًا، إذ ذلك لا يكون إلا لمن جمع مع الضبط العدالة"[3].

ذكر الإمام لفظة "متقن إمام من الأئمة" وهذا اللفظة تدلل على الضبط التام فقد قال الإمام السخاوي: "والظاهر أن مجرد الوصف بالإتقان كذلك، قياسا على الضبط; إذ هما متقاربان، لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط"[4].

والذي يظهر لنا من مصطلح "صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة"، أن هناك دلالة واضحة على التعديل والتوثيق التام، وعلى مكانة الراوي الرفيعة.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "مالك بن إسماعيل النَّهْدِيُّ"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة"[6].

حادي عشر: «ثبت»:

قال السخاوي–رحمه الله تعالى– معرفًا (الثبت): "الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة"[7].

قال الصنعاني–رحمه الله تعالى–: "الضابط الجيد الضبط، فلا بد حينئذ مما يدل على العدالة فإذا قال: ثبت؛ أفاد ذلك وزيادة فإن معناه ما تطمئن به النهي وتقنع به، فيثبت عندها؛ أي لا تطلب عليه مزيدًا، إذ ذلك لا يكون إلا لمن جمع مع الضبط العدالة"[1].

---

(1) – شبابة بن سوار المدائني أصله من خراسان يقال كان اسمه مروان مولى بني فزارة ثقة حافظ رمي بالإرجاء، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 263)، تهذيب الكمال (12/ 343–348)، تاريخ بغداد (9/ 295–298)، التاريخ الكبير (4/ 270)، الكاشف (1/ 477)، سير أعلام النبلاء (9/ 513–515).

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/ 114)، تهذيب التهذيب (4/ 265).

(3) – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 160).

(4) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 116)

(5) – مالك بن إسماعيل النهدي أبو غسان الكوفي سبط حماد بن أبي سليمان ثقة متقن صحيح الكتاب عابد، مات سنة تسع عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 516)، تهذيب الكمال (27/ 86–89)، طبقات الحفاظ (/ 174)، سير أعلام النبلاء (10/ 430،431)، الثقات لابن حبان (9/ 164)، رجال مسلم (2/ 222)، الكاشف (2/ 233)، التاريخ الكبير (7/ 315).

(6) – تاريخ أسماء الثقات (/ 219)، تهذيب التهذيب (10/ 4).

(7) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 115)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 159).

(1) – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 160).

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "شِبَاك الضبي"[(1)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثبت"[(2)].

- "عاصم بن سليمان الاحول"[(3)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثبت"[(4)].

ثاني عشر: «ثقة ثبت اذا حدث من كتابه»:

مصطلح "ثِقَة ثَبْت إذا حدث من كتابه" من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، وفيه تأكيد على تعديل الرَّاوي وتوثيقه، فالثِقَة- كما هو معلوم- من "جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط"[(5)]، والثبت "بسكون الموحدة: الثابت القلب واللسان والكتاب الحجَّة، وأمَّا بالفتح فما يُثْبِت فيه المُحَدِّث مسموعة مع أسماء المشاركين فيه، لأنَّه كالحجَّة عند الشخص لسَماعه وسَماعِ غيره"[(6)].

ولكن الإمام عثمان هنا قيد مصطلح "ثقة ثبت" وقال "إذا حدث من كتابه".

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "محمد بن بشر العبدي"[(7)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة ثبت إذا حدث من كتابه"[(8)].

---

(1) - شباك بكسر أوله ثم موحدة خفيفة ثم كاف الضبي الكوفي الأعمى ثقة له ذكر في صحيح مسلم وكان يدلس، مات بعد المائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 263)، تهذيب الكمال (12/ 349،350)، التاريخ الكبير (4/ 269)، الكاشف (1/ 477)، الجرح والتعديل (4/ 390).

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 114)، تهذيب التهذيب (4/ 266).

(3) - عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري ثقة من الرابعة لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية مات بعد سنة أربعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 285)، تهذيب الكمال (13/ 485-490)، تاريخ بغداد (12/ 243-247)، الثقات لابن حبان (5/ 237،238)، الطبقات الكبرى (7/ 256)، تذكرة الحفاظ (1/ 149،150)، رجال مسلم (2/ 96)، صفة الصفوة (3/ 301)، التاريخ الكبير (6/ 485)، الكاشف (1/ 519)، طبقات الحفاظ (/ 71)، سير أعلام النبلاء (6/ 13-15).

(4) - تاريخ أسماء الثقات (/ 149).

(5) - النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 589).

(6) - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 115).

(7)- محمد بن بشر العبدي أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ، مات سنة ثلاث ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 469)، تهذيب الكمال (24/ 520-522)، الثقات لابن حبان (7/ 441)، الطبقات الكبرى (6/ 394)، طبقات الحفاظ (/ 140)، سير أعلام النبلاء (9/ 265،266)، الكاشف (2/ 159).

(8) - تهذيب التهذيب (9/ 64).

ثالث عشر: «ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من فوقه»:

مصطلح "ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من فوقه" من مصطلحات التعديل المطلق، أيضاً ذكره مقيد بعدم مخالفة الراوي لمن فوقه؛ وذكر لفظة حجة في المصطلح، هذه اللفظة أعلى من قولهم في الراوي أنه "ثقة". والحجة أقوى من الثقة[1].

ومما يدل على ذلك:

أ- قول عثمان بن أبي شيبة في أَحمد بن عبد اللَّه بن يونس: "ثقة وليس بحجَّة"[2].

ب- قول ابن معين في محمد بن إسحاق: "ثقة وليس بحجَّة"[3].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "يحيى بن آدم الأموي"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق، ثبت حجة مالم يخالف من هو فوقه"[5].

رابع عشر: «كان معلماً صدوقاً حسن الحديث»:

مصطلح "كان معلماً صدوق حسن الحديث" من مصطلحات التعديل المطلق، لكن ليس مساوية لمرتبة الثقة، وعبارة "حسن الحديث" للدلالة على النزول في مرتبة الراوي، ويؤكد ذلك ما قاله بعض العلماء: "ومعنى يقارب الناس في حديثه ويقاربونه أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر "أو" يقال فيه "جيد الحديث" من الجودة "أو حسن الحديث أو صويلح أو صدوق إن شاء الله تعالى"[6]؛ وقال الإمام ابن أبي حاتم-رحمه الله تعالى-: "شيبان النحوي كوفي، حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به"[7]، وهذا لا يرتقي بالراوي إلى مرتبة الثقة إلا إذا وردت معها زيادة ترفع بمرتبة الراوي إلى الثقة.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "شيبان بن عبد الرحمن التميمي"[8]:

---

(1) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 117).

(2) – تهذيب التهذيب (1/ 44).

(3) – تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 225).

(4) – يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية ثقة حافظ فاضل، مات سنة ثلاث ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 587)، تهذيب الكمال (31/ 188)، الثقات لابن حبان (9/ 252)، الطبقات الكبرى (6/ 402)، رجال مسلم (2/ 332)، التاريخ الكبير (8/ 261)، الكاشف (2/ 360)، طبقات الحفاظ (/ 156).

(5) – تهذيب التهذيب (11/ 155).

(6) – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 163).

(7) – الجرح والتعديل (4/ 356).

(8) – شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي أبو معاوية البصري نزيل الكوفة ثقة صاحب كتاب، مات سنة أربع وستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 269)، تهذيب الكمال (12/ 592-597)، الطبقات الكبرى (6/ 377)، تاريخ بغداد (9/ 271-273)، تذكرة الحفاظ (1/ 218)، الثقات لابن حبان (6/ 449)، الكاشف (1/ 491)، طبقات الحفاظ (/ 99)، سير أعلام النبلاء (7/ 406-408).

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: :"كان معلماً صدوقاً حسن الحديث"[1].

خامس عشر: «كان صدوقاً»، «صدوق»:

مصطلح "صَدُوق" من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، ويدل على تَعْدِيل الرَّاوي دون البلوغ به إلى درجة "الثِقَة"، قال الإمام ابن أبي حاتم في "الجَرْح والتَّعْدِيل": "وجدت الألفاظ في الجَرْح والتَّعْدِيل على مراتب شتَّى، وإذا قيل للواحد: "ثِقَة"، أو "متقن ثَبتٌ"، فهو ممن يحتجُ بحديثه"، وإذا قيل له: "صَدُوق"، أو "محلّه الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية"[2]؛ وقال الإمام ابن الصلاح في "علوم الحديث" مُعلِّقًا على ذلك: "قلت: هذا كما قال، لأَنَّ هذه العبارات لا تُشْعِرُ بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويُختبر حتى يُعرفَ ضبطُه"[3].

وقال الإمام البقاعي في "النُّكَت الوفية": "الثِّقَة من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط. ومن نزلَ عن التمام إلى أول درجاتِ النقصان، قيل فيه صَدُوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثِقَة إلَّا مع الإرداف بما يزيلُ اللبَس"[4].

وتبيّن لنا أنَّ هذه التفرقة بين "الثِّقَة"، و "الصَدُوق" إنَّما هي من باب ضبط المصطلحات لا أكثر، قال الدكتور وليد العاني– رحمه الله– : "هذه التفرقة ليست بين شيئين مختلفين أو متضادين، إنَّما هي نوع من التفرقة بين الفاضل والأفضل منه، أو بين الراجح والأرجح منه، فالثِّقَة والصَدُوق كلاهما مقبول خبره غير مردود، ولكنهما يتفاضلان في قَدْر فوق الصدق، وهو: الضبط، فالثِّقَة صَدُوق، وأضاف إلى صدقه قدرًا من الضبط ميّزه عن الصَدُوق الذي أقل ضبطًا من الثِّقَة، وهذه التفرقة في نظري لم يُجْمع عليها المتقدمون من علماء الحديث، فغالبهم لم يكن يُفرّق بين "الثِّقَة" وبين "الصَدُوق"، لأنَّ مؤداهما واحد عندهم، والتفرقة إنَّما جاءت من بعض المتأخرين، واستقر عليها وضعهم"[5].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "عَثَّامُ بن علي العامري"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان صدوق"[7].

---

(1) – تاريخ أسماء الثقات (/ 114)، تهذيب التهذيب (4/ 327).

(2) – الجرح والتعديل (2/ 37).

(3) – مقدمة ابن الصلاح (/123).

(4) – النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 589).

(5) – منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها (/127، 128).

(6) – عثام بن علي بن هجير بجيم مصغر العامري الكلابي أبو علي الكوفي صدوق، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 382)، تهذيب الكمال (19/ 335،336)، الثقات لابن حبان (7/ 305)، الطبقات الكبرى (6/ 392)، الكاشف (1/ 697).

(7) – تاريخ أسماء الثقات (/ 181)، تهذيب التهذيب (7/ 97).

- "فِراس بن يحيى الـهَمْدَانِيُّ"[1]:
قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق"[2].

سادس عشر: «لا بأس به»:

"لا بأسٌ بهِ"، من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، وتدل على تَعْدِيل الرَّاوي دون البلوغ به إلى درجة "الثِقَة".

وهي تساوي مصطلح "صَدُوق" في المرتبة، قال الإمام ابن أبي حاتم : "وجدت الألفاظ في الجَرْح والتَّعْدِيل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: "ثِقَة"، أو "متقن ثَبتٌ"، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه"، وإذا قيل له: "صَدُوق"، أو "محله الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية"[3].

وتشترك مع مصطلح "ثِقَة" في مطلق الثِقَة، والتوثيق درجات، يشهد لذلك: ما أخرجه الإمام أبو بَكْر أحمد بن أبي خَيْثَمَة في "تاريخه": "قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان "ليس به بأس"، وفلان "ضعيف"، قال: إذا قلت "ليس به بأس" فهو ثِقَة، وإذا قلت لك هو "ضعيف"، فليس هو بثِقَة لا يُكْتَب حديثه"[4]؛ وعقَّب الإمام العراقي على قول الإمام ابن معين في شرحه على ألفتيه المُسمى بـ"التبصرة والتذكرة"، فقال: "قلتُ: ولم يقل ابنُ معينٍ إن قولي: ليسَ بهِ بأسٌ، كقولي: ثِقَة، حَتَّى يلزمَ منه التساوي بينَ اللَّفظَيْنِ، إنَّما قال: إنَّ مَنْ قال فيه هذا فهو ثِقَة، وللثِقَة مراتبُ. فالتعبيرُ عنهُ بقولهم: ثِقَة أرفع من التعبيرِ عنه بأَنَّهُ لا بأس بهِ، وإنِ اشتركا في مُطلقِ الثِقَة، وَاللهُ أَعْلَمُ"[5].

وفي كلام الإمام دُحَيْم[6] ما يوافق كلام الإمام ابن معين، فقد أخرج الإمـام أبو زُرعـة الدِمَشْقِـي في "تاريخه" قال: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم "دُحَيْم"– يعني الذي كان في أهل الشام كأبي حاتم في أهل المَشرق–: "ما تقول في عليّ بن حَوْشَب الفزَارِي؟"، قال: "لا بأس به"، قال: "فقلت: ولِمَ لا تقول: ثِقَة، ولا نعلمُ إلَّا خيرًا؟"، قال: "قد قلت لك: إنَّه ثِقَة"[7].

---

(1) – فراس بن يحيى الهمداني الخارفي أبو يحيى الكوفي صدوق ربما وهم، مات سنة تسع وعشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 444)، تهذيب الكمال (23/ 152،153)، الثقات لابن حبان (7/ 322،323)، الكاشف (2/ 119).

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/ 187)، تهذيب التهذيب (8/ 233).

(3) – الجرح والتعديل (2/ 37).

(4) – تاريخ ابن أبي خيثمة (3/ 227)، لسان الميزان (1/ 13).

(5) – شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (1/ 373).

(6) – عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم الدمشقي أبو سعيد لقبه دحيم بمهملتين مصغر بن اليتيم ثقة حافظ متقن، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وله خمس وسبعون. انظر: تقريب التهذيب (/ 335)، تهذيب الكمال (16/ 495–500)، تاريخ بغداد (10/ 265،266)، تذكرة الحفاظ (2/ 480)، سير أعلام النبلاء (11/ 515–517).

(7) – تاريخ أبي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِي (/177)، تاريخ دمشق (41/ 458)، تهذيب الكمال (20/ 418)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (1/ 374).

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "عبيدة بن معتِب الضبي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به"[2].

سابع عشر: «ثقة لا بأس به»:

هذا المصطلح من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، وهو مصطلح مُشكل في ظاهره، حيث إنَّ في ظاهره تردد بين الثِقَة الذي "جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط"، وبين "الصَدُوق" الذي فيه نزول عن تمام الضبط، قال الإمام البقاعي في "النُّكَت": "الثِقَة من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط. ومن نزلَ عن التمام إلى أول درجاتِ النقصان، قيل فيه صَدُوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك"[3].

وربما أراد الإمام عثمان أن ينزل بالراوي من مرتبة الثقة إلى المرتبة التي هي أدنى منها مباشرة وهي المرتبة الثانية التي ورد فيها لفظ "صدوق"، "محله الصدق"، لا بأس به".

وبصدد ذلك فقد قال الإمام ابن أبي حاتم : "وجدت الألفاظ في الجَرْح والتَّعْدِيل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: "ثِقَة"، أو "متقن ثَبتٌ"، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه"، وإذا قيل له: "صَدُوق"، أو "محله الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية"[4].

ويُحتمل أن الإمام عثمان أوردِ هذه المصطلحات لأنها تشترك في مطلق الثقة ويكون بها الثقة على مراتب؛ ويُدلل على ذلك ما عقَّب به الإمام العراقي على قول الإمام ابن معين فقال: "قلتُ: ولم يقل ابنُ معينٍ إن قولي: ليسَ بهِ بأسٌ، كقولي: ثِقَة، حَتَّى يلزمَ منه التساوي بينَ اللَّفظَيْنِ، إنَّما قال: إنَّ مَنْ قال فيه هذا فهو ثِقَة، وللثِقَة مراتبُ. فالتعبيرُ عنهُ بقولهم: ثِقَة أرفع من التعبيرِ عنه بأَنَّهُ لا بأس بهِ، وإنِ اشتركا في مُطلقِ الثِقَة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[5].

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "محمد بن جُحادة الأودي"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة لا بأس به"[7].

---

(1) – عبيدة بن معتب بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير ضعيف واختلط بأخرة، مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 379)، تهذيب الكمال (19/ 273–275)، الطبقات الكبرى (6/ 355)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 353)، الجرح والتعديل (6/ 94).

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/ 167).

(3) – النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 589).

(4) – الجرح والتعديل (2/ 37).

(5) – شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (1/ 373).

(6) – محمد بن جحادة بضم الجيم وتخفيف المهملة ثقة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 471)، تهذيب الكمال (24/ 575–578)، الكاشف (2/ 161)، سير أعلام النبلاء (6/ 174،175).

(7) – تهذيب التهذيب (9/ 81).

ثامن عشر: «حدثنا الأسد»:

مصطلح "حدثنا الأسد" من مصطلحات التعديل المطلق لأن ذلك مدح للراوي، ومن الواضح أن الإمام عثمان بن أبي شيبة يقصد بذلك التعديل التام.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "الفضل بن دُكين المُلائي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "حدثنا الأسد"[2].

تاسع عشر: «أثنى عليه»، «أثنى عليه خير»:

كلمة "أثنى" من الثناء، وفي اللغة "وَصْفٌ بَمْدحٍ أو بذَمٍّ"[3]، ومصطلح "أثنى عليه" أو "أثنى عليه خير" من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، ويحمل دلالة الثناء على الرَّاوي بالصلاح والعلم ونحو ذلك، وبالنظر في سياق الكلام قد تنصرف هذه الدلالة إلى تعديل الراوي وتوثيقه، أو مجرد التَّعْدِيل ونفي التهمة.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "سعيد بن محمد الجرمي"[4]:

"أثنى عليه" عثمان بن أبي شيبة[5].

- " موسى بن نافع الأسدي"[6]:

"أثنى عليه خير" عثمان بن أبي شيبة[7].

عشرون: «شيخ صدوق لابأس به»:

الشَّيْخُ لغةً: مَن استبانت فيه السِّنُّ وظهر عليه الشيبُ، وقيل: هو شيخ من خمسين إلى آخره، وقيل غير ذلك[8].

---

(1) – الفضل بن دكين الكوفي واسمه عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول أبو نعيم الملائي بضم الميم مشهور بكنيته ثقة ثبت، مات سنة ثماني عشرة وقيل تسع عشرة ومائتين، وكان مولده سنة ثلاثين وهو من كبار شيوخ البخاري. انظر: تقريب التهذيب (/ 446)، تهذيب الكمال (23/ 197–220)، تاريخ بغداد (12/ 346–356)، تذكرة الحفاظ (1/ 372،373)، رجال مسلم (2/ 131،132)، طبقات الحفاظ (/ 162،163).

(2) – تهذيب الكمال (23/ 211)، تاريخ بغداد (12/ 354).

(3) – تاج العروس (37/ 298).

(4) – سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي الكوفي صدوق رمي بالتشيع، مات بعد المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 240)، تهذيب الكمال (11/ 45،46)، تاريخ بغداد (9/ 87)، سير أعلام النبلاء (10/ 637،638).

(5) – تهذيب الكمال (11/ 46).

(6) – موسى بن نافع الأسدي ويقال الهذلي أبو شهاب الحناط بمهملة ونون مشهور بكنيته البصري وهو الأكبر صدوق، مات بعد المائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 554)، تهذيب الكمال (29/ 158–160)، لسان الميزان (7/ 405)، الثقات لابن حبان (7/ 457).

(7) – تهذيب التهذيب (10/ 334).

(8) – انظر: لسان العرب ابن منظور (3/ 31).

وأما في اصطلاح النُّقَّاد فقد أُطلق مصطلح "شَيخ، وكان له دلالات عدّة، منها:

1- أنَّ الرَّاوي في أدنى درجات التَّعْدِيل، وأشهر من استعمله على هذا النحو الإمام أبو حاتم الرَّازي، فقال في "الجرح والتعدِيل": "وجدت الألفاظ في الجَرْح والتَّعْدِيل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: "ثِقَة"، أو "متقن ثَبتٌ"، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه"، وإذا قيل له: "صَدُوق"، أو "محله الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: "شيخ"، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه إلّا أنَّه دون الثانية"[1] إلى آخر كلامه، وهذا ما ذهب إليه الإمام المزي أيضًا، قال الإمام الزركشي: "قال الحافظ جمال الدِين المِزّي المراد بقولهم شيخ: أنَّه لا يترك ولا يُحتجُّ بحديثه مستقلًا"[2].

2- أنَّ الرَّاوي في مرتبة دون مرتبة الأئمة والحفاظ، فقد يكون ثِقَة أو ما دون ذلك، قال الإمام ابن رجب الحَنبَلي: "والشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عمَّن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثِقَة وغيره"[3].

3- أنَّ الرَّاوي مُقل في الرِّوَايَةِ وليس من أهل العلم، قال الإمام ابن القَطّان الفَاسي: "فأمّا قول أبي حاتم فيه: شيخ، فليس بتعريف بشيء من حاله، إلَّا أنَّه مُقل ليس من أهل العلم، وإنَّما وقعت له رواية أخذت عنه"[4].

4- التعريف بالرَّاوي، من ذلك: قول الإمام يعقوب الفسوي في: "سعيد بن القَعْقاع الطَّائيّ": "كان شيخًا قديمًا، وكان شاعرًا"[5].

وعبارة "صدوق"، و "لا بأس به" هم بنفس المرتبة كما تحدثنا سابقاً، إذن مصطلح "شيخ صدوق لا بأس به" من مصطلحات التعديل المطلق الذي يشعر بخفة الضبط.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "محمد بن عبد الملك البصري"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "شيخ صدوق لا بأس به"[7].

---

(1) - الجرح والتعديل (2/ 37).

(2) - النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (3/ 434).

(3) - شرح علل الترمذي (2/ 658).

(4) - بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (4/ 627).

(5) - المعرفة والتاريخ (2/ 684).

(6) - محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي البصري صدوق، مات سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 494)، تهذيب الكمال (26/ 19،20)، تاريخ بغداد (2/ 344،345)، الثقات لابن حبان (9/ 102).

(7) - تاريخ أسماء الثقات (/ 211)، تهذيب التهذيب (9/ 281).

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل النسبي عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ومنهجه في استعمالها:

يمكن تعريف "التَّعْدِيل النِّسبي" بأنَّه: تعديل الرَّاوي نسبيًا مقارنة بغيره من الرواة أو بزيادة لفظة على مصطلح التعديل لتحديد نسبة التعديل مثل "أقل، أكثر، أعظم" أو غير ذلك.

وبالمقارنة يظهر كذب الرُّوَاة، وانتحالهم ما ليس من حديثهم، يتكشف بها كذلك جوانب كثيرة من وهم الرُّوَاة وسهوهم وغلطهم، فيحكم على الرَّاوي بعدم الضبط والإتقان، أو الخلل الكثير، وأيضاً يظهر صدق الرواة وعدالتهم فيحكم على الرواة بالضبط والإتقان، أو الخلل اليسير مع الصدق في اللسان، فيحكم للشيخ باستقامة حديثه، ويحكم بها عند الاختلاف تارة للشيخ وتارة لتلاميذه، ويبرأ منها تارة أخرى لمجيئها عن غيرهم ويُحمّل نتائجها إن خالف الثِّقات وأتى بالمعضلات"[1].

و"المعارضة بين الرِّوايات المختلفة لمعرفة الحديث الصحيح وتمييز الصواب من الخطأ ونَقْدِ الرِّجَالِ، وإنزالهم منازلهم الطبيعية بدأت من عهد النبي– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– وترعرعت وتفرعت واستعملت من قبل المُحَدِّثين النُّقَّاد كافة حتى أصبحت منهجهم العلمي في الأقطار والأزمان، غير أنَّ هذا المنهج توسع كثيرًا بمرور الزمن وتنَّوعت طرقه وأسبابه ونشأت في ظله مناهج أخرى للمقارنات"[2].

وكان الإمام عثمان بن أبي شيبة يلتزم بهذا المنهج العلمي فقد عارض وقابل بين الرُّوَاة في مواطن عديدة وباستخدام مصطلحات وعبارات متعددة، هي: "غيره أثبت منه"، "فلان أثبت من فلان"، "فلان أثبت الناس في فلان"، "لا يجوز عني في الذاكرة"، "أمره أعظم من ذاك فيما يقولون من البصر و الحفظ وصيانة النفس عافاه الله"، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: "ثقة صدوق غيره أثبت منه":

لقد تحدثنا عن عبارة "ثقة صدوق" في مصطلحات التعديل المطلق، لكن أضاف الإمام عثمان عبارة "غيره أثبت منه" فأصبح المصطلح من مصطلحات التَّعْدِيل النسبي الدال على توثيق الراوي، وبمقارنته بغيره هو ثبت لكن أقل من الذي قُرِن به بالتثبت فالثبت كما هو معلوم "من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط".

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في المعارضة والمقابلة بين الرُّوَاة من خلال نقده لهم، ومن ذلك:

- "إسحاق بن منصور الكَوْسَجُ"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق غيره أثبت منه"[4].

---

(1) – يحيى بن معين وكتابه التاريخ (85/1).

(2) – منهج النَّقد عند المحدثين (/66).

(3) – إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ثقة ثبت، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 103)، تهذيب الكمال (2/ 474–477)، تاريخ بغداد (6/ 362،363)، التاريخ الكبير (1/ 404)، رجال مسلم (1/ 50)، المقصد الارشد (1/ 252،253).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (/ 35)، تهذيب التهذيب (1/ 219).

ثانياً: "فلان أثبت من فلان":

مصطلح "فلان أثبت من فلان" من مصطلحات التَّعْدِيل النسبي الدال على توثيق الراوي، وبمقارنته بغيره هو أثبت من الذي قُرِن به بالتثبت.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في المعارضة والمقابلة بين الرُّوَاة من خلال نقده لهم، ومن ذلك:

- "إسماعيل ابن عُلَيّة"(1):

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: ابن علية أثبت من الحمادين –حماد بن سلمة، وحماد بن أُسامة– ولا أقدم عليه أحداً من البصريين(2).

ثالثاً: "أثبت الناس في فلان":

هذا المصطلح بصيغة أفعل التفضيل من مصطلحات التَّعْدِيل النسبي الدال على توثيق الراوي، فالثبت كما هو معلوم "من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط"، لكن الإمام عثمان حدد ذلك وقال "أثبت الناس في فلان".

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في المعارضة والمقابلة بين الرُّوَاة من خلال نقده لهم، ومن ذلك:

- "عُبَيْدُ الله بن عبيدِ الرحمن الأَشْجَعِيُّ"(3):

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان أثبت الناس في الثوري إذا أخرج كتابه"(4).

رابعاً: "لا يجوز عني في الذاكرة":

مصطلح "لا يجوز عني في الذاكرة" من مصطلحات التَّعْدِيل النسبي الدال على توثيق الراوي، وبمقارنته بالإمام عثمان بن أبي شيبة هو ثقة لكن ليس أوثق من الإمام عثمان الذي قَرَن نفسه به ، إما أن يكون مساوياً له وإما أن يكون أقل منه.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في المعارضة والمقابلة بين الرُّوَاة من خلال نقده لهم، ومن ذلك:

---

(1) – إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن علية ثقة حافظ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة وهو بن ثلاث وثمانين. انظر: تقريب التهذيب (/105)، تهذيب الكمال (3/ 23–32)، تاريخ بغداد (229/6–240)، الطبقات الكبرى (7/ 325)، تذكرة الحفاظ (322–323)، المقصد الارشد (1/ 253،254).

(2) – تهذيب التهذيب (1/ 242).

(3) – عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي أبو عبد الرحمن الكوفي ثقة مأمون أثبت الناس كتابا في الثوري، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 373)، تهذيب الكمال (19/ 107–110)، الكاشف (1/ 684)، سير أعلام النبلاء (8/ 514–517).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (165)، تهذيب التهذيب (7/ 32).

- "علي بن عاصم التَّيْمِيُّ"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا يجوز عني في الذاكرة"[2].

خامساً: "أمره أعظم من ذاك فيما يقولون من البصر و الحفظ وصيانة النفس عافاه الله":

مصطلح "أمره أعظم من ذاك فيما يقولون من البصر و الحفظ وصيانة النفس عافاه الله" ونحوه من مصطلحات التعديل النسبي، والتي تدلُّ صراحة على التعديل في الرَّاوي.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك:

- "عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "أمره أعظم من ذاك فيما يقولون من البصر و الحفظ وصيانة النفس عافاه الله"[4].

---

(1) – علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم صدوق يخطئ ويصر ورمي بالتشيع، مات سنة إحدى ومائتين، وقد جاوز التسعين. انظر: تقريب التهذيب (/ 403)، تهذيب الكمال (20/ 504–519)، الطبقات الكبرى (7/ 313)، تاريخ بغداد (11/ 446)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 191)، تذكرة الحفاظ (1/ 316،317)، الكاشف (2/ 42)، سير أعلام النبلاء (9/ 249).

(2) – تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (2/244،245).

(3) – عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب المسند ثقة فاضل متقن، مات سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 311)، تهذيب الكمال (15/ 210–216)، تاريخ بغداد (10/ 29–31)، الثقات لابن حبان (8/ 364)، الكاشف (1/ 567).

(4) – تهذيب الكمال (15/ 214)، تاريخ بغداد (10/ 31).

المبحث الثاني

الرواة المُعَدَّلون عند الإمام عثمان بن أبي شيبة

(دراسةٌ مقارنةُ بين أحكام الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النُّقَّاد)

بعد تتبع عبارات الإمام عثمان بن أبي شيبة ومصطلحاته في تعديل الرواة، يظهر لنا أنه قد عدَّل الكثير من الرواة ، من بلدان متعددة من بلدان العالم الإسلامي.

مع العلم أنَّ أحكام النُّقَّاد في الرَّاوي الواحد قد تتعدد وتختلف أحيانًا، وسأقوم بإبراز هذا التعدد كما سيظهر في هذا المبحث. "وهذا الاختلاف في الحقيقة ظاهرة طبيعية ناتجة عن سبر النُّقَّاد وتتبعهم لأحوال الرُّوَاة، فقد يحكم بعضهم على الرَّاوي بحكم، ثم تتكشف له أمور عن حال ذلك الرَّاوي تجعله يعدل عن رأيه فيه إلى رأي آخر، وقد تختلف أقوال الناقد الواحد في الرَّاوي الواحد لاعتبارات أخرى"[1].

من أراد أن يكون دقيقاً في التعرف على أحوال الرواة، وحال رواياتهم، فيجب عليه أن يبحث في أراء الأئمة النقاد، والمقارنة بينهم، لذلك قال المعلمي اليماني في كيفية البحث عن أحوال الرواة في البند التاسع: "ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل واصطلاحه مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه في الرُّوَاة، واختلاف الرِّوَايَةِ عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره"[2].

وفي هذا المبحث سيتم عرض الرُّوَاة المُعدَّلين عند الإمام عثمان بن أبي شيبة بحسب المصطلحات والعبارات التي قيلت في حَقِّهم، مع المقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، ثم اجتهد بخلاصة القول في الحكم على الرَّاوي.

---

(1) – الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (/525).

(2) – التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (1/ 257،258).

المطلب الأول: الرُّوَاة المُعدّلون بمصطلحات التَّعْدِيل المطلق:

عدَّل الإمام عثمان بن أبي شيبة عددًا من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات التعديل المطلق وعباراته، وهم بحسب الترتيب السابق في مصطلحات التعديل المطلق، على النحو التالي:-

أولاً: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة»، «وثقه»، «كان ثقة»:

1- "المطلب بن زياد الثقفي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[2].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: ثقة[3]، وقال يحيى بن معين: ثقة[4]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[5]، وقال أبو داود: رأيت عيسى بن شاذان يضعفه[6]، وقال في موضع آخر: هو عندي صالح، وقال عيسى بن شاذان: عنده مناكير[7]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[8]، وقال ابن سعد: كان ضعيفًا في الحديث جدًا[9].

وقال ابن عدي: وله أحاديث حسان وغرائب ولم أر له منكرا وأرجو أنه لا بأس به[10]، وقال العجلي: كوفي ثقة[11].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما وهم[12].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وخالفه بعضهم الآخر.

قلت: المطلب بن زياد الثقفي: صدوق.

2- "داود بن عبدالله الجعفري"[13]:

---

(1) - سبق ترجمته (/ 87) حاشية.

(2) - تهذيب التهذيب (10/ 161).

(3) - تهذيب الكمال (28/ 80)، الجرح والتعديل (8/ 360)، سير أعلام النبلاء (8/ 333).

(4) - تهذيب الكمال (28/ 80)، الجرح والتعديل (8/ 360)، لسان الميزان (7/ 390)، سير أعلام النبلاء (8/ 333).

(5) - الجرح والتعديل (8/ 360)، تهذيب الكمال (28/ 80)، الكاشف (2/ 270).

(6) - تهذيب الكمال (28/ 80).

(7) - تهذيب الكمال (28/ 80)، سير أعلام النبلاء (8/ 334).

(8) - الثقات لابن حبان (7/ 506)، تهذيب الكمال (28/ 80).

(9) - الطبقات الكبرى (6/ 387)، تهذيب التهذيب (10/ 161).

(10) - الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 464)، تهذيب التهذيب (10/ 161).

(11) - تهذيب التهذيب (10/ 161).

(12) - تقريب التهذيب (/ 534).

(13) - سبق ترجمته (/ 87) حاشية.

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[1].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وقال أبو حاتم: كان ثقة[2]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: يخطئ[3] وقال أبو يعلى الخليلي القزويني: مقارب الحديث يخطئ أحيانًا[4].

وقال الإمام الذهبي: ثقة نبيل[5]، وقال العقيلي: في حديثه وهم[6].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[7].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وخالفه بعضهم الآخر.

قلت: داود بن عبدالله الجعفري: صدوق.

3- "سليمان بن المغيرة القَيْسِيُّ"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[9].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أيوب السختياني: ليس أحد أحفظ لحديث حميد بن هلال من سليمان بن المغيرة، وقال وهيب بن خالد: كان أيوب يقول لنا خذوا عن سليمان بن المغيرة، وقال أبو داود الطيالسي: حدثنا سليمان بن المغيرة وكان خيارًا من الرجال، وقال معلى بن منصور الرازي: سألت ابن علية عن حفاظ أهل البصرة فذكر سليمان ابن المغيرة، وقال عبد الله بن داود الخُرَيْبِيُّ: ما رأيت بالبصرة أفضل من سليمان بن المغيرة ومرحوم بن عبد العزيز، وقال علي بن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة ثم بعده سليمان بن المغيرة ثم بعده حماد بن زيد، وقال النسائي ثقة[10].

---

(1) – تهذيب الكمال (8/ 410).

(2) – الجرح والتعديل (3/ 417)، تهذيب الكمال (8/ 410)

(3) – الثقات لابن حبان (8/ 235)، تهذيب الكمال (8/ 410).

(4) – تهذيب الكمال (8/ 410)

(5) – الكاشف (1/ 380).

(6) – تهذيب التهذيب (3/ 165).

(7) – تقريب التهذيب (/ 199).

(8) – سبق ترجمته (/ 88) حاشية.

(9) – تهذيب التهذيب (4/ 194).

(10) – تهذيب الكمال (12/ 71،72)، الجرح والتعديل (4/ 144)، سير أعلام النبلاء (7/ 418،419).

وقال شعبة: سليمان بن المغيرة سيد أهل البصرة[1]، وقال أحمد بن حنبل: ثبت ثبت[2]، وقال يحيى بن معين ثقة ثقة[3]، وقال محمد بن سعد كان ثقة ثبتا[4].

وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال العجلي ثقة[6].

وقال سليمان بن حرب: حدثنا سليمان بن المغيرة الثقة المأمون، وقال عبدالله بن مسلمة بن قعنب: ما رأيت بصريا أفضل منه، ووثقه ابن نمير، وقال البزار كان من ثقات أهل البصرة[7].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثقة[8].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: سليمان بن المغيرة القَيْسِيُّ: ثقة حافظ.

4- "طلحة بن يحيى الأنصاري"[9]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[10].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: مقارب الحديث[11]، وقال يحيى بن معين ثقة[12]، وقال أبو داود لا بأس به، وقال يعقوب بن شيبة شيخ ضعيف جدًا ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه[13].

وقال أبو حاتم ليس بقوي[14]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[15].

---

(1) – تهذيب الكمال (12/ 71)، طبقات الحفاظ (/ 100)، الجرح والتعديل (4/ 144)، الكاشف (1/ 464).

(2) – تهذيب الكمال (12/ 72)، الجرح والتعديل (4/ 144)، الكاشف (1/ 464)

(3) – تهذيب الكمال (12/ 72)، الجرح والتعديل (4/ 144)، تقريب التهذيب (/ 254).

(4) – الطبقات الكبرى (7/ 280)، تهذيب الكمال (12/ 72)، الجرح والتعديل (4/ 144).

(5) – الثقات لابن حبان (6/ 390)، تهذيب التهذيب (4/ 194)

(6) – الثقات للعجلي (1/ 430)، تهذيب التهذيب (4/ 194).

(7) – تهذيب التهذيب (4/ 194).

(8) – تقريب التهذيب (/ 254).

(9) – سبق ترجمته (/ 88) حاشية.

(10) – انظر: تهذيب الكمال (13/ 445)، تاريخ بغداد (9/ 347).

(11) – تهذيب الكمال (13/ 445)، تاريخ بغداد (9/ 348)، الكاشف (1/ 515).

(12) – تهذيب الكمال (13/ 445)، الجرح والتعديل (4/ 482)،تاريخ بغداد (9/ 348)، الكاشف (1/ 515)، من تكلم فيه وهو موثق (/ 103).

(13) – تهذيب الكمال (13/ 445)، تاريخ بغداد (9/ 348)

(14) – الجرح والتعديل (4/ 482)، تهذيب الكمال (13/ 445)، من تكلم فيه وهو موثق (/ 103).

(15) – الثقات لابن حبان (8/ 325،326)، تهذيب الكمال (13/ 445).

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم[1].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وخالفه بعضهم الآخر.

قلت: طلحة بن يحيى الأنصاري: ليس بالقوي.

5- "عقبة بن خالد السكوني"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[3].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عقبة بن خالد قلت هو ثقة قال أرجو إن شاء الله، وقال أبو حاتم: من الثقات صالح الحديث لا بأس به[4].

وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو بكر الجارودي: شيخ كوفي صاحب حديث، وقال أبو سعيد الأشج: حدثنا عقبة بن خالد وما تعلمت ألفاظ الحديث إلا منه[5].

وذكره بن حبان في كتاب الثقات[6].

وقال الحافظ بن حجر: صدوق صاحب حديث[7].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه، وخالفه البعض.

قلت: عقبة بن خالد السكوني: صدوق.

6- "علي بن غراب الفزاري"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[9].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: ليس لي به خبرة سمعت منه مجلسا واحدا كان يدلس ما أراه إلا كان صدوقًا[10]،

---

(1) - تقريب التهذيب (/ 283).

(2) - سبق ترجمته (/ 88) حاشية.

(3) - تهذيب التهذيب (7/ 213).

(4) - الجرح والتعديل (6/ 310)، تهذيب الكمال (20/ 196،197).

(5) - تهذيب الكمال (20/ 197).

(6) - الثقات لابن حبان (7/ 248)، تهذيب الكمال (20/ 197).

(7) - تقريب التهذيب (/ 394).

(8) - سبق ترجمته (/ 88) حاشية.

(9) - تهذيب التهذيب (7/ 325).

(10) - فتح الباب في الكنى والألقاب (/ 227)، تهذيب الكمال (21/ 92)، الجرح والتعديل (6/ 200)، تاريخ بغداد (12/ 45)،الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 197).

وقال في موضع آخر: كان حديثه حديث أهل الصدق[1].

وقال يحيى بن معين: هو المسكين صدوق[2]، وقال مرة: لم يكن بعلي بن غراب بأس ولكنه كان يتشيع[3]، قال مرة أخرى: علي بن غراب ثقة[4].

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كان علي بن غراب يعرفونه بالسماع وله أحاديث منكرة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال يحيى بن معين: ظلمه الناس حين تكلموا فيه، وقال مرة: هو صدوق، وقال أبو زرعة: علي بن غراب هو صدوق عندي وأحب إلي من علي بن عاصم[5].

وقال أبو داود: ضعيف ترك الناس حديثه[6]، وقال عيسى بن يونس: كان يطلب الحديث وعليه قباء أسود وهو ضعيف وأنا لا أكتب حديثه[7].

وقال النسائي: ليس به بأس وكان يدلس[8]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ساقط[9]، قال الحافظ أبو بكر الخطيب: أظن إبراهيم طعن عليه لأجل مذهبه فإنه كان يتشيع وأما روايته فقد وصفوه بالصدق، وقال الدارقطني: يعتبر به[10].

وقال بن حبان: حدث بالأشياء الموضوعة فبطل الاحتجاج به وكان غاليا في التشيع[11]، وقال أبو أحمد بن عدي: له غرائب وأفراد وهو ممن يكتب حديثه[12].

وقال ابن سعد: كان صدوقاً، وفيه ضعف، وصحب يعقوب بن داود يعني وزير المهدي فتركه الناس[13].

وقال الحسين بن إدريس: سألت محمد بن عبدالله بن عمار عن علي بن غراب فقال: كان صاحب حديث بصيراً به، قلت: أليس هو ضعيفاً قال: إنه كان يتشيع ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب

---

(1) – تهذيب الكمال (21/ 92)، تاريخ بغداد (12/ 45).

(2) – تهذيب الكمال (21/ 93)، تاريخ بغداد (12/ 46)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 205)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 177).

(3) – تهذيب الكمال (21/ 93)، الجرح والتعديل (6/ 200)، تاريخ بغداد (12/ 46).

(4) – تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 269)، تهذيب الكمال (21/ 93)، تاريخ بغداد (12/ 46)، الكاشف (2/ 45)

(5) – تهذيب الكمال (21/ 93،94)، الجرح والتعديل (6/ 200).

(6) – تهذيب الكمال (21/ 94)، تاريخ بغداد (12/ 46)، الكاشف (2/ 45).

(7) – تهذيب الكمال (21/ 94).

(8) – تهذيب الكمال (21/ 94)، تاريخ بغداد (12/ 46).

(9) – تهذيب الكمال (21/ 94)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 197)، تاريخ بغداد (12/ 46).

(10) – تهذيب الكمال (21/ 95)، تاريخ بغداد (12/ 46).

(11) – تهذيب الكمال (21/ 95)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 197).

(12) – الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 206)، تهذيب الكمال (21/ 95).

(13) – الطبقات الكبرى (6/ 391)، تهذيب التهذيب (7/ 325).

حديث بعد أن لا يكون كذاباً للتشيع أو القدر، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله، ولو كان أفضل من فتح يعني الموصلي، وقال بن قانع كوفي شيعي ثقة[1].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ليس هو بقوي[2].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق وكان يدلّس ويتشيع[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وخالفه البعض.

قلت: علي بن غراب الفزاري: صدوق.

7- "يوسف بن صهيب الكندي"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة"[5].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: ثقة[6]، وقال أبو حاتم: لا بأس به[7]،وقال أبو داود: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس،[8] وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[9].

وقال أبو نعيم: حدثنا يوسف بن صهيب وهو ثقة[10].

وقال الإمام الذهبي: ثقة[11].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[12].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: يوسف بن صهيب الكندي: ثقة.

---

(1) – تهذيب التهذيب (7/ 325).

(2) – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 177)، تاريخ بغداد (12/ 46)،الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 205).

(3) – تقريب التهذيب (/ 404).

(4) – سبق ترجمته (/ 88) حاشية.

(5) – تهذيب التهذيب (11/ 365)، تاريخ أسماء الثقات (/ 266).

(6) – تهذيب الكمال (32/ 433)، الجرح والتعديل (9/ 224).

(7) – الجرح والتعديل (9/ 224)، تهذيب الكمال (32/ 433).

(8) – تهذيب الكمال (32/ 433).

(9) – الثقات لابن حبان (7/ 635)، تهذيب الكمال (32/ 433).

(10) – تهذيب التهذيب (11/ 365).

(11) – الكاشف (2/ 399).

(12) – تقريب التهذيب (/ 611).

8- "أشعث بن عبد الملك الحُمْرَانِيُّ"[(1)]:

"وثقه" عثمان بن أبي شيبة[(2)].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن سعيد القطان: أشعث بن عبد الملك هو عندي ثقة مأمون[(3)]، وقال مرة: لم أدرك أحداً من أصحابنا هو أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك ولا أدركت أحدًا من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت منه[(4)].

وقال أبو بكر بن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد: لم ألق أحدًا يحدث عن الحسن أثبت من أشعث ابن عبد الملك، قلت: فيزيد بن إبراهيم، فقال: لم ألق أنا أثبت منه[(5)].

وقال يحيى بن سعيد في موضع آخر: أشعث بن عبد الملك أحب إلينا من أشعث بن سوار وقال البخاري كان يحيى بن سعيد وبشر بن المفضل يثبتون الأشعث الحمراني[(6)]، وقال أحمد بن حنبل: أشعث بن عبد الملك أحمد في الحديث من أشعث بن سوار[(7)].

وقال يحيى بن معين: أشعث ثقة[(8)]، و قال النسائي: ثقة[(9)]، وقال أبو زرعة: صالح[(10)]، وقال أبو حاتم: لا بأس به وهو أوثق من أشعث الحداني وأثبت من أشعث بن سوار[(11)].

وقال أبو أحمد بن عدي: له روايات عن الحسن، وابن سيرين، وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق، وهو خير من أشعث بن سوار بكثير[(12)].

---

(1) – سبق ترجمته (/ 88) حاشية.

(2) – تهذيب التهذيب (1/ 313).

(3) – الجرح والتعديل (2/ 275)، تاريخ أسماء الثقات (/ 36)، تهذيب الكمال (3/ 279)، سير أعلام النبلاء (6/ 278).

(4) – تهذيب الكمال (3/ 280)، الجرح والتعديل (2/ 275)، سير أعلام النبلاء (6/ 278).

(5) – تهذيب الكمال (3/ 280)، التاريخ الكبير (1/ 431)، الثقات لابن حبان (6/ 62)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 370).

(6) – التاريخ الكبير (1/ 431)، تهذيب الكمال (3/ 280)، الجرح والتعديل (2/ 275).

(7) – تهذيب الكمال (3/ 280)، الجرح والتعديل (2/ 275).

(8) – تاريخ ابن معين رواية الدوري (4/ 80)، تهذيب الكمال (3/ 284)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 367)، الجرح والتعديل (2/ 275)، تاريخ أسماء الثقات (/ 36).

(9) – تهذيب الكمال (3/ 285)، سير أعلام النبلاء (6/ 278).

(10) – الجرح والتعديل (2/ 275)، تهذيب الكمال (3/ 285).

(11) – الجرح والتعديل (2/ 275)، تهذيب الكمال (3/ 285)، سير أعلام النبلاء (6/ 278).

(12) – الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 370)، تهذيب الكمال (3/ 285).

وقال الدارقطني: أشعث ثقة[1]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان فقيهًا متقنًا[2]، وقال العكري: كان ثبتاً ثقة حافظاً[3].

وقال الإمام الذهبي: أشعث بن عبد الملك الحمراني صاحب الحسن ثقة هو أجل الأشاعثة[4]، وقال مرة: ما علمت أحدًا ليّنه[5].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه[6].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: أشعث بن عبد الملك الحُمْرَانِيُّ: ثقة ثبت.

9- "زيد بن الحُباب العُكْلي"[7]:

"وثقة" عثمان بن أبي شيبة[8].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: كان صاحب حديث كيسا[9]، وقال في موضع آخر: زيد بن الحباب كان صدوقًا[10].

وقال يحيى بن معين: ثقة[11]، وقال في موضع آخر: كان يقلب حديث الثوري ولم يكن به بأس، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[12]، وقال علي بن المديني: ثقة[13].

وقال أبو حاتم: صدوق صالح[14]، ومرة: وثقه[15]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير[16].

---

(1) - العلل للدارقطني (8/ 124)، تهذيب الكمال (3/ 285)، سير أعلام النبلاء (6/ 280).

(2) - الثقات لابن حبان (6/ 62).

(3) - شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 211).

(4) - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (/ 68).

(5) - سير أعلام النبلاء (6/ 278).

(6) - تقريب التهذيب (/ 113).

(7) - سبق ترجمته (/ 89) حاشية.

(8) - تهذيب التهذيب (3/ 348).

(9) - تهذيب الكمال (10/ 45)، طبقات الحفاظ (/ 153)، سير أعلام النبلاء (9/ 394).

(10) - تهذيب الكمال (10/ 46)، تاريخ بغداد (8/ 443).

(11) - تهذيب الكمال (10/ 45)، الجرح والتعديل (3/ 561)، تاريخ بغداد (8/ 443).

(12) - تهذيب الكمال (10/ 46،45)، تاريخ بغداد (8/ 443).

(13) - تهذيب الكمال (10/ 45)، الجرح والتعديل (3/ 561)، سير أعلام النبلاء (9/ 394)، لسان الميزان (7/ 511).

(14) - الجرح والتعديل (3/ 561)، تهذيب الكمال (10/ 46).

(15) - لسان الميزان (7/ 511).

(16) - الثقات لابن حبان (8/ 250)، تهذيب التهذيب (3/ 348).

وقال عبيد الله القواريري: كان أبو الحسين العكلي ذكيا حافظا عالما لما يسمع، ووثقة أبو جعفر السبتي، وأحمد ابن صالح العجلي زاد وكان معروفا بالحديث صدوقا، وقال ابن قانع: كوفي صالح، وقال الدارقطني وابن ماكولا: ثقة، وقال ابن يونس في تاريخ الغرباء: كان جوّالًا في البلاد في طلب الحديث وكان حسن الحديث[1].

وقال ابن عدي: له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين عن أحاديثه عن الثوري: إنما له أحاديث عن الثوري يستغرب بذلك الإسناد، وبعضها ينفر برفعه، والباقي عن الثوري وغير الثوري مستقيمة كلها[2].

وقال الإمام الذهبي: لم يكن به بأس قد يهم[3].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ في حديث الثوري[4].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: زيد بن الحُباب العُكْلي: ثقة.

10- "سلمة بن نُبيط الأشجعي"[5]:

"وثقة" عثمان بن أبي شيبة[6].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال يحيى بن معين: ثقة وقال محمد بن عبد الله بن نمير من الثقات كان يفتخر به أبو نعيم، وقال أبو حاتم صالح ما به بأس[7].

وكان وكيع يفتخر به يقول: حدثنا سلمة بن نبيط وكان ثقة[8]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[9].

وقال النسائي: ثقة، وقال أبو داود: أبو فراس ثقة[10]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[11]، وقال البخاري يقال اختلط بآخره[12]، وقال الإمام الذهبي: ثقة[1].

---

(1) - تهذيب التهذيب (3/ 348).

(2) - الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 209)، تهذيب التهذيب (3/ 348).

(3) - الكاشف (1/ 415).

(4) - تقريب التهذيب (/ 222).

(5) - سبق ترجمته (/ 89) حاشية.

(6) - تهذيب التهذيب (4/ 140).

(7) - الجرح والتعديل (4/ 173)، تهذيب الكمال (11/ 321).

(8) - تاريخ أسماء الثقات (/ 102)، الجرح والتعديل (4/ 173)، تهذيب الكمال (11/ 321).

(9) - الثقات للعجلي (1/ 421)، تهذيب الكمال (11/ 321).

(10) - تهذيب الكمال (11/ 321).

(11) - الثقات لابن حبان (4/ 317)، تهذيب الكمال (11/ 321).

(12) - تهذيب التهذيب (4/ 140).

(1) - الكاشف (1/ 454).

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[1].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: سلمة بن نُبيط الأشجعي: ثقة.

11- "هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسي"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان ثقة"[3].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال سعيد بن أبي عَرُوبة: ما رأيت، أو ما كان أحداً أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام، وقال إسماعيل بن عُليّة: كنا لا نَعُد هشام بن حسان في الحسن شيئا، وقال موسى بن أيوب النصيبي: حدثنا مِخْلِد بن الحسين عن هشام: أنه كان إذا حدث عن ابن سيرين سرده سردا كما سمعه، وإن كان ابن سيرين يرسل فيه يرسل فيه هشام في حديث ابن سيرين خاصة، وقال يحيى بن سعيد القطان: هشام بن حسان في ابن سيرين أحب إلي من عاصم الأحول، وخالد الحذاء، وقال علي بن المديني: أما حديث هشام عن محمد فصحاح، وهشام ثبت، وقال ابن عيينة: لقد أتى هشام أمرًا عظيمًا بروايته عن الحسن قيل لنعيم بن حماد لم ؟ قال: لأنه كان صغيرًا[4]، وقال مرة: كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن[5].

وقال إبراهيم بن المغيرة المروزي: قلت لهشام بن حسان أخرج إليَّ بعض كتبك قال: ليس لي كتب، وقال حجاج بن المنهال: كان حماد بن سلمة لا يختار على هشام في حديث ابن سيرين أحدًا[6].

وقال علي بن المديني كان يحيى بن سعيد وكبار أصحابنا يثبتون هشام بن حسان[7]، وكان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء[8].

وقال شعبة: كان خشبيا ولم يكن يحفظ[9]، وقال يحيى بن معين: كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان عن عطاء ومحمد والحسن[10].

---

(1) - تقريب التهذيب (/ 248).

(2) - سبق ترجمته (/ 89) حاشية.

(3) - تهذيب التهذيب (11/ 35).

(4) - تهذيب الكمال (30/ 185-187)، الجرح والتعديل (9/ 54،55)، سير أعلام النبلاء (6/ 356-358).

(5) - شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 213)، تهذيب الكمال (30/ 185)، الجرح والتعديل (9/ 54)، سير أعلام النبلاء (6/ 357).

(6) - تهذيب الكمال (30/ 185،186)، أعلام النبلاء (6/ 357،358).

(7) - تهذيب الكمال (30/ 187)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 214)، سير أعلام النبلاء (6/ 358).

(8) - لسان الميزان (7/ 418)، تهذيب الكمال (30/ 187)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 214)، سير أعلام النبلاء (6/ 358).

(9) - تهذيب الكمال (30/ 188)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (/ 174)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 214)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 112)، سير أعلام النبلاء (6/ 359).

(10) - الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 113)، تهذيب الكمال (30/ 189)، سير أعلام النبلاء (6/ 359).

وقال أحمد بن حنبل: صالح، وهشام أحب إلي من أشعث[1]، وقال مرة: لا بأس به وما تكاد تنكر عليه شيئا إلا وجدت غيره قد رواه[2]، وقال يحيى بن معين لا بأس به[3].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين فقلت: هشام بن حسان أحب إليك أو جرير بن حازم فقال: هشام أحب إلي قلت: فهشام أحب إليك في ابن سيرين أو يزيد بن إبراهيم قال: كلاهما ثقتان[4]، وقال عثمان أيضاً: سمعت أبا الوليد الطيالسي يقول: يزيد بن إبراهيم أثبت عندنا من هشام بن حسان[5].

وقال العجلي بصري ثقة حسن الحديث يقال إن عنده ألف حديث حسن ليست عند غيره[6]، وقال أبو حاتم كان صدوقا وكان يتثبت في رفع الأحاديث عن محمد بن سيرين وقال أيضا يكتب حديثه[7]

وذكره ابن حبان في الثقات[8]، وقال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله تعالى كثير الحديث، وقال أبو داود إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل[9]، وقال ابن عدي أحاديثه مستقيمة ولم أر في حديثه منكرًا وهو صدوق[10].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما[11].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: هشام بن حسان الأزدي: ثقة.

12- "عمر بن عبد الرحمن الأبَّار"[12]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان ثقة"[13].

---

(1) – تهذيب الكمال (30/ 190)، الجرح والتعديل (9/ 55)، سير أعلام النبلاء (6/ 360).

(2) – تهذيب الكمال (30/ 190)، سير أعلام النبلاء (6/ 360).

(3) – تهذيب الكمال (30/ 190)، الجرح والتعديل (9/ 55)، سير أعلام النبلاء (6/ 360).

(4) – الجرح والتعديل (9/ 55)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 223)، تهذيب الكمال (30/ 191)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 113).

(5) – تهذيب الكمال (30/ 191)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 113)، سير أعلام النبلاء (6/ 360).

(6) – الثقات للعجلي (2/ 328)، تهذيب الكمال (30/ 191)، سير أعلام النبلاء (6/ 360).

(7) – الجرح والتعديل (9/ 55)، تهذيب الكمال (30/ 192،191)، سير أعلام النبلاء (6/ 360).

(8) – الثقات لابن حبان (7/ 566)، تهذيب التهذيب (11/ 35).

(9) – تهذيب التهذيب (11/ 35).

(10) – الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 113)، تهذيب التهذيب (11/ 35).

(11) – تقريب التهذيب (/ 572).

(12) – سبق ترجمته (/ 89) حاشية.

(13) – تهذيب الكمال (21/ 428)، تاريخ بغداد (11/ 191)، تاريخ أسماء الثقات (/ 134).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: ما كان به بأس[1]، وقال يحيى بن معين: ثقة[2]، وقال محمد بن سعد: كان ثقة من أهل الكوفة[3].

وقال النسائي: ليس به بأس[4]، وقال الدارقطني: ثقة[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: هو صدوق[7].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق وكان يحفظ[8].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: عمر بن عبد الرحمن الأَبَّار: ثقة صدوق.

13- " حُبَيِّبُ بْنُ حَبِيبٍ الْكُوفِيُّ"[9]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان ثقة"[10].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

تركه ابن المبارك[11]، وقال أبو زرعه واهي الحديث[12].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن حبيب بن حبيب فقال من يروي عنه قلت بن أبي شيبة فقال لا أعرفه[13].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

خالف النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: حُبَيِّبُ بْنُ حَبِيبٍ الْكُوفِيُّ: ضعيف.

---

(1) – تهذيب الكمال (21/ 427)، تاريخ بغداد (11/ 191)، الكاشف (2/ 65).

(2) – الجرح والتعديل (6/ 121)، تهذيب الكمال (21/ 428)، تاريخ بغداد (11/ 191).

(3) – الطبقات الكبرى (7/ 329)، تهذيب الكمال (21/ 428)، تاريخ بغداد (11/ 191).

(4) – تهذيب الكمال (21/ 428).

(5) – تهذيب الكمال (21/ 428)، تاريخ بغداد (11/ 191).

(6) – الثقات لابن حبان (7/ 189)، تهذيب التهذيب (7/ 417).

(7) – الجرح والتعديل (6/ 121)، تهذيب التهذيب (7/ 417).

(8) – تقريب التهذيب (/ 415).

(9) – سبق ترجمته (/ 89) حاشية.

(10) – الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 415)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم (3/ 56).

(11) – الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 415)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 190).

(12) – الجرح والتعديل (3/ 309)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 190).

(13) – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 93)، الجرح والتعديل (3/ 309)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 415).

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة صدوق»، «ثقة صادق»:

1- "خالد بن مخلد القَطَواني"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق"[2].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: له أحاديث مناكير[3]، وقال يحيى بن معين: ما به بأس[4]، وقال أبو حاتم يكتب حديثه[5]، وقال أبو داود: صدوق ولكنه يتشيع[6].

وقال أبو أحمد بن عدي: هو من المكثرين في محدثي الكوفة وهو عندي ان شاء الله لا بأس به[7]، وقال في موضع آخر: بعد أن ساق له أحاديث لم أجد في حديثه أُنكر مما ذكرته ولعلها تَوَهُم منه أو حملاً على حفظه[8].

وقال ابن سعد: كان متشيعًا منكر الحديث مفرطا في التشيع وكتبوا عنه للضرورة[9]، وقال العجلى: ثقة فيه قليل تشيع وكان كثير الحديث[10].

وقال صالح بن محمد جزرة: ثقة في الحديث إلا أنه كان متهمًا بالغلو، وقال أبي حاتم: أحاديث مناكير ويكتب حديثه، وقال الازدي: في حديثه بعض المناكير وهو عندنا في عداد أهل الصدق، وذكره الساجى والعقيلي في الضعفاء[11].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يكره أن يقال له القطواني[12].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يتشيع وله أفراد[13].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وخالفه البعض.

قلت: خالد بن مخلد القَطَواني: لا بأس به.

---

(1) - سبق ترجمته (/ 90) حاشية.

(2) - تهذيب التهذيب (3/ 102).

(3) - تهذيب الكمال (8/ 165)، الجرح والتعديل (3/ 354)، الكاشف (1/ 368)، ميزان الاعتدال (2/ 425).

(4) - تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 104)، تهذيب الكمال (8/ 165)، الجرح والتعديل (3/ 354)، ميزان الاعتدال (2/ 425).

(5) - الجرح والتعديل (3/ 354)، تهذيب الكمال (8/ 165)، ميزان الاعتدال (2/ 425).

(6) - تهذيب الكمال (8/ 165)، الكاشف (1/ 368)، ميزان الاعتدال (2/ 425).

(7) - الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 35)، تهذيب الكمال (8/ 166)، ميزان الاعتدال (2/ 425).

(8) - الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 35)، تهذيب التهذيب (3/ 101).

(9) - الطبقات الكبرى (6/ 406)، تهذيب التهذيب (3/ 102،101)، ميزان الاعتدال (2/ 425).

(10) - الثقات للعجلي (1/ 331)، تهذيب التهذيب (3/ 102).

(11) - تهذيب التهذيب (3/ 102).

(12) - الثقات لابن حبان (8/ 224)، تهذيب التهذيب (3/ 102).

(13) - تقريب التهذيب (/ 190).

2- "يونس بن خباب الأسيدي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق"[2].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن سعيد القطان: ما تعجبنا الرواية عن يونس بن خباب[3]، وقال في موضع آخر: كان كذابًا[4].

وقال أحمد بن حنبل: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن يونس بن خباب[5]، وقال في موضع آخر: كان خبيث الرأي[6].

وقال يحيى بن معين: لا شيء[7]، وقال مرة: يونس بن خباب رجل سوء كان يشتم عثمان بن عفان[8]، وقال في موضع آخر: ضعيف[9]، وقال في موضع آخر: كان ثقة وكان يشتم عثمان[10].

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني كذاب مفتري[11]، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بالقوي[12]، وقال البخاري: منكر الحديث[13].

وقال أبو داود: يونس بن خباب شتام لأصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم، وقال في موضع آخر: وقد رأيت أحاديث شعبة عنه مستقيمة وليس الرافضة كذلك، وقال النسائي: ليس بالقوي مختلف فيه، وقال في موضع آخر: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: إبراهيم بن مهاجر ليس بالقوي في الحديث وكذلك يونس بن خباب[14]، وقال في موضع آخر: ضعيف[15].

وقال ابن حبان لا تحل الرواية عنه، وقال الدارقطني كان رجل سوء فيه شيعية مفرطة كان يسب عثمان[16].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 90) حاشية.

(2) - تهذيب التهذيب (11/ 385)، تاريخ أسماء الثقات (/ 263).

(3) - الجرح والتعديل (9/ 238)، تهذيب الكمال (32/ 505)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 173).

(4) - ميزان الاعتدال (7/ 314)، تهذيب التهذيب (11/ 385).

(5) - تهذيب الكمال (32/ 505)، الجرح والتعديل (9/ 238)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 173).

(6) - تهذيب التهذيب (11/ 385).

(7) - تهذيب الكمال (32/ 506)، الجرح والتعديل (9/ 238)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 172)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 224).

(8) - تهذيب الكمال (32/ 506)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 173)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 224).

(9) - تهذيب الكمال (32/ 506)، ميزان الاعتدال (7/ 314)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 173).

(10) - تهذيب التهذيب (11/ 385).

(11) - أحوال الرجال (/ 48)، تهذيب الكمال (32/ 506)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 173).

(12) - الجرح والتعديل (9/ 238)، تهذيب الكمال (32/ 506).

(13) - تهذيب الكمال (32/ 506)، ميزان الاعتدال (7/ 314)، الكاشف (2/ 403).

(14) - تهذيب الكمال (32/ 506).

(15) - الضعفاء والمتروكون (/ 106)، ميزان الاعتدال (7/ 314)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 173).

(16) - تهذيب التهذيب (11/ 385)، ميزان الاعتدال (7/ 314)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 224).

وقال الساجي: صدوق في الحديث تكلموا فيه من جهة رأيه السوء، وقال الحاكم أبو أحمد تركه يحيى وعبد الرحمن واحسنا في ذلك لأنه كان يشتم عثمان ومن سب أحدا من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه، وقال العقيلي كان يغلو في الرفض، وقال يعقوب بن سفيان ومشتهر عنه أنه كان يتناول عثمان[1]، وقال العجلي شيعي غال[2].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ ورمي بالرفض[3].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

خالف أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي ووافقه البعض.

قلت: يونس بن خباب الأسيدي: ليس بالقوي.

3- "خالد بن يزيد بن أبي مالك"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صادق"[5].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: خالد بن يزيد بن أبي مالك ليس بشيء[6]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء[7]، وقال في موضع آخر: ضعيف[8].

وقال النسائي: ليس بثقة[9]، وقال الدارقطني: ضعيف[10]، وقال دحيم: صاحب فتيا، وقال أحمد بن صالح المصري وأبو زرعة الدمشقي: ثقة[11].

---

(1) – تهذيب التهذيب (11/ 385).

(2) – الثقات للعجلي (2/ 377)، تهذيب التهذيب (11/ 386).

(3) – تقريب التهذيب (/ 613).

(4) – سبق ترجمته (/ 90) حاشية.

(5) – تاريخ أسماء الثقات (/ 76).

(6) – تهذيب الكمال (8/ 197)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 10)، ميزان الاعتدال (2/ 431)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 251).

(7) – تهذيب الكمال (8/ 198)، تاريخ جرجان (/ 557)، الكامل في ضعفاء الرجال غ (3/ 11)، ميزان الاعتدال (2/ 431)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 251).

(8) – تهذيب الكمال (8/ 198)، تاريخ جرجان (/ 557)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 11)، ميزان الاعتدال (2/ 431)، سير أعلام النبلاء (9/ 413).

(9) – الضعفاء والمتروكون للنسائي (/ 36)، تهذيب الكمال (8/ 198)، الكامل في ضعفاء الرجال غ (3/ 11)، ميزان الاعتدال (2/ 431)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 251).

(10) – تهذيب الكمال (8/ 198)، ميزان الاعتدال (2/ 431)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 251)، سير أعلام النبلاء (9/ 413).

(11) – تهذيب الكمال (8/ 198)، ميزان الاعتدال (2/ 431).

وقال ابن حبان: هو من فقهاء الشام كان صدوقًا في الرواية، ولكنه كان يخطئ كثيرًا، وفي حديثه مناكير لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد عن أبيه، وما أقربه ممن ينسبه إلى التعديل، وهو ممن استخير الله فيه[1].

وقال أبو حاتم: يروي أحاديث مناكير[2]، وقال ابن عدي لم أر له إلا ما يحتمل أو يرويه عن ضعيف يكون البلاء من الضعيف لا منه[3].

وأحمد بن صالح العجلي وثقه[4]، وقال أبو زرعة: لا بأس به[5].

وقال أبو داود: ضعيف، وقال مرة: كان بدمشق رجل يقال له خالد بن يزيد متروك الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: هو ضعيف، وذكره ابن الجارود والساجي والعقيلي في الضعفاء[6].

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف مع كونه كان فقيها وقد اتهمه بن معين[7].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي ووافقه البعض.

قلت: خالد بن يزيد بن أبي مالك: **ضعيف.**

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم»:

1- "طَلْقُ بن غَنَّام النَّخْعِيُّ"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم"[9].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو داود: صالح[10]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[11]، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا وكان عنده أحاديث[12].

وقال العجلي: ثقة[13]، وقال محمد بن عبدالله بن نمير والدار قطني ثقة، وقال أبو محمد بن حزم وحده ضعيف[14].

---

(1) - تهذيب الكمال (8/ 198).

(2) - الجرح والتعديل (3/ 359)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 251).

(3) - الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 12)، تهذيب الكمال (8/ 199)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 251).

(4) - تاريخ جرجان (/ 557)، تهذيب التهذيب (3/ 110).

(5) - الجرح والتعديل (3/ 359).

(6) - تهذيب التهذيب (3/ 110).

(7) - تقريب التهذيب (/ 191).

(8) - سبق ترجمته (/ 91) حاشية.

(9) - تاريخ أسماء الثقات (/ 122)، تهذيب التهذيب (5/ 30).

(10) - تهذيب الكمال (13/ 458)، سير أعلام النبلاء (10/ 240).

(11) - الثقات لابن حبان (8/ 327)، تهذيب الكمال (13/ 458).

(12) - الطبقات الكبرى (6/ 405)، تهذيب التهذيب (5/ 30)، سير أعلام النبلاء (10/ 240).

(13) - الثقات للعجلي (1/ 482)، تهذيب التهذيب (5/ 30).

(14) - تهذيب التهذيب (5/ 30).

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[1].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: طَلْقُ بن غَنَّام النَّخْعِيُّ: ثقة.

رابعاً: الرواة الذين قال فيهم: «صدوق ثقة»:

1- "جعفر بن زياد الاحمر"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة"[3].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وقال يحيي بن معين: ثقة وكان من الشيعة[4]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سئل يحيي بن معين عن جعفر الأحمر فقال بيده لم يثبته ولم يضعفه، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: مائل عن الطريق، وقال أبو داود: صدوق شيعي[5].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: ليس عندهم بحجة كان رجلاً صالحًا كوفيًا وكان يتشيع[6]، وقال أبو زرعة صدوق[7].

وقال النسائي ليس به بأس[8]، وقال يعقوب الفسوي: كوفي ثقة[9]، وقال ابن عدي: هو صالح في رواية الكوفيين شيعي[10].

وقال العجلي: كوفي ثقة[11]، وقال ابن حبان: في الضعفاء كثير الرواية عن الضعفاء وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها شيء[12]، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال الازدي: مائل عن القصد فيه تحامل وشيعية غالية وحديثه مستقيم[13].

---

(1) - تقريب التهذيب (/ 283).

(2) - سبق ترجمته (/ 91) حاشية.

(3) - تاريخ أسماء الثقات (/ 55)، تهذيب التهذيب (2/ 80).

(4) - تهذيب الكمال (5/ 40)، الجرح والتعديل (2/ 480)، تاريخ بغداد (7/ 151)، ميزان الاعتدال (2/ 133).

(5) - تهذيب الكمال (5/ 41،40)، تاريخ بغداد (7/ 151)، ميزان الاعتدال (2/ 133).

(6) - تهذيب الكمال (5/ 40)، تاريخ بغداد (7/ 151).

(7) - تهذيب الكمال (5/ 40)، الجرح والتعديل (2/ 480).

(8) - تهذيب الكمال (5/ 41،40).

(9) - تهذيب التهذيب (2/ 80)، تاريخ بغداد (7/ 151)، تهذيب الكمال (41/5).

(10) - الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 142)، ميزان الاعتدال (2/ 133)، تهذيب التهذيب (2/ 80).

(11) - الثقات للعجلي (1/ 268)، تهذيب التهذيب (2/ 80).

(12) - المجروحين لابن حبان (1/ 250) حاشية ، تهذيب التهذيب (2/ 80)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1/ 171).

(13) - تهذيب التهذيب (2/ 80).

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يتشيع[1].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: جعفر بن زياد الاحمر: صدوق.

2- "هُرَيْم بن سفيان البَجَلي"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة"[3].

– أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة[4]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[5]، وقال البزار: صالح الحديث ليس بالقوي، وقال الدارقطني صدوق[6].

وقال العجلي: كوفي ثقة[7]، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله[8]، وقال ابن شاهين: هريم بن سفيان البجلي صالح الحديث[9].وقال الإمام الذهبي: ثبت[10].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق[11].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: هُرَيْم بن سفيان البَجَلي: ثقة.

خامساً: الرواة الذين قال فيهم: «بخ بخ ثقة صدوق»، «ثقة صدوق ليتني كنت كتبت عنه وليس به بأس»:

1- "الحسين بن علي بن الجُعْفِيُّ"[12]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "بخ بخ ثقة صدوق"[13].

---

(1) – تقريب التهذيب (/ 140).

(2) – سبق ترجمته (/ 91) حاشية.

(3) – تهذيب التهذيب (11/ 29).

(4) – الجرح والتعديل (9/ 117)، تهذيب الكمال (30/ 168).

(5) – الثقات لابن حبان (7/ 588)، تهذيب الكمال (30/ 168).

(6) – تهذيب التهذيب (11/ 29)3

(7) – الثقات للعجلي (2/ 326).

(8) – الطبقات الكبرى (6/ 382).

(9) – تاريخ أسماء الثقات (/ 252).

(10) – الكاشف (2/ 335).

(11) – تقريب التهذيب (/ 571).

(12) – سبق ترجمته (/ 92) حاشية.

(13) – تهذيب التهذيب (2/ 309).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: ما رأيت أفضل من حسين الجعفي وسعيد بن عامر[1]، وقال يحيى بن معين: ثقة[2].

وقال محمد بن عبد الرحمن الهروي: ما رأيت أتقن من حسين الجعفي، رأيت في مجلسه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وخلف بن سالم المخرمي[3].

وقال أبو داود: سمعت قتيبة يقول: قيل لسفيان بن عيينة قدم حسين الجعفي فوثب قائماً فقيل له فقال: قدم أفضل رجل يكون قط[4].

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة، وكان يقرئ القرآن رأس فيه، وكان رجلا صالحا لم أر رجلاً قط أفضل منه[5] وكان صحيح الكتاب[6].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد[7].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: الحسين بن علي بن الجُعْفِيُّ: ثقة متقن.

2- "إسماعيل بن مجالد الـهَمْدَانِي"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق ليتني كنت كتبت عنه وليس به بأس"[9].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: ما أراه إلا صدوقًا[10]، وقال يحيى بن معين ليس به بأس[11]، وقال في موضع آخر: يحيى بن معين ثقة[12]، وقال البخاري: صدوق[13]، وقال أبو داود: هو أثبت من أبيه[14].

---

(1) – تهذيب الكمال (6/ 452)، سير أعلام النبلاء (9/ 398)، طبقات الحفاظ (/ 150).

(2) – تهذيب الكمال (6/ 451)، الجرح والتعديل (3/ 55)، سير أعلام النبلاء (9/ 398)، تذكرة الحفاظ (1/ 349).

(3) – الجرح والتعديل (3/ 55)، تهذيب الكمال (6/ 451،452).

(4) – تهذيب الكمال (6/ 452)، سير أعلام النبلاء (9/ 398).

(5) – تهذيب الكمال (6/ 453)، تذكرة الحفاظ (1/ 349)، سير أعلام النبلاء (9/ 399).

(6) – تهذيب الكمال (6/ 453).

(7) – تقريب التهذيب (/ 167).

(8) – سبق ترجمته (/ 92) حاشية.

(9) – تاريخ أسماء الثقات (/ 28)، تهذيب التهذيب (1/ 285).

(10) – تهذيب الكمال (3/ 185)، تاريخ بغداد (6/ 245)، تاريخ أسماء الثقات (/ 28).

(11) – تهذيب الكمال (3/ 185)، الجرح والتعديل (2/ 200)، تاريخ بغداد (6/ 245).

(12) – تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 274)، تهذيب الكمال (3/ 186)، تاريخ بغداد (6/ 246)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 319)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 119)، ميزان الاعتدال (1/ 406).

(13) – تهذيب الكمال (3/ 186)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (/ 47)، ميزان الاعتدال (1/ 406).

(14) – تهذيب الكمال (3/ 186)، تاريخ بغداد (6/ 246).

وقال النسائي: ليس بالقوي[1]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: غير محمود[2]، وقال أبو زرعة: ليس ممن يكذب بمرة هو وسط[3]، وقال أبو حاتم: كان يكون ببغداد وهو كما شاء الله[4].

وقال الدارقطني: ليس فيه شك إنه ضعيف[5]، وقال أبو الفتح الازدي: غير حجة، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[6]، وقال العجلي: ليس بالقوي[7]، وقال ابن عدي: هو خير من أبيه ويكتب حديثه[8]، وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ[9].

وقال الإمام الذهبي: صدوق[10].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ[11].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: إسماعيل بن مجالد الهَمْدَانِي: ليس به بأس.

سادساً: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة صحيح الكتاب»:

1- "عبد الله بن عون المُزَنِيُّ"[12]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صحيح الكتاب"[13].

– أقوال النقاد في الراوي:

قال سفيان الثوري: ما رأيت أربعة اجتمعوا في مصر مثل أربعة اجتمعوا بالبصرة أيوب ويونس وسليمان التيمي وعبد الله بن عون، وقال محمد بن سلام الجمحي: سمعت وهيبًا يقول دار أمر البصرة على أربعة فذكر هؤلاء[14].

---

(1) – الضعفاء والمتروكين (/ 16)، تهذيب الكمال (3/ 186)، تاريخ بغداد (6/ 246)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 119)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (/ 47)، ميزان الاعتدال (1/ 406).

(2) – أحوال الرجال (/ 74)، تهذيب الكمال (3/ 186)، تاريخ بغداد (6/ 246)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 119)، ميزان الاعتدال (1/ 406).

(3) – تهذيب الكمال (3/ 186)، الجرح والتعديل (2/ 200)، تاريخ بغداد (6/ 246)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (/ 47).

(4) – الجرح والتعديل (2/ 200)، تهذيب الكمال (3/ 186).

(5) – تهذيب التهذيب (1/ 285)، ميزان الاعتدال (1/ 406).

(6) – تهذيب التهذيب (1/ 285).

(7) – الثقات للعجلي (1/ 226)، تهذيب التهذيب (1/ 285).

(8) – الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 319)، تهذيب التهذيب (1/ 285).

(9) – الثقات لابن حبان (6/ 42)، تهذيب التهذيب (1/ 285).

(10) – الكاشف (1/ 249).

(11) – تقريب التهذيب (/ 109).

(12) – سبق ترجمته (/ 92) حاشية.

(13) – تهذيب التهذيب (5/ 305).

(14) – تهذيب الكمال (15/ 398).

وقال شعبة: ما رأيت أحدًا بالكوفة إلا وهؤلاء الأربعة أفضل منه فذكرهم[1]، وقال في موضع آخر: شك ابن عون أحب الى من يقين غيره أو لأن اسمع من بن عون حديثا يقول أظنه قد سمعت أحب اليّ من أن أسمع من غيره من ثقة يقول قد سمعت[2].

وقال عثمان البَتِّيّ: ما رأت عيناي مثل ابن عون[3]، وقال في موضع آخر: في شهادة الرجل لأبيه لا يجوز إلا أن يكون مثل ابن عون[4].

وقال ابن المبارك: ما رأيت أحدا أفضل من ابن عون[5]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما كان بالعراق أحد أعلم بالسنة من ابن عون[6]، وقال قرة بن خالد: كنا نعجب من ورع ابن سيرين فأنساناه ابن عون[7].

وقال محمد بن أحمد بن البراء: قال على بن المديني: وذكر هشام بن حسان، وخالد الحذاء، وعاصم الأحول، وسلمة بن علقمة، وعبد الله ابن عون، وأيوب فقال: ليس في القوم مثل ابن عون وأيوب[8].

وقال يحيى بن معين: ثبت[9]، وقال مرة: هو في كل شيء ثقة[10]، وقال عيسى بن يونس: كان أثبت من هشام يعني ابن حسان، وقال أبو حاتم: ثقة[11]، وقال ابن سعد: كان ثقة وكان عثمانيا وكان كثير الحديث ورعًا[12].

وقال النسائي في الكني: ثقة مأمون، وقال في موضع آخر: ثقة ثبت، وقال أبو بكر البزار: كان على غاية من التَّوَقِي[13]، وقال ابن حبان في الثقات: كان من سادات أهل زمانه عبادة، وفضلًا، وورعًا، ونسكًا، وصلابة في السنة، وشدة على أهل البدع[14].

---

(1) – تهذيب الكمال (15/ 398)، الجرح والتعديل (1/ 145).

(2) – الجرح والتعديل (5/ 130)، تهذيب التهذيب (5/ 305)، سير أعلام النبلاء (6/ 365)، تذكرة الحفاظ (1/ 156).

(3) – تهذيب الكمال (15/ 399)، سير أعلام النبلاء (6/ 366) حلية الأولياء (3/ 38).

(4) – تهذيب الكمال (15/ 400)، الطبقات الكبرى (7/ 265).

(5) – التاريخ الكبير (5/ 163)، الثقات للعجلي (2/ 49)، تذكرة الحفاظ (1/ 156)، سير أعلام النبلاء (6/ 365).

(6) – تهذيب الكمال (15/ 400)، تذكرة الحفاظ (1/ 156)، سير أعلام النبلاء (6/ 367)، حلية الأولياء (3/ 40)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 224).

(7) – تهذيب الكمال (15/ 400)، تذكرة الحفاظ (1/ 156)، طبقات الحفاظ (/ 76)، سير أعلام النبلاء (6/ 366)، حلية الأولياء (3/ 40)، الكاشف (1/ 582) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 224).

(8) – الجرح والتعديل (5/ 130).

(9) – الجرح والتعديل (5/ 130)، تهذيب التهذيب (5/ 305).

(10) – سير أعلام النبلاء (6/ 368)، تذكرة الحفاظ (1/ 156)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 224).

(11) – الجرح والتعديل (5/ 130)، تهذيب التهذيب (5/ 305).

(12) – الطبقات الكبرى (7/ 261)، تهذيب التهذيب (5/ 305)، سير أعلام النبلاء (6/ 365).

(13) – تهذيب التهذيب (5/ 305).

(14) – الثقات لابن حبان (7/ 3)، تهذيب التهذيب (5/ 305).

وقال العجلي: بصري ثقة رجل صالح[1]، وقال في موضع آخر: أهل البصرة يفخرون بأربعة فذكرهم[2]، وقال هشام بن حسان: لم تر عيناي مثل ابن عون[3].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فاضل[4].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: عبد الله بن عون المُزَنِيُّ: ثقة ثبت فاضل.

سابعاً: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة صحيح في الحديث»:

1- "إسماعيل بن أبان الورَّاق"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صحيح الحديث"[6].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: ثقة[7]، وقال أحمد بن منصور الرمادي: ثقة[8]، وقال أبو داود: ثقة[9]، وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس[10].

وقال أبو حاتم: إسماعيل بن أبان صدوق في الحديث صالح الحديث لا بأس به كثير الحديث[11]، وقال البخاري: صدوق[12].

وقال يحيى بن معين: إسماعيل بن أبان الوراق ثقة[13]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: إسماعيل بن أبان الوراق كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث[14]، قال أبو أحمد بن عدي: صدوق في الرواية[15].

---

(1) – الثقات للعجلي (2/ 49)، تهذيب التهذيب (5/ 305).

(2) – الثقات للعجلي (2/ 49)، تهذيب الكمال (15/ 398).

(3) – سير أعلام النبلاء (6/ 365)، الطبقات الكبرى (7/ 265)، طبقات الحفاظ (/ 76)، تذكرة الحفاظ (1/ 156)، حلية الأولياء (3/ 38)، الكاشف (1/ 582)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 224).

(4) – تقريب التهذيب (/ 317).

(5) – سبق ترجمته (/ 93) حاشية.

(6) – تاريخ أسماء الثقات (/ 28)، تهذيب التهذيب (1/ 236).

(7) – الجرح والتعديل (2/ 160)، تهذيب الكمال (3/ 8)، تاريخ أسماء الثقات (/ 28)، سير أعلام النبلاء (10/ 348).

(8) – تهذيب الكمال (3/ 8)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 310).

(9) – تهذيب الكمال (3/ 8)، سير أعلام النبلاء (10/ 348).

(10) – تهذيب الكمال (3/ 8،9).

(11) – الجرح والتعديل (2/ 160).

(12) – التاريخ الكبير (1/ 347)، تهذيب الكمال (3/ 9)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 310)، ميزان الاعتدال (1/ 369).

(13) – تهذيب الكمال (3/ 9)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 310)، سير أعلام النبلاء (10/ 348).

(14) – أحوال الرجال (/ 84)، تهذيب الكمال (3/ 9)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 310)، ميزان الاعتدال (1/ 205).

(15) – الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 310)، تهذيب الكمال (3/ 9،10).

وقال البزار: وإنما كان عيبه شدة تشيعه لا على أنه عُيِّر عليه في السماع، وقال ابن المديني: لا بأس به، وقال جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ: حدثنا اسماعيل بن ابان الوراق أبو إسحاق الكوفي وكان ثقة، وقال أبو أحمد الحاكم: ثقة، وقال الدارقطني: ثقة مأمون[1]، وقال مرة: وليس هو عندي بالقوي[2]

وذكره ابن حبان في الثقات[3]،وقال الإمام الذهبي: ثقة[4].

وقال الحافظ ابن حجر: كوفي ثقة تكلم فيه للتشيع[5].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: إسماعيل بن أبان الورَّاق: ثقة.

ثامناً: الرواة الذين قال فيهم: «مثل فلان يُسأل عنه هو ثقة»:

1- "جعفر بن محمد الصادق"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: " مثل جعفر يُسأل عنه هو ثقة"[7].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى القطان: جعفر بن محمد ما كان كذوبًا، وقال أبو أحمد بن عدي: قد حدث عنه من الأئمة مثل بن جريج وشعبة وغيرهما وهو من ثقات الناس كما قال يحيى بن معين[8].

وقال سعيد بن الحكم بن أبي مريم: عن أبي بكر بن عياش: أنه قيل له ما لك لم تسمع من جعفر بن محمد وقد أدركته فقال: سألناه عما يتحدث به من الأحاديث إنني سمعته قال: لا ولكنها رواية رويناها عن آبائنا[9]، وقال إسحاق بن راهويه: قلت للشافعي كيف جعفر بن محمد عندك فقال: ثقة في مناظرة جرت بينهما[10]، وقال يحيى بن معين: ثقة مأمون[11].

---

(1) – تهذيب التهذيب (1/ 236).

(2) – تهذيب التهذيب (1/ 236)، ميزان الاعتدال (1/ 369).

(3) – الثقات لابن حبان (8/ 91)، تهذيب التهذيب (1/ 237).

(4) – الكاشف (1/ 242).

(5) – تقريب التهذيب (/ 105).

(6) – سبق ترجمته (/ 93) حاشية.

(7) – تاريخ أسماء الثقات (/ 54).

(8) – تهذيب الكمال (5/ 77،78)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 132،133)، سير أعلام النبلاء (6/ 256،257).

(9) – تهذيب الكمال (5/ 77).

(10) – الجرح والتعديل (2/ 487)، تهذيب الكمال (5/ 77)، سير أعلام النبلاء (6/ 256،257)، تذكرة الحفاظ (1/ 166).

(11) – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 84)، تهذيب الكمال (5/ 77)، الجرح والتعديل (2/ 487)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 132)، تاريخ أسماء الثقات (/ 54)، تذكرة الحفاظ (1/ 166)، إسعاف المبطأ (/ 7)، سير أعلام النبلاء (6/ 257)، الكاشف (1/ 295).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة وسئل عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل عن أبيه، والعلاء عن أبيه أيها أصح قال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء، يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى[1]، وقال: سمعت أبي يقول: جعفر بن محمد ثقة لا يسأل عن مثله[2].

وقال حسن بن زياد: سمعت أبا حنيفة وسئل من أفقه من رأيت فقال ما رأيت أحدا أفقه من جعفر بن محمد[3].

وقال ابن سعد كان كثير الحديث ولا يحتج به ويستضعف، وقال الساجي: كان صدوقًا مأمونًا إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم، وقال النسائي: ثقة، وقال مالك: اختلفت إليه زمانا فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال إما مصل وإما صائم وإما يقرأ القرآن وما رأيته يحدث إلا على طهارة، وقال ابن حجر: سئل مرة سمعت هذه الاحاديث من أبيك فقال: نعم، وسئل مرة فقال: إنما وجدتها في كتبه، فقال ابن حجر: يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة فذكر فيما سمعه أنه سمعه وفيما لم يسمعه أنه وجده وهذا يدل على تثبته[4].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان من سادات أهل البيت فِقهًا وعِلمًا وفضلًا يحتج بحديثه من غير رواية أولاده عنه وقد اعتبرت حديث الثقات عنه فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات ومن المحال أن يلصق به ما جناه غيره[5].

وقال يحيى بن سعيد القطان: وفي نفسي منه شيء، مجالد أحب إلي منه، قال الذهبي: هذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفرا أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى[6].

وقال الإمام الذهبي: ثقة[7].

وفال الحافظ ابن حجر: صدوق فقيه إمام[8].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: جعفر بن محمد الصادق: ثقة فقيه عالِم.

---

(1) – الجرح والتعديل (2/ 487)، تهذيب الكمال (5/ 78)، سير أعلام النبلاء (6/ 257).

(2) – الجرح والتعديل (2/ 487)، تهذيب الكمال (5/ 78)، تذكرة الحفاظ (1/ 166)، سير أعلام النبلاء (6/ 257)، إسعاف المبطأ (/ 7).

(3) – تهذيب الكمال (5/ 79)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 132)، سير أعلام النبلاء (6/ 257)، الكاشف (1/ 295).

(4) – تهذيب التهذيب (2/ 89).

(5) – الثقات لابن حبان (6/ 131)، تهذيب التهذيب (2/ 89).

(6) – سير أعلام النبلاء (6/ 256).

(7) – ذكر من تكلم فيه وهو موثق (/ 60).

(8) – تقريب التهذيب (/ 141).

تاسعاً: الرواة الذين قال فيهم: «صدوق حسن العقل ثقة»:

1- " شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ "[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق حسن العقل ثقة"[2].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: شبابة تركته لم اكتب عنه للإرجاء[3]، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كان أحمد بن حنبل لا يرضاه وهو صدوق في الحديث، وقال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق يدعو إلى الإرجاء[4].

وقال يحيى بن معين: ثقة[5]، وقال في موضع آخر: صدوق[6]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى عن شاذان فقال لا بأس به قلت هو أحب إليك أم شبابة قال شبابة[7].

وقال علي بن المديني: أي شيء نقدر أن نقول في ذاك يعني شبابة، كان شيخًا صدوقًا إلا أنه كان يقول بالإرجاء ولا ننكر لرجل سمع من رجل ألفا أو ألفين أن يجيء بحديث غريب[8]، وقال في موضع آخر: ثقة[9].

وقال محمد بن سعد كان ثقة صالح الأمر في الحديث وكان مرجئا[10]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة كان يرى الإرجاء يحفظ الحديث[11].

وقال أبو حاتم صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به[1]، قال أبو أحمد بن عدي: وشبابة عندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه وأما في الحديث فإنه لا بأس به كما قال علي بن المديني والذي أنكر عليه الخطأ ولعله حدث به حفظًا[2].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 94) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 114)، تهذيب التهذيب (4/ 265).

(3) - الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 45)، ميزان الاعتدال (3/ 359).

(4) - تهذيب الكمال (12/ 346)، تاريخ بغداد (9/ 298).

(5) - تهذيب الكمال (12/ 346)، الجرح والتعديل (4/ 392)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 45)، تاريخ بغداد (9/ 298)، ميزان الاعتدال (3/ 359).

(6) - تاريخ بغداد (9/ 298)، تاريخ أسماء الثقات (/ 114).

(7) - تهذيب الكمال (12/ 346)، الجرح والتعديل (4/ 392)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 45)، تاريخ بغداد (9/ 298).

(8) - تهذيب الكمال (12/ 347)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 45)، ميزان الاعتدال (3/ 359)، تاريخ بغداد (9/ 297).

(9) - الجرح والتعديل (4/ 392).

(10) - الطبقات الكبرى (7/ 320)، تهذيب الكمال (12/ 347)، تاريخ بغداد (9/ 298).

(11) - الثقات للعجلي (1/ 447)، تهذيب الكمال (12/ 347)، تاريخ بغداد (9/ 298).

(1) - الجرح والتعديل (4/ 392)، تهذيب الكمال (12/ 348)، ميزان الاعتدال (3/ 359)، الكاشف (1/ 477).

(2) - الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 45)، تهذيب الكمال (12/ 348).

وذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال مستقيم الحديث.

وقال الإمام الذهبي: مرجئ صدوق[2].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ رمي بالإرجاء[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ: صدوق.

عاشراً: الرواة الذين قال فيهم: «صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة»:

1- "مالك بن إسماعيل النَّهْدِيُّ"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة"[5].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: ليس بالكوفة أتقن منه[6]، وقال مرة: وهو أجود كتابا من أبي نعيم[7]، وقال في موضع آخر: ثقة[8].

وقال يحيي بن معين: لأحمد بن حنبل إن سرك أن تكتب عن رجل ليس في قلبك منه شيء فاكتب عن أبي غسان، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صحيح الكتاب وكان من العابدين[9]، وقال في موضع آخر: كان ثقة متثبتًا[10].

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: أبو غسان أحب إلي من محمد بن الصلت أبو غسان محدث من أئمة المحدثين[11].

---

(1) – الثقات لابن حبان (8/ 312)، تهذيب التهذيب (4/ 265).

(2) – الكاشف (1/ 477).

(3) – تقريب التهذيب (/ 263).

(4) – سبق ترجمته (/ 94) حاشية.

(5) – تاريخ أسماء الثقات (/ 219)، تهذيب التهذيب (10/ 4).

(6) – تهذيب الكمال (27/ 89)، الجرح والتعديل (8/ 206)، ميزان الاعتدال (6/ 4)، تذكرة الحفاظ (1/ 403)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 45)، طبقات الحفاظ (/ 174).

(7) – تهذيب الكمال (27/ 89).

(8) – تهذيب التهذيب (10/ 4).

(9) – تهذيب الكمال (27/ 89،90)، سير أعلام النبلاء (10/ 430،431)، تذكرة الحفاظ (1/ 403).

(10) – تهذيب الكمال (27/ 90)، سير أعلام النبلاء (10/ 431).

(11) – تهذيب الكمال (27/ 90)، الجرح والتعديل (8/ 206)، سير أعلام النبلاء (10/ 431)، ميزان الاعتدال (6/ 4)، تذكرة الحفاظ (1/ 403).

وقال أبو حاتم: كان أبو غسان يملي علينا من أصله، وكان لا يملي حديثاً حتى يقرأه، وكان ينحو ولم أر بالكوفة أتقن من أبي غسان لا أبو نعيم ولا غيره، وأبو غسان أتقن من إسحاق بن منصور السلولي وهو متقن ثقة، وكان له فضل، وصلاح، وعبادة، وصحة حديث، واستقامة[1].

وقال أبو داود: كان صحيح الكتاب جيد الأخذ[2]، وقال مرة: كان شديد التشيع[3]، وقال النسائي: ثقة[4]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[5].

وقال ابن سعد: وكان أبو غسان ثقة صدوقًا شديد التشيع[6]، وقال العجلي: ثقة وكان متعبدا وكان صحيح الكتاب[7].

وقال ابن ناصر الدين: مالك بن إسماعيل النهدي مولاهم الكوفي ثقة متقن ذو فضل وأمانة وعبادة واستقامة على تشييع فيه كما كان أبو داود يحكيه[8].

وقال الإمام الذهبي: حجة عابد قانت لله[9].

وقال الحافظ بن حجر: ثقة متقن صحيح الكتاب عابد[10].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: مالك بن إسماعيل النَّهْدِيّ: ثقة متقن.

حادي عشر: الرواة الذين قال فيهم: «ثبت»:

1- "شِبَاك الضبي"[11]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثبت"[12].

---

(1) - الجرح والتعديل (8/ 206)، تهذيب الكمال (27/ 90)، سير أعلام النبلاء (10/ 431)، تذكرة الحفاظ (1/ 403)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 45).

(2) - تهذيب الكمال (27/ 90)، تذكرة الحفاظ (1/ 403).

(3) - شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 45).

(4) - تهذيب الكمال (27/ 90)، سير أعلام النبلاء (10/ 431).

(5) - الثقات لابن حبان (9/ 164)، تهذيب الكمال (27/ 90).

(6) - الطبقات الكبرى (6/ 404)، تهذيب التهذيب (10/ 4).

(7) - الثقات للعجلي (2/ 259)، تهذيب التهذيب (10/ 4).

(8) - شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 45).

(9) - ميزان الاعتدال (6/ 4)، الكاشف (2/ 233).

(10) - تقريب التهذيب (/ 516).

(11) - سبق ترجمته (/ 95) حاشية.

(12) - تاريخ أسماء الثقات (/ 114)، تهذيب التهذيب (4/ 266).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: شيخ ثقة[1]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى حماد بن أبي سليمان أحب إليك أو شباك قال: شباك وحماد ثقة[2].

وقال النسائي: ثقة[3]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[4]، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله قليل الحديث[5].

وقال الإمام الذهبي: ثقة[6].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة له ذكر في صحيح مسلم وكان يدلس[7].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: شِبَاك الضبي: ثقة.

2- "عاصم بن سليمان الاحول"[8]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثبت"[9].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن سعيد القطان: لم يكن بالحافظ[10]، وقال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد يضعف عاصمًا الأحول[11]، وقال شعبة: عاصم أحب إلي من قتادة في أبي عثمان النهدي لأنه أحفظهما[12].

وقال سفيان الثوري: أدركت حفاظ الناس أربعة إسماعيل بن أبي خالد، وعاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأرى هشام الدستوائي منهم، وقال عبد الرحمن بن مهدي: عاصم الأحول كان من حفاظ

---

(1) – تهذيب الكمال (12/ 350)، الجرح والتعديل (4/ 390)، تاريخ أسماء الثقات (/ 114).

(2) – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 58)، تهذيب الكمال (12/ 350)، الجرح والتعديل (4/ 390).

(3) – تهذيب الكمال (12/ 350).

(4) – الثقات لابن حبان (6/ 453)، تهذيب الكمال (12/ 350).

(5) – الطبقات الكبرى (6/ 330)، تهذيب التهذيب (4/ 266).

(6) – الكاشف (1/ 477).

(7) – تقريب التهذيب (/ 263).

(8) – سبق ترجمته (/ 95) حاشية.

(9) – تاريخ أسماء الثقات (/ 149).

(10) – تهذيب الكمال (13/ 488)، الجرح والتعديل (6/ 343)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 235)، تاريخ بغداد (12/ 246)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(11) – تهذيب الكمال (13/ 488)، الجرح والتعديل (6/ 343)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(12) – الجرح والتعديل (6/ 343)، تهذيب الكمال (13/ 488)، تاريخ بغداد (12/ 245)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

أصحابه[1]، وقال في موضع آخر: حفاظ البصرة ثلاثة سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هند[2].

وقال أبو بكر المروزي: سألت أبا عبد الله عن عاصم الأحول فقال: ثقة، قلت: إن يحيي بن معين تكلم فيه فعجب وقال: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: عاصم الأحول شيخ ثقة[3]، وقال في موضع آخر: عاصم الأحول من الحفاظ للحديث ثقة[4]

وقال يحيى بن معين: ثقة[5]، وقال أبو زرعة: ثقة[6]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[7].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: ثقة[8]، وقال ابن عمار في موضع آخر: موازين أصحاب الحديث من المدنيين والكوفيين عبد الملك بن أبي سليمان، وعاصم الأحول، وعبيد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري[9].

وقال حفص بن غياث: إذا قال عاصم زعم فهو الذي ليس فيه شك[10]، وقال علي بن المديني: كان ثقة[11]، وقال في موضع آخر: ثبت[12]، وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وكان من أهل البصرة[13].

وقال أبو حاتم: صالح الحديث[14]، وقال ابن عدي: لم أر في حديثه حديثا منكرا ولا شيئا فيه اضطراب إلا ما ذكرته وهو عندي لا بأس به[15]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يحيى بن سعيد قليل الميل إليه[16].

---

(1) – تهذيب الكمال (13/ 489)، تاريخ بغداد (12/ 244)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(2) – الجرح والتعديل (6/ 343)، تهذيب الكمال (13/ 489)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(3) – تهذيب الكمال (13/ 489)، تاريخ بغداد (12/ 246).

(4) – تهذيب الكمال (13/ 489)، تاريخ بغداد (12/ 246)، الكاشف (1/ 519)، طبقات الحفاظ (/ 71)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(5) – تهذيب الكمال (13/ 490)، الجرح والتعديل (6/ 343)، تاريخ بغداد (12/ 246)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(6) – تهذيب الكمال (13/ 490)، الجرح والتعديل (6/ 343).

(7) – الثقات للعجلي (2/ 8)، تهذيب الكمال (13/ 490)، تاريخ بغداد (12/ 245).

(8) – تهذيب الكمال (13/ 490)، تاريخ بغداد (12/ 246).

(9) – تهذيب الكمال (13/ 490).

(10) – تهذيب الكمال (13/ 489)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(11) – تهذيب الكمال (13/ 490)، تاريخ بغداد (12/ 246)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(12) – الجرح والتعديل (6/ 343)، تهذيب الكمال (13/ 490)، سير أعلام النبلاء (6/ 14).

(13) – الطبقات الكبرى (7/ 256)، تهذيب الكمال (13/ 490)، تاريخ بغداد (12/ 247).

(14) – الجرح والتعديل (6/ 343).

(15) – الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 236).

(16) – الثقات لابن حبان (5/ 237)، تهذيب التهذيب (5/ 39).

وقال الدار قطني: هو أثبت من عاصم بن أبي النجود[1]، وقال البزار: ثقة، وقال عبدان: ليس في العواصم أثبت من عاصم الاحول[2].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: عاصم بن سليمان الاحول: ثقة حافظ.

ثاني عشر: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة ثبت اذا حدث من كتابه»:

1- "محمد بن بشر العبدي"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة ثبت إذا حدث من كتابه"[5].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو عبيد الآجري سألت أبا داود عن سماع محمد بن بشر من سعيد بن أبي عروبة فقال هو أحفظ من كان بالكوفة[6]، ذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث[8]، قال يحيى بن معين: ثقة[9]، وقال في موضع آخر: والله ما سمع محمد بن بشر من مجاهد بن رومي شيئًا ولكنه مرسل، وقال مرة: لم يكن به بأس وقيل له هو أحب إليك أو أبو أسامة فقال أبو أسامة، وقال النسائي: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة كثير الحديث، وقال ابن قانع ثقة[10].

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[11]، وقال الإمام الذهبي: ثبت[12].

---

(1) - تهذيب التهذيب (5/ 39)، تاريخ بغداد (12/ 246).

(2) - تهذيب التهذيب (5/ 39).

(3) - تقريب التهذيب (/ 285).

(4) - سبق ترجمته (/ 95) حاشية.

(5) - تهذيب التهذيب (9/ 64).

(6) - تهذيب الكمال (24/ 522)، سير أعلام النبلاء (9/ 266)، تذكرة الحفاظ (1/ 322)، الكاشف (2/ 159)، طبقات الحفاظ (/ 140).

(7) - الثقات لابن حبان (7/ 441)، تهذيب التهذيب (9/ 64).

(8) - الطبقات الكبرى (6/ 394)، تهذيب التهذيب (9/ 64).

(9) - تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 268)، الجرح والتعديل (7/ 210)، تهذيب الكمال (24/ 522)، سير أعلام النبلاء (9/ 266)، تذكرة الحفاظ (1/ 322).

(10) - تهذيب التهذيب (9/ 64).

(11) - الثقات للعجلي (2/ 232).

(12) - الكاشف (2/ 159)، سير أعلام النبلاء (9/ 265).

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ[1].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: محمد بن بشر العبدي: ثقة.

ثالث عشر: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من فوقه»:

1- "يحيى بن آدم الأموي"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق، ثبت حجة مالم يخالف من هو فوقه"[3].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: ثقة[4]، وقال النسائي: ثقة، وقال أبو عبيد الآجري سئل أبو داود عن معاوية بن هشام ويحيى بن آدم فقال يحيى أوحد الناس، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة كثير الحديث فقيه البدن ولم يكن له سن متقدم، وقال علي بن المديني: يرحم الله يحيى بن آدم أي علم كان عنده[5]، وقال أبو حاتم: كان يتفقه وهو ثقة[6].

وقال ابن سعد: وكان ثقة[7]، وقال العجلي: كان ثقة جامعا للعلم عاقلا ثبتا في الحديث[8]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان متقنا يتفقه[9].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ فاضل[10].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: يحيى بن آدم الأموي: ثقة فقيه.

رابع عشر: الرواة الذين قال فيهم: «كان معلماً صدوق حسن الحديث»:

1- "شَيْبَان بن عبد الرحمن التميمي"[11]:

---

(1) - تقريب التهذيب (/ 469).

(2) - سبق ترجمته (/ 96) حاشية.

(3) - تهذيب التهذيب (11/ 155).

(4) - الجرح والتعديل (9/ 128)، تهذيب الكمال (31/ 191)، سير أعلام النبلاء (9/ 523)، تذكرة الحفاظ (1/ 360).

(5) - تهذيب الكمال (31/ 191)، سير أعلام النبلاء (9/ 524)، تذكرة الحفاظ (1/ 360).

(6) - الجرح والتعديل (9/ 128)، تهذيب الكمال (31/ 191)، سير أعلام النبلاء (9/ 524).

(7) - الطبقات الكبرى (6/ 402)، تهذيب التهذيب (11/ 155).

(8) - الثقات للعجلي (2/ 347)، تهذيب التهذيب (11/ 155).

(9) - الثقات لابن حبان (9/ 252)، تهذيب التهذيب (11/ 155).

(10) - تقريب التهذيب (/ 587).

(11) - سبق ترجمته (/ 96) حاشية.

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: :"كان معلماً صدوق حسن الحديث"[1].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال النسائي: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ما أقرب حديثه[2]، وقال في موضع آخر: شيبان صاحب كتاب[3]، وقيل له حرب بن شداد كيف هو فقال لا بأس به قيل له شيبان قال شيبان ارفع هؤلاء عندي شيبان صاحب كتاب صحيح قد روى شيبان عن الناس فحديثه صالح[4]، وقال مرة: شيبان ثبت في كل المشايخ[5].

وقال يعقوب بن شيبة: كان صاحب حروف وقراءات مشهور بذلك كان يحيى بن معين يوثقه، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش كان صدوقًا، وقال أبو القاسم البغوي: شيبان أثبت في حديث يحيى بن أبي كثير من الأوزاعي[6].

وقال يحيى بن معين: شيبان أحب الي من معمر في قتادة[7]، وقال في موضع آخر: شيبان ثقة وهو صاحب كتاب[8]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي قلت ليحيى بن معين فشيبان ما حاله في الأعمش فقال ثقة في كل شيء[9].

وقال محمد بن سعد: ثقة كثير الحديث[10]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[11]، وقال أبو حاتم: حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه[12]، وذكره ابن حبان في الثقات[13].

وقال يزيد بن هارون: كان ثقة، وقال الترمذي: شيبان ثقة عندهم صاحب كتاب، وقال الساجي: صدوق وعنده مناكير وأحاديث عن الاعمش تفرد بها وأثنى عليه أحمد وكان ابن مهدي يحدث عنه ويفخر به، وقال أبو بكر البزار: ثقة[14]، وقال ابن عمار: قال وشيبان أبو معاوية النحوي بصرى ثقة[15].

---

(1) – تاريخ أسماء الثقات (/ 114)، تهذيب التهذيب (4/ 327).

(2) – تهذيب الكمال (12/ 595،594)، سير أعلام النبلاء (7/ 407).

(3) – الجرح والتعديل (4/ 356)، تهذيب الكمال (12/ 594)، تاريخ بغداد (9/ 272)، سير أعلام النبلاء (7/ 407).

(4) – تهذيب الكمال (12/ 594)، تاريخ بغداد (9/ 272)، سير أعلام النبلاء (7/ 407).

(5) – الجرح والتعديل (4/ 356)، تهذيب الكمال (12/ 595)، سير أعلام النبلاء (7/ 407)، تذكرة الحفاظ (1/ 218)، طبقات الحفاظ (/ 99).

(6) – تهذيب الكمال (12/ 595،596)، تاريخ بغداد (9/ 273)، سير أعلام النبلاء (7/ 407).

(7) – تاريخ ابن معين رواية الدوري (4/ 217)، تهذيب الكمال (12/ 595)، تاريخ بغداد (9/ 273)، سير أعلام النبلاء (7/ 407).

(8) – الجرح والتعديل (4/ 356)، تهذيب الكمال (12/ 595)، تاريخ بغداد (9/ 272).

(9) – تهذيب الكمال (12/ 595)، تاريخ بغداد (9/ 272)، سير أعلام النبلاء (7/ 407)، طبقات الحفاظ (/ 99).

(10) – الطبقات الكبرى (6/ 377)، تهذيب الكمال (12/ 595)، تاريخ بغداد (9/ 273)، سير أعلام النبلاء (7/ 407).

(11) – الثقات للعجلي (1/ 462)، تهذيب الكمال (12/ 595)، تاريخ بغداد (9/ 273)، سير أعلام النبلاء (7/ 407).

(12) – الجرح والتعديل (4/ 356)، تهذيب الكمال (12/ 596)، سير أعلام النبلاء (7/ 407).

(13) – الثقات لابن حبان (6/ 449)، تهذيب التهذيب (4/ 327).

(14) – تهذيب التهذيب (4/ 327).

(15) – تاريخ بغداد (9/ 273).

وقال فيه الإمام الذهبي: الحافظ الثقة[1]، وقال مرة: حجة[2].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة صاحب كتاب[3]، وقال قرأت بخط الذهبي قال أبو حاتم لا يحتج به[4].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: شَيْبَان بن عبد الرحمن التميمي: ثقة صاحب كتاب.

خامس عشر: الرواة الذين قال فيهم: «كان صدوقاً»، «صدوق»:

1- "عَثَّامُ بن علي العامري"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان صدوق"[6].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: عثّام رجل صالح، وقال الآجري: سألت أبا داود عن عثّام بن علي فقال كان يكون بخراسان وجعل أبو داود يثني ويقول فيه قولًا جميلا، وقال النسائي: ليس به بأس[7].

وقال أبو زرعة: ثقة[8]، وقال أبو حاتم: صدوق وهو أحب الي من يحيى بن عيسى بن يونس الرملي[9]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[10].

وقال ابن سعد: كان ثقة[11]، وقال الدارقطني: ثقة، وقال البزار: هو ثقة، وذكر له حديثا تفرد به[12].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق[13].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: عَثَّامُ بن علي العامري: صدوق.

---

(1) – سير أعلام النبلاء (7/ 406).

(2) – الكاشف (1/ 491).

(3) – تقريب التهذيب (/ 269).

(4) – الجرح والتعديل (4/ 356)، سير أعلام النبلاء (7/ 408)، تهذيب التهذيب (4/ 327).

(5) – سبق ترجمته (/ 97) حاشية.

(6) – تاريخ أسماء الثقات (/ 181)، تهذيب التهذيب (7/ 97).

(7) – تهذيب الكمال (19/ 336).

(8) – الجرح والتعديل (7/ 44)، تهذيب الكمال (19/ 336)، الكاشف (1/ 697).

(9) – الجرح والتعديل (7/ 44)، تهذيب الكمال (19/ 336)، الوافي بالوفيات (19/ 305).

(10) – الثقات لابن حبان (7/ 305)، تهذيب الكمال (19/ 336).

(10) – الطبقات الكبرى (6/ 392)، تهذيب التهذيب (7/ 97).

(12) – تهذيب التهذيب (7/ 97).

(13) – تقريب التهذيب (/ 382).

1- "فِراس بن يحيى الـهَمْدَانِيُّ"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق"[2].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال يحيى بن سعيد: ما بلغني عنه شيء وما أنكرت من حديثه إلا حديث الاستبراء، وقال يحيى بن معين: ثقة[3]، وقال النسائي: ثقة[4]، وقال أبو حاتم: شيخ كان معلماً ثقة ما بحديثه بأس[5]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[6]، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله[7].

وقال العجلي: كوفي ثقة من أصحاب الشعبي في عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث[8]، وقال ابن عمار: ثقة[9]، وقال يعقوب بن شيبة: في حديثه لين وهو ثقة[10].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما يهم[11].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: فِراس بن يحيى الهَمْدَانِيُّ: ثقة.

سادس عشر: الرواة الذين قال فيهم: «لا بأس به»:

1- "عبيدة بن معتِب الضبي"[12]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به"[13].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة أخبرني عبيدة قبل أن يتغير[14]، وقال أبو موسى محمد بن المثنى: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبيدة الضبي[1]، وقال أيضا كان عبيدة الضبي سيء الحفظ ضريرا متروك الحديث،

---

(1) - سبق ترجمته (/ 98) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 187)، تهذيب التهذيب (8/ 233).

(3) - تهذيب الكمال (23/ 153)، الجرح والتعديل (7/ 91)، ميزان الاعتدال (5/ 415).

(4) - تهذيب الكمال (23/ 153)، ميزان الاعتدال (5/ 415).

(5) - الجرح والتعديل (7/ 91)، تهذيب الكمال (23/ 153).

(6) - الثقات لابن حبان (7/ 322)، تهذيب الكمال (23/ 153).

(7) - الطبقات الكبرى (6/ 344).

(8) - الثقات للعجلي (2/ 204)، تهذيب التهذيب (8/ 233).

(9) - تهذيب التهذيب (8/ 233)، تاريخ أسماء الثقات (/ 187).

(10) - تهذيب التهذيب (8/ 233).

(11) - تقريب التهذيب (/ 444).

(12) - سبق ترجمته (/ 99) حاشية.

(13) - تاريخ أسماء الثقات (/ 167).

(14) - تهذيب الكمال (19/ 274)، التاريخ الكبير (6/ 127)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 353).

(1) - تهذيب الكمال (19/ 274)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 353).

وقال أُسَيْدُ بن زيد الجمال: عن زهير بن معاوية ما اتهمت إلا عطاء بن عجلان وعبيدة قال فذكرت ذلك لحفص بن غَيَّاث فصدقه في عطاء بن عجلان وكره ما قال لعبيدة؛

وقال ابن المبارك: الحسن بن دينار، وعمرو بن ثابت، وأيوب بن خوط، ومحمد بن سالم، وعبيدة، والسري بن إسماعيل يعني اترك حديثهم، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن عبيدة بن معتب، وجويبر، ومحمد بن سالم فقال: ما أقرب بعضهم من بعض في الضعف[1].

وقال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديث عبيدة الضبي وهو عبيدة بن معتب[2]، وقال يحيى بن معين: ضعيف[3]، وقال في موضع آخر: ليس بشيء[4]، وقال مرة: عبيدة وجويبر ومحمد بن سالم وجابر الجعفي بعضهم قريب من بعض ضعفاء[5].

وقال أبو زرعة: ليس بقوي[6]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[7]، وقال النسائي: ضعيف وكان قد تغير[8]، وقال في موضع آخر: ليس بثقة[9]، وقال أبو أحمد بن عدي: وهو مع ضعفه يكتب حديثه[10].

وقال ابن حبان: اختلط بآخره فبطل الاحتجاج به[11]، وقال الساجي: صدوق سيء الحفظ يضعف عندهم نهى عنه ابن المبارك، وقال يعقوب بن سفيان: حديثه لا يسوي شيئا، وقال ابن خزيمة: لا يجوز الاحتجاج بخبره عندي له معرفة بالإخبار، وقال يوسف بن خالد: قلت لعبيدة بن معتب هذا الذي ترويه عن إبراهيم سمعته كله قال منه ما سمعته ومنه ما لم أسمعه أقيس عليه قال قلت فحدثني بما سمعت فإني أعلم بالقياس منك[12].

---

(1) – تهذيب الكمال (19/ 275،274).

(2) – تهذيب الكمال (19/ 275)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 353)، الكاشف (1/ 694)، ميزان الاعتدال (5/ 34)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 165).

(3) – تهذيب الكمال (19/ 275)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 353)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 165).

(4) – الجرح والتعديل (6/ 94)، تهذيب الكمال (19/ 275)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 353)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 165).

(5) – الجرح والتعديل (6/ 94)، تهذيب الكمال (19/ 275)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 353).

(6) – الجرح والتعديل (6/ 94)، تهذيب الكمال (19/ 275).

(7) – الجرح والتعديل (6/ 94)، تهذيب الكمال (19/ 275)، ميزان الاعتدال (5/ 34)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 165).

(8) – الضعفاء والمتروكون للنسائي (/ 73)، تهذيب الكمال (19/ 275)، ميزان الاعتدال (5/ 34)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 165).

(9) – تهذيب الكمال (19/ 275).

(10) – الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 353)، تهذيب الكمال (19/ 275).

(11) – تهذيب التهذيب (7/ 81)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 165).

(12) – تهذيب التهذيب (7/ 81).

وقال محمد بن سعد: كان ضعيفًا جدًا[1]، وقال عمرو بن علي الفلاس: كان سيء الحفظ متروك الحديث[2]، وقال في موضع آخر: كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن يعنى بن مهدى لا يحدثان عن عبيدة الضبي، وقال ابن المبارك: لا يكتب عن جرير حديث عبيدة بن معتب وترك بن المبارك حديثه، وقال عمر بن شبة النميري البصري: كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عن عبيدة الضبي[3].

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف، واختلط بأخرةٍ[4].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: عبيدة بن معتِب الضبي: ضعيف، واختلط بأخرةٍ.

سابع عشر: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة لا بأس به»:

1- "محمد بن جُحادة الأودي"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة لا بأس به"[6].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: محمد بن جحادة من الثقات[7]، وقال ابن معين: ثقة[8]، وقال أبو حاتم: فقال ثقة صدوق[9]، وقال أبو داود: كان لا يأخذ إلا عن كل أحد وأثنى عليه، وقال النسائي: ثقة[10]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[11].

وقال ابن حبان في طبقة اتباع التابعين كان عابدا ناسكا من زعم انه سمع من أنس بن مالك فقد وهم تلك الروايات ينفرد بها يحيى بن عقبة بن أبي العيزار وهو واه[12].

وقال العجلي ثقة[13]، وقال يعقوب بن سفيان: في ثقات أهل الكوفة[14]، وقال أبو عوانة: كان يغلو في التشيع[1].

---

(1) - الطبقات الكبرى (6/ 355)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 165).

(2) - الجرح والتعديل (6/ 94)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 165).

(3) - الجرح والتعديل (6/ 94).

(4) - تقريب التهذيب (/ 379).

(5) - سبق ترجمته (/ 99) حاشية.

(6) - تهذيب التهذيب (9/ 81).

(7) - الجرح والتعديل (7/ 222)، تهذيب الكمال (24/ 578)، سير أعلام النبلاء (6/ 175).

(8) - تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (/ 207)، الجرح والتعديل (7/ 222).

(9) - الجرح والتعديل (7/ 222)، تهذيب الكمال (24/ 578)، سير أعلام النبلاء (6/ 175)، الوافي بالوفيات (2/ 211).

(10) - تهذيب الكمال (24/ 578).

(11) - الثقات لابن حبان (7/ 404)، تهذيب الكمال (24/ 578).

(12) - الثقات لابن حبان (7/ 404)، تهذيب التهذيب (9/ 81).

(13) - الثقات للعجلي (2/ 233)، تهذيب التهذيب (9/ 81)، الوافي بالوفيات (2/ 211).

(14) - تهذيب التهذيب (9/ 81).

(1) - ميزان الاعتدال (6/ 89)، تهذيب التهذيب (9/ 81).

وقال الإمام الذهبي: ثقة صالح[1].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[2].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: محمد بن جُحادة الأودي: ثقة.

ثامن عشر: الرواة الذين قال فيهم: «حدثنا الأسد»:

1- " الفضل بن دُكين المُلائي"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "حدثنا الأسد"[4].

- أقوال النقاد في الراوي:

وقال أحمد بن الحسن الترمذي: سمعت أبا عبد الله يقول: إذا مات أبو نعيم صار كتابه إمامًا إذا اختلف الناس في شيء فزعوا إليه؛

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي وكيع وعبد الرحمن بن مهدي وأبو نعيم ويزيد بن هارون أين يقع أبو نعيم من هؤلاء قال أبو نعيم يجيء حديثه على النصف من هؤلاء إلا أنه كيس يتحرى الصدق قلت فأبو نعيم أثبت أو وكيع قال أبو نعيم أقل خطأ قلت فأيهما أحب إليك عبد الرحمن أو أبو نعيم قال ما فيهما إلا ثبت إلا أن عبد الرحمن كان له فهم[5].

وقال أحمد بن حنبل: قال أبو نعيم: يقظان في الحديث، وقال: إذا رفعت أبا نعيم من الحديث فليس بشيء، وقال أبو بكر المروزي: قال أبو عبد الله: يحيى، وعبد الرحمن، وأبو نعيم الحجة الثبت، كان أبو نعيم ثبتًا[6]، وقال أيضاً: عن أحمد بن حنبل إنما رفع الله عفان وأبا نعيم بالصدق حتى نوه بذكرهما، وقال أحمد بن حنبل: ما رأيت أحفظ من وكيع، وكفاك بعبد الرحمن إتقانًا، وما رأيت رجلًا أروى من غير محاباة ولا أشد تثبتًا في أمر الرجال من يحيى بن سعيد وأبو نعيم أقل الأربعة خطأ قلت: يا أبا عبد الله يعطى فيأخذ قال: أبو نعيم عندي صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث[7].

وقال أبو الحسن الميموني: وذكر عنده يعني عند أحمد بن حنبل أبو نعيم فأثنى عليه، وقال: ثقة، وكان يقظان في الحديث عارفًا به[8]،

---

(1) - سير أعلام النبلاء (6/ 174)، الكاشف (2/ 161)، ميزان الاعتدال (6/ 89).

(2) - تقريب التهذيب (/ 471).

(3) - سبق ترجمته (/ 100) حاشية.

(4) - الجرح والتعديل (7/ 61)، تهذيب الكمال (23/ 211)، تاريخ بغداد (12/ 354).

(5) - تهذيب الكمال (23/ 206-209)، سير أعلام النبلاء (10/ 147،146).

(6) - تهذيب الكمال (23/ 207)، تاريخ بغداد (12/ 353)، سير أعلام النبلاء (10/ 155).

(7) - تهذيب الكمال (23/ 208).

(8) - تهذيب الكمال (23/ 208)، سير أعلام النبلاء (10/ 155)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 45).

وقال أبو داود: عن أحمد بن حنبل: كان يعرف في حديث أبي نعيم الصدق[1]، وقال يعقوب بن شيبة: أبو نعيم ثقة ثبت صدوق، سمعت أحمد بن محمد بن حنبل وذكره فقال: أبو نعيم يزاحم به ابن عيينة فناظره إنسان فيه وفي وكيع فجعل يميل إلى أن يزعم أنه أثبت من وكيع، فقال له الرجل: وأي شيء عند أبي نعيم من الحديث ووكيع أكبر رواية، وحديثاً فقال: هو على قلة روايته أثبت من وكيع، وكذا قال أبو زرعة الدمشقي، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت قال، خمسة يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وبن المبارك، وأبو نعيم[2]، وقال يحيى بن معين: ما رأيت أثبت من رجلين أبي نعيم، وعفان[3].

وقال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود كان أبو نعيم حافظًا قال جدًا، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: أبو نعيم متقن حافظ إذا روى عن الثقات فحديثه حجة أحج ما يكون، وقال أحمد بن عبد الله الحداد: سمعت أبا نعيم يقول نظر بن المبارك في كتبي فقال ما رأيت أصح من كتابك[4].

وقال أحمد بن صالح العجلي: ما رأيت محدثا أصدق من أبي نعيم، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: أجمع أصحابنا أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان[5].

وقال في موضع آخر: أبو نعيم الأحول كوفي ثقة ثبت في الحديث[6]، وقال أبو حاتم: سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري قال يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وأبو نعيم وأبو نعيم من الثقات[7].

وقال أبو حاتم في موضع آخر: ثقة كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظًا، كان يحرز حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمس مائة حديث، وحديث مسعر نحو خمس مائة حديث، كان يأتي بحديث الثوري على لفظ واحد لا يغير، وكان حافظًا متقنا[8]، وقال في موضع آخر: لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري[9].

---

(1) – تهذيب الكمال (23/ 209)، تاريخ بغداد (12/ 353).

(2) – تهذيب الكمال (23/ 206-209).

(3) – تهذيب الكمال (23/ 209)، تاريخ بغداد (12/ 354)، سير أعلام النبلاء (10/ 147)، تذكرة الحفاظ (1/ 373)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 45).

(4) – تهذيب الكمال (23/ 211-213)، تاريخ بغداد (12/ 348-355)، سير أعلام النبلاء (10/ 150-156).

(5) – تهذيب الكمال (23/ 209-212)، تاريخ بغداد (12/ 353،354)، سير أعلام النبلاء (10/ 147)، تذكرة الحفاظ (1/ 373).

(6) – الثقات للعجلي (2/ 205)، تهذيب الكمال (23/ 212)، تاريخ بغداد (12/ 354)، سير أعلام النبلاء (10/ 156).

(7) – الجرح والتعديل (7/ 61)، تهذيب الكمال (23/ 212)، سير أعلام النبلاء (10/ 156).

(8) – الجرح والتعديل (7/ 61)، تهذيب الكمال (23/ 212،213)، سير أعلام النبلاء (10/ 148)، طبقات الحفاظ (/ 163).

(9) – تهذيب الكمال (23/ 212).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أبي نعيم وقبيصة فقال أبو نعيم أتقن الرجلين[1]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان أتقن أهل زمانه[2].

وقال ابن ناصر الدين: الفضل بن دكين كان حافظا ثبتا فقيها واسع المجال[3]، قال ابن سعد وكان ثقة مأمونا كثير الحديث حجة[4]

وقال النسائي: أبو نعيم ثقة مأمون، وقال أبو أحمد الفراء: سمعتهم يقولون بالكوفة قال أمير المؤمنين وإنما يعنون الفضل بن دكين، وقال الخطيب: كان أبو نعيم مزاحا ذا دعابة مع تدينه وثقته وأمانته[5]، وقال أبو بكر الأصبهاني: وكان من أتقن أهل زمانه[6].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت[7].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: الفضل بن دُكين المُلائي: ثقة ثبت حجة.

تاسع عشر: الرواة الذين أثنى عليهم الإمام عثمان بن أبي شيبة:

1- "سعيد بن محمد الجرمي"[8]:

"أثنى عليه" عثمان بن أبي شيبة[9].

- أقوال النقاد في الراوي:

أثنى عليه ابن نمير، وقال أبو حاتم: شيخ[10]، وأثنى عليه أحمد بن حنبل وقال صدوق كان يطلب معنا الحديث[11].

---

(1) - تهذيب الكمال (23/ 212)، الجرح والتعديل (7/ 61).

(2) - الثقات لابن حبان (7/ 319).

(3) - شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 45).

(4) - الطبقات الكبرى (6/ 400)، تهذيب التهذيب (8/ 248).

(5) - تهذيب التهذيب (8/ 248).

(6) - رجال مسلم (2/ 132).

(7) - تقريب التهذيب (/ 446).

(8) - سبق ترجمته (/ 100) حاشية.

(9) - تهذيب الكمال (11/ 46).

(10) - الجرح والتعديل (4/ 59)، تهذيب الكمال (11/ 46).

(11) - الجرح والتعديل (4/ 59) قال ثقة بدل صدوق، تهذيب الكمال (11/ 46)، سير أعلام النبلاء (10/ 638).

وقال يحيى بن معين: صدوق[1]، وقال في موضع آخر: لا بأس به[2]، وقال أبو داود: ثقة[3]،وذكره بن حبان في كتاب الثقات[4]، وقال حاتم بن إسماعيل: ثقة إلا أنه شيعي[5].

وقال الإمام الذهبي: صدوق[6]، وقال في موضع آخر: ثقة يتشيع[7].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع[8].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: سعيد بن محمد الجرمي: صدوق.

2- " موسى بن نافع الأسدي"[9]:

"أثنى عليه خير" عثمان بن أبي شيبة[10].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يحيى بن سعيد القطان: أفسدوه علينا[11]،وأثنى عليه أبو نعيم خيرا وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[12]، وقال أحمد بن حنبل: موسى بن نافع منكر الحديث[13].

وقال يحيى بن معين: ثقة[14]، وقال أبو أحمد بن عدي: موسى بن نافع هذا بصري ليس بالمعروف ولم يحضرني له شيء فأذكره[15]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[16].

---

(1) - تهذيب الكمال (11/ 46)، تاريخ بغداد (9/ 87).

(2) - تاريخ بغداد (9/ 87).

(3) - تهذيب الكمال (11/ 46)، تاريخ بغداد (9/ 87)، سير أعلام النبلاء (10/ 638)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 67).

(4) - الثقات لابن حبان (8/ 268)، تهذيب الكمال (11/ 46).

(5) - من تكلم فيه وهو موثق (/ 88)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/ 67).

(6) - سير أعلام النبلاء (10/ 637).

(7) - الكاشف (1/ 443).

(8) - تقريب التهذيب (/ 240).

(9) - سبق ترجمته (/ 100) حاشية.

(10) - التاريخ الكبير (7/ 296)، تهذيب التهذيب (10/ 334).

(11) - الجرح والتعديل (8/ 165)، تهذيب الكمال (29/ 159)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 338)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 150)، ميزان الاعتدال (6/ 565).

(12) - الجرح والتعديل (8/ 165)، تهذيب الكمال (29/ 159).

(13) - الجرح والتعديل (8/ 165)، تهذيب الكمال (29/ 159)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 150)، ميزان الاعتدال (6/ 565)،الكاشف (2/ 309).

(14) - الجرح والتعديل (8/ 165)، تهذيب الكمال (29/ 159)، تاريخ بغداد (11/ 128)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 150)، لسان الميزان (7/ 468)، ميزان الاعتدال (6/ 565).

(15) - الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 338).

(16) - تهذيب الكمال (29/ 159)، الثقات لابن حبان (7/ 457).

وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث[1]، وقال ابن عمار: وهو ثقة[2]، وقال الإمام الذهبي: ثقة[3]، وقال مرة: صدوق[4].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق[5].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: موسى بن نافع الأسدي: صدوق.

عشرون: الرواة الذين قال فيهم: «شيخ صدوق لا بأس به»:

1- "محمد بن عبد الملك البصري"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "شيخ صدوق لا بأس به"[7].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: ما بلغني عنه إلا خيرا، وقال صالح بن محمد الأسدي: شيخ جليل صدوق، وقال النسائي لا بأس به[8]، وقال في موضع آخر: في مشيخته ثقة، وقال مسلمة: ثقة[9].

وذكره ابن حبان في الثقات[10].

وقال الإمام الذهبي: كان من جلة المشايخ وفضلائهم[11].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق[12].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: محمد بن عبد الملك البصري: صدوق.

---

(1) - الطبقات الكبرى (6/ 365)، تهذيب التهذيب (10/ 334).

(2) - تهذيب التهذيب (10/ 334).

(3) - ذكر من تكلم فيه وهو موثق (/ 210).

(4) - ميزان الاعتدال (6/ 565).

(5) - تقريب التهذيب (/ 554).

(6) - سبق ترجمته (/ 101) حاشية.

(7) - تاريخ أسماء الثقات (/ 211)، تهذيب التهذيب (9/ 281).

(8) - تهذيب الكمال (26/ 20)، تاريخ بغداد (2/ 345).

(9) - تهذيب التهذيب (9/ 281).

(10) - الثقات لابن حبان (9/ 102).

(11) - تاريخ الإسلام (18/ 450).

(12) - تقريب التهذيب (/ 494).

المطلب الثاني: الرواة المعَدَّلون بمصطلحات التعديل النسبي.

عدَّل الإمام عثمان بن أبي شيبة بعضاً من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات التعديل النسبي وعباراته، وهم بحسب الترتيب السابق في مصطلحات التعديل النسبي، على النحو التالي:-

أولاً: الرواة الذين قال فيهم: "غيره أثبت منه":

1- "إسحاق بن منصور الكَوْسَجُ"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق غيره أثبت منه"[2].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال مسلم بن الحجاج: ثقة مأمون أحد الأئمة من أصحاب الحديث[3]، وقال النسائي: ثقة ثبت[4]، وقال أبو حاتم صدوق[5].

وقال الحاكم أبو عبد الله: هو أحد الأئمة من أصحاب الحديث من الزهاد والمتمسكين بالسنة[6]، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي: كان فقيهًا عالمًا[7].

وذكره ابن حبان في الثقات[8].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت[9].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: إسحاق بن منصور الكَوْسَجُ: ثقة.

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم: "فلان أثبت من فلان":

1- "إسماعيل ابن عُلَيَّة"[10]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: ابن علية أثبت من الحمادين -حماد بن سلمة، وحماد بن أُسامة- ولا أقدم عليه أحداً من البصريين[11].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 102) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 35)، تهذيب التهذيب (1/ 219).

(3) - تهذيب الكمال (2/ 476)، تاريخ بغداد (6/ 363)، سير أعلام النبلاء (12/ 260)، طبقات الحفاظ (/ 233)، الوافي بالوفيات (8/ 277).

(4) - تهذيب الكمال (2/ 476)، تاريخ بغداد (6/ 363)، سير أعلام النبلاء (12/ 260)، الوافي بالوفيات (8/ 277).

(5) - الجرح والتعديل (2/ 234)، تهذيب الكمال (2/ 476).

(6) - سير أعلام النبلاء (12/ 259)، طبقات الحفاظ (/ 233).

(7) - تاريخ بغداد (6/ 362)، تهذيب الكمال (2/ 477)، طبقات الحفاظ (/ 233).

(8) - الثقات لابن حبان (8/ 118)، تهذيب التهذيب (1/ 219).

(9) - تقريب التهذيب (/ 103).

(10) - سبق ترجمته (/ 103) حاشية.

(11) - تهذيب التهذيب (1/ 242).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال شعبة: ابن علية ريحانة الفقهاء[1]، وقال في موضع آخر: ابن علية سيد المحدثين[2]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ابن علية أثبت من هشيم[3]، وقال في موضع آخر: ثقة[4]، وقال يحيى بن سعيد: ابن علية أثبت من وهيب[5].

وقال أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة[6]، وقال أيضًا: فاتني مالك فأخلف الله علي سفيان بن عيينة وفاتني حماد بن زيد فأخلف الله علي إسماعيل بن علية[7].

وقال أبو بكر بن أبي الأسود عن غندر: نشأت في الحديث يوم نشأت وليس أحد يقدم في الحديث على إسماعيل بن علية، وقال زياد بن أيوب: ما رأيت لابن علية كتابا قط وكان يقال ابن علية يعد الحروف[8].

وقال يحيى بن معين: كان ثقة مأمونًا صدوقًا مسلمًا ورعًا تقيًا[9]، وقال مرة: ثقة[10]، وقال قتيبة بن سعيد: كانوا يقولون الحفاظ أربعة إسماعيل بن علية وعبد الوارث ويزيد بن زريع ووهيب[11].

وقال يعقوب بن شيبة: عن الهيثم بن خالد اجتمع حفاظ أهل البصرة فقال أهل الكوفة لأهل البصرة نَحُّوا عنَّا إسماعيل بن علية وهاتوا من شئتم[12]، وقال أيضًا: إسماعيل علية ثبت جدًا[13]، وقال أبو داود

---

(1) – تهذيب الكمال (3/ 27)، سير أعلام النبلاء (9/ 113).

(2) – تهذيب الكمال (3/ 28)، تاريخ بغداد (6/ 234)، سير أعلام النبلاء (9/ 109)، تذكرة الحفاظ (1/ 323)، ميزان الاعتدال (1/ 374).

(3) – تهذيب الكمال (3/ 28)، الجرح والتعديل (2/ 153)، تاريخ بغداد (6/ 232)، سير أعلام النبلاء (9/ 114)، ميزان الاعتدال (1/ 374).

(4) – الجرح والتعديل (2/ 153)، تاريخ بغداد (6/ 234).

(5) – تهذيب الكمال (3/ 28)، الجرح والتعديل (2/ 153)، تاريخ بغداد (6/ 232)، سير أعلام النبلاء (9/ 114).

(6) – تهذيب الكمال (3/ 29)، الجرح والتعديل (2/ 154)، سير أعلام النبلاء (9/ 114).

(7) – تهذيب الكمال (3/ 29)، تاريخ بغداد (6/ 234)، ميزان الاعتدال (1/ 374).

(8) – تهذيب الكمال (3/ 29،30)، تاريخ بغداد (6/ 231،232)، سير أعلام النبلاء (9/ 109)، تذكرة الحفاظ (1/ 323).

(9) – تهذيب الكمال (3/ 29)، تاريخ بغداد (6/ 234)، سير أعلام النبلاء (9/ 109)، تذكرة الحفاظ (1/ 323)، ميزان الاعتدال (1/ 374)، الوافي بالوفيات (9/ 44).

(10) – الجرح والتعديل (2/ 154).

(11) – تهذيب الكمال (3/ 29)، تاريخ بغداد (6/ 232)، سير أعلام النبلاء (9/ 114).

(12) – تهذيب الكمال (3/ 30)، تاريخ بغداد (6/ 233)، ميزان الاعتدال (1/ 374).

(13) – تهذيب الكمال (3/ 32)، تاريخ بغداد (6/ 240).

السجستاني: ما أحد من المحدثين إلا قد أخطأ إلا إسماعيل بن علية وبشر بن المفضل[1]، وقال النسائي: ثقة ثبت[2].

وقال أبو حاتم: إسماعيل بن علية ثقة متثبت في الرجال[3]، وقال محمد بن سعد: وكان إسماعيل ثقة ثبتا في الحديث حجة[4]، وقال ابن عمار: كان حجة[5].

وقال أحمد بن سعيد الدارمي: لا يعرف لابن علية غلط إلا في حديث جابر في المدبر جعل اسم الغلام اسم المولى واسم المولى اسم الغلام[6].

وقال أبو جعفر البستي: فقال بصري ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[7]، وقال يزيد بن هارون: دخلت البصرة وما بها خلق يفضل على بن علية في الحديث[8].

وقال الإمام الذهبي: إمام حافظ ثبت[9].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ[10].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: إسماعيل ابن عُلَيّة: ثقة ثبت حافظ حجة.

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم: "فلان أثبت الناس في فلان":

1- "عُبَيْدُ الله بن عبيدِ الرحمن الأَشْجَعِيُّ"[11]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "كان أثبت الناس في الثوري إذا أخرج كتابه"[12].

---

(1) – تهذيب الكمال (3/ 30)، تذكرة الحفاظ (1/ 323)، سير أعلام النبلاء (9/ 109)، ميزان الاعتدال (1/ 374)، الوافي بالوفيات (9/ 44،43).

(2) – تهذيب الكمال (3/ 30).

(3) – الجرح والتعديل (2/ 154).

(4) – الطبقات الكبرى (7/ 325)، تهذيب الكمال (3/ 31)، تاريخ بغداد (6/ 230)، سير أعلام النبلاء (9/ 115).

(5) – تاريخ بغداد (6/ 234).

(6) – تاريخ بغداد (6/ 233)، تهذيب التهذيب (1/ 242)، ميزان الاعتدال (1/ 374).

(7) – تهذيب التهذيب (1/ 242،243).

(8) – الجرح والتعديل (2/ 154)، سير أعلام النبلاء (9/ 109)، تذكرة الحفاظ (1/ 323).

(9) – سير أعلام النبلاء (9/ 107).

(10) – تقريب التهذيب (/ 105).

(11) – سبق ترجمته (/ 104) حاشية.

(12) – تاريخ أسماء الثقات (165)، تهذيب التهذيب (7/ 32).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: كان يكتب في المجلس فمن ذاك صح حديثه، وقال يحيى بن معين: ما كان بالكوفة أحد أعلم بسفيان من الأشجعي كان أعلم به من عبد الرحمن بن مهدي ومن يحيى بن سعيد وأبي أحمد الزبيري وقبيصة وأبي حذيفة[1]، وقال: الأشجعي ثقة مأمون[2]، وقال في موضع آخر: صالح ثقة[3].

وقال النسائي ثقة[4]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[5]، وقال أبو بكر بن أبى عتاب الأعين: قال أحمد بن حنبل وسألته عن أصحاب سفيان فقال يحيى بن سعيد ووكيع وعبد الرحمن بن مهدى ثم الأشجعي، وقال أبو حاتم سألت يحيى بن معين عن مهران والأشجعي فقال الأشجعي أحب إلينا[6].

وقال العجلى كان ثقة ثبتا متقنًا عالمًا بحديث الثوري رجلاً صالحًا أرفع من روى عن سفيان[7]، وقال ابن سعد: كان ثقة[8].

وقال الإمام الذهبي: إمام ثبت[9].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة مأمون أثبت الناس كتابًا في الثوري[10].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: عُبَيْدُ الله بن عبيدِ الرحمن الأَشْجَعِيُّ: ثقة ثبت.

رابعاً: الرواة الذين قال فيهم: "لا يجوز عني في الذاكرة":

1- "علي بن عاصم التَّيْمِيُّ"[11]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا يجوز عني في الذاكرة"[12].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: يكتب حديثه، وقال مرة: هو والله عندي ثقة[1]، وقال علي بن المديني: هو معروف في الحديث، وكان يغلط في الحديث وروى أحاديث منكرة، وقال أبو حفص عمرو بن علي: علي بن

---

(1) - تهذيب الكمال (19/ 109،110)، تاريخ بغداد (10/ 311)، سير أعلام النبلاء (8/ 515،516).

(2) - تهذيب الكمال (19/ 110)، سير أعلام النبلاء (8/ 515)، الكاشف (1/ 684).

(3) - تهذيب الكمال (19/ 110)، الجرح والتعديل (5/ 323)، تاريخ بغداد (10/ 311)، سير أعلام النبلاء (8/ 516).

(4) - تهذيب الكمال (19/ 110)، سير أعلام النبلاء (8/ 516).

(5) - الثقات لابن حبان (7/ 150)، تهذيب الكمال (19/ 110).

(6) - الجرح والتعديل (5/ 323)، سير أعلام النبلاء (8/ 515).

(7) - تهذيب التهذيب (7/ 32).

(8) - الطبقات الكبرى (7/ 328)، تهذيب التهذيب (7/ 32).

(9) - سير أعلام النبلاء (8/ 514)، الكاشف (1/ 684).

(10) - تقريب التهذيب (/ 373).

(11) - سبق ترجمته (/ 105) حاشية.

(12) - تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (2/244،245).

(1) - الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 191،192).

عاصم فيه ضعف وكان إن شاء الله من أهل الصدق، وقال أبو علي صالح بن محمد الأسدي: علي بن عاصم ليس هو عندي ممن يكذب ولكن يهم وهو سيء الحفظ كثير الوهم يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها وسائر حديثه صحيح مستقيم[1]

وقال أبو داود: سمعت شعبة يقول لا تكتبوا عنه يعني علي بن عاصم[2]

وقال يحيى بن معين: علي بن عاصم كذاب ليس بشيء[3]، وقال يحيى: علي بن عاصم ليس بشيء، ولا يحتج به، قلت: وما أنكرت منه ؟ قال: الخطأ، والغلط، قلت: ثم شيء غير هذا ؟ قال: ليس ممن يكتب حديثه[4]، وقال أحمد بن زهير: قيل ليحيى بن معين إن أحمد بن حنبل يقول: إن علي بن عاصم ليس بكذاب، قال: لا والله ما كان علي عنده قط ثقة، ولا حدث عنه بحرف قط، فكيف صار عنده اليوم ثقة، وقال: زكريا بن يحيى الساجي: علي بن عاصم كان من أهل الصدق ليس بالقوي في الحديث[5].

وذكره العجلى فقال: كان ثقة معروفا بالحديث والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل[6]، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم[7]، وقال مرة: يتكلمون فيه[8].

وقال الدارقطني: كان يغلط ويَثْبَت على غلطه[9]، وقال ابن عدي: إن سائر أحاديثه يشبه بعضها بعضًا والضعف بيّن على حديثه وابناه خير منه الحسن وعاصم[10].

وقال وكيع: ما زلنا نعرفه بالخير فخذوا الصحاح من حديثه ودعوا الغلط[11]، وقال يزيد بن هارون: زلنا نعرفه بالكذب[12]، وقال ابن الجوزي: كان أحمد يسيء الرأي فيه[13]، وقال النسائي متروك الحديث[14].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ ويُصر ورمي بالتشيع[1].

---

(1) – تهذيب الكمال (20/ 517،513)، تاريخ بغداد (11/ 449)، سير أعلام النبلاء (9/ 253–255).

(2) – تهذيب الكمال (20/ 516)، سير أعلام النبلاء (9/ 256).

(3) – تهذيب الكمال (20/ 517)، تاريخ بغداد (11/ 455)، سير أعلام النبلاء (9/ 255)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 191)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 195).

(4) – تهذيب الكمال (20/ 517)، تاريخ بغداد (11/ 450)، سير أعلام النبلاء (9/ 257).

(5) – تهذيب الكمال (20/ 517،514).

(6) – الثقات للعجلي (2/ 156)، تهذيب التهذيب (7/ 304).

(7) – التاريخ الكبير (6/ 290)، تهذيب التهذيب (7/ 304)،الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 191)، سير أعلام النبلاء (9/ 255).

(8) – تهذيب التهذيب (7/ 304)،الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 191)، سير أعلام النبلاء (9/ 255).

(9) – تهذيب التهذيب (7/ 305).

(10) – الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 193).

(11) – تهذيب الكمال (20/ 507)، تاريخ بغداد (11/ 448)، سير أعلام النبلاء (9/ 251)، تذكرة الحفاظ (1/ 317).

(12) – تهذيب الكمال (20/ 518)، تاريخ بغداد (11/ 456)، سير أعلام النبلاء (9/ 257)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 195).

(13) – الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 195).

(14) – تاريخ بغداد (11/ 456)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 191)، سير أعلام النبلاء (9/ 255)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 195).

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي.

قلت: علي بن عاصم التَّيْمِيُّ: صدوق يخطئ.

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم: "أمره أعظم من ذاك فيما يقولون من البصر و الحفظ وصيانة النفس عافاه الله":

1- "عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "أمره أعظم من ذاك فيما يقولون من البصر و الحفظ وصيانة النفس عافاه الله"[3].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال محمد بن عبد الله بن نمير: غلبنا عبد الله بن عبد الرحمن بالحفظ والورع، وقال أبو سعيد الأشج: عبد الله بن عبد الرحمن إمامنا، وقال أحمد بن حنبل: تركنا يحيى الحماني لقول عبد الله بن عبد الرحمن لأنه إمام[4]، سُئل أحمد بن حنبل عن عبد الله بن عبد الرحمن فقال للسائل عليك بذاك السيد عليك بذاك السيد عليك بذاك السيد[5].

وقال محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي: يا أهل خراسان ما دام عبد الله بن عبد الرحمن بين أظهركم فلا تشتغلوا بغيره، وقال محمد بن بشار: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخاري، وقال محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي: كان على غاية من العقل والديانة، يضرب به المثل في الحلم، والدراية، والحفظ، والعبادة، والزهادة، أظهر علم الحديث والأثار بسمرقند، وذب عنها الكذب، وكان مفسرًا كاملاً، وفقيهًا عالمًا، وقال أبو حاتم: محمد ابن إسماعيل أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم بخراسان اليوم، ومحمد بن أسلم أورعهم، وعبد الله بن عبد الرحمن أثبتهم[6].

وقال أيضاً: عبد الله بن عبد الرحمن إمام أهل زمانه[7]، وقد وثقه أبو حاتم[8].

وقال أبو حامد بن الشرقي: إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة رجال منهم عبد الله بن عبد الرحمن[1].

---

(1) - تقريب التهذيب (/ 403).

(2) - سبق ترجمته (/ 104) حاشية.

(3) - تهذيب الكمال (15/ 214)، تاريخ بغداد (10/ 31).

(4) - تهذيب الكمال (15/ 214)، تاريخ بغداد (10/ 31)، سير أعلام النبلاء (12/ 224-226).

(5) - تهذيب الكمال (15/ 214)، تاريخ بغداد (10/ 31)، سير أعلام النبلاء (12/ 224)، طبقات الحفاظ (/ 239).

(6) - تهذيب الكمال (15/ 214،215)، سير أعلام النبلاء (12/ 226،227)

(7) - تهذيب الكمال (15/ 215)، تاريخ بغداد (10/ 31)، سير أعلام النبلاء (12/ 227)، الكاشف (1/ 567)، طبقات الحفاظ (/ 239)

(8) - سير أعلام النبلاء (12/ 229).

وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث وأظهر السنة في بلده ودعا إليها وذب عن حريمها وقمع من خالفها[2].

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: كان أحد الرحالين في الحديث، والموصوفين بحفظه وجمعه، والإتقان له مع الثقة والصدق والورع والزهد، وكان على غاية العقل، وفي نهاية الفضل يُضرب به المثل في الديانة والحلم والرزانة والاجتهاد[3].

وقال الإمام الذهبي: كان الدارمي ركنا من أركان الدين[4].

وقال الحافظ ابن حجر: الحافظ صاحب المسند ثقة فاضل متقن[5].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تعديل الراوي وتوثيقه.

قلت: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: ثقة إمام متقن حافظ فقيه.

---

(1) – تهذيب الكمال (15/ 215).

(2) – تهذيب الكمال (15/ 215)، الثقات لابن حبان (8/ 364)، سير أعلام النبلاء (12/ 227)، طبقات الحفاظ (/ 239).

(3) – تاريخ بغداد (10/ 29)، تهذيب الكمال (15/ 216،215)، سير أعلام النبلاء (12/ 227).

(4) – سير أعلام النبلاء (12/ 229).

(5) – تقريب التهذيب (/ 311).

المبحث الثالث

مراتبُ التَّعْديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة

(دراسةٌ مقارنةٌ بمراتب التعديل عند النُّقَّاد)

تحدث علماء النقد، والإمام عثمان بن أبي شيبة، في تعديل الرواة بمصطلحات متنوعة، وعبارات مختلفة، وتخلف هذه المصطلحات والعبارات في دلالاتها، وذلك بحسب مكانة الرَّاوي جرحاً وتعديلاً، فمن الرُّوَاة: "من هو العَدْل الحُجَّة، كالشابِّ القوي المُعَافَى، ومنهم: من هو ثِقَة صَدُوق، كالشابِّ الصحيح المتوسط في القُوَّة، ومنهم: من هو صَدُوق أو لا بأس به، كالكَهْل المُعَافَى، ومنهم: الصَدُوق الذي فيه لين، كمن هو في عافيةٍ لكن يَوْجعَهُ رأسُه أو به دُمَّل، ومنهم: الضعيف كالذي تَحامَل ويشهَدُ الجماعة محمومًا، ولا يرمي جَنْبَه، ومنهم: الضعيف الواهي، كالرجل المريض في الفراش وبالتَّطبيب تُرجى عافيته، ومنهم: الساقط المتروك، كصاحب المَرَض الحَادّ الخَطِر، وآخر: حاله كحال من سَقَطَتْ قُوَّتُه، وأشرف على التَّلَف، وآخر: من الهالكين، كالمُحتَضَر الذي يُنازع، وآخر: من الكذَّابين الدجّالين"[1].

سأعرض الترتيب الذي رتبه بعض النقاد الذين اهتموا في موضوع مراتب التعديل، ثم اجتهد في ترتيب المصطلحات والعبارات الذي أطلقها الإمام الناقد عثمان بن أبي شيبة في تعديل الرواة، وأضعها في مراتب كما فعل علماء النقد من قبل.

المطلب الأول: مراتب التعديل عند بعض النُّقَّاد.

تعددت مراتب التعديل، وتنوعت ألفاظها، فمنها الرفيعة التي تدلل على تمام الضبط، ومنها التي تدلل على عدم تمام الضبط وتُشعر بخفته، ومنها غير ذلك، وكل مرتبة من مراتب التعديل تدل عليها ألفاظ معينة، وقد تحدث الكثير من علماء الجرح والتعديل في ترتيب مراتب التعديل، ومن ذلك ما يلي:

ذكر الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم –رحمه الله– مراتب التعديل، فأبدع أفاد، فقد جعل مراتب التعديل أربع مراتب، وبدأ الحديث عن المراتب من أرفع مراتب التعديل حتى وصل إلى أدني هذه المراتب، فقال: "ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد أنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له أنه صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار"[2].

---

(1) – ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (/ 184،185).

(2) – الجرح والتعديل (2/ 37).

ثم تكلم بعد ذلك عن مراتب التعديل الإمام ابن الصلاح –رحمه الله– في مقدمته وجعلها في اربع مراتب كما جعلها ابن أبي حاتم تمامًا، إلا أنه أضاف عليها بعض من المصطلحات والعبارات والألفاظ التي وردت عن غير ابن أبي حاتم[1].

بعدما جاء الإمام ابن الصلاح وتكلم عن مراتب التعديل، جاء الإمام النووي –رحمه الله– وتحدث عن مراتب التعديل، ولم يخالف ابن الصلاح أو من كان قبله، وإنما رتب كما رتبوا من قبله، على نفس الترتيب[2].

ثم تحدث بعد ذلك الإمام الذهبي –رحمه الله– عن مراتب التعديل فجعلها في ثلاث مراتب فقال: " فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك."[3].

ثم أتى الحافظ العراقي –رحمه الله– وجعل ألفاظ التعديل في أربع أو خمْس مراتب وتبع في صنيعه الإمام الذهبي، فقال الحافظ العراقي: " مراتبُ التعديلِ على أَربعِ أَوْ خَمْسِ طبقاتٍ، فالمرتبةُ الأُولى: العُليا منْ ألفاظِ التعديلِ، ولم يذكرُها ابنُ أبي حاتمٍ، ولا ابنُ الصلاحِ فيما زادهُ عليه؛ وَهِيَ: إذا كُرّرَ لفظُ التوثيقِ المذكورِ في هَذِهِ المرتبةِ الأُولى، إمَّا مَعَ تبايُنِ اللَّفظَيْنِ، كقولِهِم: ((ثَبْتٌ حُجَّةٌ)) أو ((ثَبْتٌ حَافظٌ)) أو ((ثقةٌ ثبتٌ)) ، أو ((ثقةٌ مُتْقِنٌ)) أو نحوُ ذَلِكَ. وإمَّا مَعَ إعادةِ اللَّفظِ الأوَّلِ، كقولِهِم: ثقةٌ ثقةٌ، ونحوِها، وهذا المرادُ بقولي: (وَلَوْ أعدتَهُ) ، أي: لَوْ أعدْتَ اللَّفظَ الأَولَ بعينِهِ، فهذهِ المرتبةُ أعلى العباراتِ في الرواةِ المقبولينَ، كَمَا قالَهَ الحافظُ أبو عبدِ اللهِ الذهبيُّ في مقدّمةِ كتابِهِ " ميزان الاعتدال "، وقولي: (كـ: ثقةٍ ثبتٍ)، أُشيرُ بالمثالِ إلى أَنَّ المرادَ تكرارُ ألفاظِ هذهِ المرتبةِ الأُولى، لا مُطْلَقُ تكرارِ التوثيقِ.

المرتبةُ الثانيةُ: وهي التي جعلَها ابنُ أبي حاتمٍ، وتبعَهُ ابنُ الصلاحِ المرتبةَ الأُولى؛ قال ابنُ أبي حاتمٍ: ((وَجَدْتُ الأَلفاظَ في الجرحِ والتعديلِ على مراتبَ شَتَّى، فإذا قِيلَ للواحدِ: إنَّه ثقةٌ أو مُتْقِنٌ، فهو مِمَّنْ يُحْتَجَّ بحديثِهِ)) . قالَ ابنُ الصلاحِ: ((وكذا إذا قيلَ: ثَبْتٌ أو حُجَّةٌ. وكذا إذا قِيلَ في العَدْلِ: إنَّهُ حافظٌ أو ضابطٌ)) . قالَ الخطيبُ: ((أرفعُ العباراتِ أَنْ يقال: حُجَّةٌ، أو ثقةٌ)) .

المرتبةُ الثالثةُ: قولهُم ليسَ بهِ بأْسٌ، أو لا بأْسَ بِهِ، أو صدوقٌ، أو مأمونٌ، أو خِيَارٌ. وجَعَلَ ابنُ أبي حاتمٍ وابنُ الصلاحِ هذهِ المرتبةَ: الثانيةَ واقتصرَا فيهَا على قولِهِم: صدوقٌ، أو لا بأْسَ به. وأَدخلا فيها قولَهُم: محلُّهُ الصّدقُ. وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ: إنَّ مَنْ قيلَ فيه ذلك، فهو مِمَّنْ يُكْتَبُ حديثُهُ وينظَرُ فيه. وأَخَّرْتُ هذه اللفظةَ إلى المرتبةِ التي تلي هذهِ تبعاً لصاحبِ " الميزانِ ".

---

(1) – مقدمة ابن الصلاح (/ 122،124).

(2) – التقريب والتيسير للنووي (/ 52).

(3) – ميزان الاعتدال (1/ 4).

المرتبةُ الرابعةُ: قولُهُم: محلُّهُ الصِّدقُ، أو رَوَوْا عنه، أَو إلى الصِّدْقِ ما هو، أو شَيْخٌ وَسَطٌ، أو وَسَطٌ، أو شيخٌ، أو صالحُ الحديثِ، أو مُقارَبُ الحديثِ – بفتحِ الراءِ وكسرِها – كما حكاهُ القاضِي أبو بكرِ بنُ العربيِّ في " شرحِ الترمذيِّ "؛ فلهذا كررتُ هذهِ اللفظةَ في وسطِ البيتِ وآخرِهِ. أو جيدُ الحديثِ، أو حَسَنُ الحديثِ، أو صُوَيْلحٌ، أو صدوقٌ إنْ شاءَ اللهُ، أو أَرجو أنَّه ليس به بأْسٌ، واقتصرَ ابنُ أبي حاتمٍ في المرتبةِ الثالثةِ من كلامِهِ على قولِهِم: شيخٌ. وقال: هو بالمنْزِلةِ التي قبلَها يُكتَبُ حديثُهُ، وَيُنْظَرُ فيه إلاَّ أنَّهُ دونَهُما واقتصرَ في المرتبةِ الرابعةِ على قولِهِم: صالحُ الحديثِ. وقالَ: إنَّ مَنْ قيلَ فيه ذلك يُكتَبُ حديثُهُ للاعتبَارِ. ثُمَّ ذَكرَ ابنُ الصلاحِ مِنْ ألفاظِهِم على غيرِ ترتيبٍ، قولَهُم: فلانٌ روَى عنهُ الناسُ، فلانٌ وسطٌ، فلانٌ مقارَبُ الحديثِ، فلانٌ ما أعلَمُ به بأساً. قال: وهو دونَ قولِهِم: لا بَأْسَ بهِ"[1].

ثم تكلم بعد ذلك الإمام ابن حجر العسقلاني –رحمه الله– فأحسن أبدع في ذلك وأفاد، وجعل مراتب التعديل تصل إلى ستِ مراتب، وعندما تكلم عن مراتب الجرح والتعديل بدأ بمراتب التعديل، وابتدأ ذلك بمرتبة الصحابة – رضي الله عنهم– حتى وصل إلى أدنى مرتبة من مراتب التعديل فقال: " أما المراتب: فأولها الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم .

الثانية: من أكد مدحه: إما بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ .

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتهجم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث"[2].

ثم جاء بعد ذلك الإمام أبو الخير شمس الدين السخاوي –رحمه الله–، وتحدث عن مراتب التعديل، فتبع الإمام ابن حجر في ذلك، ولم يذكر مرتبة الصحابة، بل بدأ بذكر المراتب بأرفع ألفاظ التعديل حتى وصل إلى أدناها، أي جعل مراتب التعديل ست مراتب دون مرتبة الصحابة[3].

(1) – شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (1/ 370–372).

(2) – تقريب التهذيب (/ 74).

(3) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 113–118).

المطلب الثاني: مراتب التعديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة:

من خلال تتبع مصطلحات الإمام عثمان بن أبي شيبة وعباراته في تعديل الرُّوَاة، والوقوف على مدلولاتها، والتعرف على أحوال الرُّوَاة الذين أطلقت في حقهم، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، يمكن تقسيم تلك المصطلحات والعبارات بحسب ما تدل عليه أو تمثله في تعديل الرُّوَاة إلى أربع مراتب، سنقوم بتقسيم تلك المصطلحات والعبارات من التعديل الرفيع إلى الأدنى، هي:

المرتبة الأولى: مرتبة التوثيق الرفيع:

أولًا: وصف المرتبة:

وهم الرُّوَاة الثِّقات الأثبات الذين تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم، وقد وثقهم الإمام عثمان بن أبي شيبة بأعلى عبارات التوثيق والتعديل، مثل: صيغة «أفعل التفضيل»، أو «تكرار صفة التوثيق فيهم لفظًا أو معنى»، أو توثيق الراوي والتأكيد بالثناء على حديثه.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «مثل فلان يُسأل عنه هو ثقة»،
- "فلان أثبت من فلان"،
- «بخ بخ ثقة صدوق»،
- «حدثنا الأسد»،
- «ثقة صحيح الكتاب».
- «ثقة صحيح في الحديث».
- "فلان أثبت الناس في فلان".
- «ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من فوقه».
- «أمره أعظم من ذاك فيما يقولون من البصر و الحفظ وصيانة النفس عافاه الله».
- «صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة».

المرتبة الثانية: مرتبة التوثيق العادي:

أولًا: وصف المرتبة:

وهم الرُّوَاة الذين وثقهم الإمام عثمان بن أبي شيبة، وهم يشتركون مع أهل المرتبة الأولى في أصل التوثيق، ولكنهم لم يبلغوا درجة التوثيق الرفيع، وهم ممن تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم أيضًا.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «وثقه»،
- «كان ثقة»،
- «ثقة».
- «ثقة لا بأس به».
- «صدوق ثقة».
- «ثقة ثبت اذا حدث من كتابه»،
- «ثبت».
- «صدوق حسن العقل ثقة».

المرتبة الثالثة: مرتبة التوثيق المتوسط:

أولًا: وصف المرتبة:

وهم الرُّوَاة الذين نزلوا عن درجة التوثيق التام، حيث خَفَّ ضبطهم قليلاً، وهم ممن تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم أيضًا.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «ثقة صدوق»، - «ثقة صادق»، - «كان صدوقاً».
- «صدوق»، - «أثنى عليه»، - «أثنى عليه خيراً».
- «ثقة وصدوق ليتني كنت كتبت عنه وليس به بأس».
- «لا بأس به». - «شيخ صدوق لا بأس به».
- «كان معلماً صدوق حسن الحديث»، - «ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم».

المرتبة الرابعة: مرتبة التوثيق الأدنى:

أولًا: وصف المرتبة:

وهم الرُّوَاة الموصوفون بالتعديل المشعر باللين أو ضعف الحفظ، وهم ممن تُكتبُ رواياتُهم، ولا يُحتجُ بأحاديثهم؛ بل تكتب للاعتبار، ويبحث لها عن شواهد ومتابعات.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:

- « غيره أثبت منه »، - «لا يجوز عني في الذاكرة».

ومن خلال هذه المراتب لا بد من تسجيل الملاحظات التالية:

1- مراتب الرُّوَاة المُعدَّلين عند الإمام عثمان بن أبي شيبة يمكن أن تحصر في أربع مراتب:

أ. ثلاث مراتب للاحتجاج، وهي: المرتبة الأولى والثانية والثالثة.

ب. مرتبة للاعتبار، وهي: المرتبة الرابعة.

2- يترتب على مراتب الرُّوَاة السابقة معرفة أقسام الحديث، فحديث أهل العدالة عند الإمام عثمان بن أبي شيبة على منزلتين، هما:

أ. الحديث الصحيح: وهو ما يُحتَجُ به من الحديث، والصحيح على درجات، فهو يشمل:

- أحاديث رواة المرتبة الأولى والثانية: التَّعْدِيل الرفيع، وأحاديثهم في أعلى درجات القَبُول.
- وأحاديث رواة المرتبة الثالثة: التَّعْدِيل دون البلوغ درجة التوثيق، المشعر بخفة الضبط وأحاديثهم في وسط درجات القبول، وهو ما يُعرف بالحديث الحسن عند من قسَّم الحديث على ثلاث مراتب.

ب. الحديث الضعيف: وهو ما لا يُحتَجُ به من الحديث، ويُكتبُ للاعتبار ويبحث له عن شواهد ومتابعات، وتشمل أحاديث رواة المرتبة الرابعة من مراتب التَّعْدِيل.

3- لم يصرح الإمام عثمان بن أبي شيبة بهذه المراتب، ولم يقسّم الرُّوَاة أو الأحاديث إلى مراتب، سواء بالشكل المذكور أو بأي شكل آخر، ولكن هذه المراتب استنبطت من خلال تتبع أقوال الإمام عثمان بن أبي شيبة وعباراته في تعديل الرِّجَال، والنظر في مدلولاتها، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد.

والذي يظهر لنا أنَّ مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، وتصنيف الرُّوَاة والأحاديث إلى مراتب ودرجات دونت في عصر الإمام عثمان بن أبي شيبة ومن بعده في مُصَنَّفات، إلَّا أنَّها كانت معروفة لدى النُّقَّاد المشتغلين في هذا العلم.

وأول من سطَّر في مراتب التعديل، وجعلها مرتبة في مراتب هو الإمام ابن أبي حاتم الرَّازي (ت327هـ) في كتابه "الجَرْح والتَّعْدِيل"[1]، وأنَّ الإمام عثمان بن أبي شيبة وأقرانه من النُّقَّاد قد مهدوا الطريق لمن جاء بعدهم من النُّقَّاد لبناء مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل في صورتها العامَّة المشهورة كما وصلت إلينا.

---

(1) - انظر: الجرح والتعديل (2/ 37)، الكفاية في علم الرواية (/ 23).

المبحث الرابع

خصائص منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في التَّعْدِيل

اهتم الإمام عثمان بن أبي شيبة بالنقد وعلم الجرح والتعديل، لذلك من خلال النظر والتأمل في مصطلحات التعديل التي أطلقها في حق الرواة، بعدما تتبع أحوال الرواة، وأحوال مروياتهم من ناحية القبول والرد، نجد أن الإمام عثمان بن أبي شيبة كان دقيقاً في منهجه في النقد، وعلم الجرح، لذلك كان لمنهج الإمام عثمان بن أبي شيبة خصائص يتميز بها، وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي:

1- أطلق الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات متنوعة مطلقة في التعديل أثناء حكمه على الرواة، وذلك بحسب درجة الراوي عنده في التعديل، من ذلك، "ثقة"، "صدوق ثقة"، "ثقة صدوق"، "ثقة صحيح في الحديث"، "ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من فوقه"، "ثقة صحيح الكتاب".

2- أثناء الحكم على الرواة كان أيضاً يطلق مصطلحات وعبارات متنوعة نسبيه، في التعديل، ليبين درجة تعديل الراوي بين الرواة، ومن ذلك، "فلان اثبت من فلان"، "فلان اثبت الناس في فلان"، "غيره اثبت منه"، "لا يجوز عني في الذاكرة".

3- استقلالية الإمام عثمان بن أبي شيبة عندما يحكم على الرواة، ربما يخالف النقاد في الحكم على الراوي، وربما يوافق النقاد في ذلك، في المخالفة قوله في حبيب بن حبيب الكوفي: "كان ثقة"[1]، الإمام عثمان وثقه، والنقاد ضعفوه، وفي الموافقة قوله في يوسف بن صهيب الكندي: "ثقة[2]، الإمام عثمان وثقه والنقاد وافقوه في تعديل الراوي.

4- استخدم الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات وعبارات في تعديل الرواة، تجمع بين ألفاظ تدل على التعديل والتوثيق والضبط التام وألفاظ تدل على خفة الضبط، من ذلك قوله: «ثقة صدوق»، «ثقة صادق»، «صدوق ثقة»، «ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم»، «ثقة لا بأس به»، وغيرها من الألفاظ.

5- عندما كان الأمام عثمان بن أبي شيبة يعدِّل الرواة، كان أميناً دقيقاً في اطلاق التعديل، وذلك لمعرفته بأحوال الرواة، ومروياتهم، ومثال ذلك، ما قاله في طَلْق بن غنام النخعي: "ثقة صدوق، لم يكن المتبحر في العلم"[3].

6- التقييد أثناء الحكم: عندما كان الإمام عثمان يعدِّل بعض الرواة، كان يقيِّد التعديل، بزيادة على لفظة التعديل، ومن ذلك، قوله في محمد بن بشر العبدي: "ثقة ثبت اذا حدث من كتابه"[4]، وقوله في يحيى بن آدم الأموي: " ثقة صدوق ثبت حجة، مالم يخالف من هو فوقه"[5].

---

(1) – الكامل في ضعفاء الرجال (415/2).

(2) – تاريخ بغداد (46/12).

(3) – تاريخ أسماء الثقات (/122).

(4) – تهذيب التهذيب (64/9).

(5) – تهذيب التهذيب (155/11).

7- جعل نفسه مقياساً للحكم على بعض الرواة: كان الإمام عثمان بن أبي شيبة يحكم على بعض الرواة في الحفظ والذاكرة من خلال معارضة، ومقارنة الراوي له (أي للإمام عثمان)، ومن ذلك قوله في "علي بن عاصم لا يجوز عني في الذاكرة"[1].

8- المفاضلة بين الرواة: أثناء تعديل الرواة كان يفاضل بينهم، من ذلك: قوله في إسحاق بن منصور الكَوْسَج: "ثقة صدوق غيره أثبت منه"[2]، قوله في ابن علية: "أثبت من الحمادين -حماد بن سلمة، وحماد بن أُسامة- ولا أقدم عليه أحداً من البصريين"[3].

9- بعد التأمل في المصطلحات والعبارات التي أطلقها الإمام عثمان بن أبي شيبة في التعديل ، يظهر لنا عدم تكرار لفظة التعديل بلفظة مماثلة لها في المصطلح نفسه، مثلاً كأن يقول: "ثقة ثقة"، "ثبت ثبت"، "صدوق صدوق".

10- التنويع في ألفاظ المصطلح أو العبارة الواحدة أثناء تعديل الراوي، أي تكرار التعديل، لكن بلفظة غير مماثلة للفظة الأولى ومن ذلك: قوله "صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة"، "ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من فوقه"، "ثقة صحيح الكتاب"، "بخ بخ ثقة صدوق" وغير ذلك.

11- كان يجمع في المصطلح أو العبارة بين ألفاظ في أدنى مراتب التعديل، التي هي للنظر والاعتبار، وألفاظ يحتج بمن تطلق علية، مثل مصطلح "شيخ صدوق لا بأس به".

12- شدة الإمام عثمان بن أبي شيبة في توثيق الرواة، والذي يدلل على ذلك، قوله في فراس بن يحيى الهمداني: "صدوق"[4]، وجميع النقاد وثقوه[5].

---

(1) – تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (245/2).

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/ 35).

(3) – تهذيب التهذيب (1/ 242).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (/187).

(5) – انظر (/140) من هذا البحث.

الفصل الرابع

منهج الإمام عثمان بن أبي شيبة في المصطلحات التي تَلَفَّظ بها وجمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل

(مشتركة فيها جرح وفيها تعديل).

ويشتمل على مبحثين:-

المبحث الأول: المصطلحات التي تلفَّظ بها الإمام عثمان بن أبي شيبة وجمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل ومدلولاتها.

المبحث الثاني: الرواة الذين عَدَّلهم وجَرَّحهم الإمام عثمان بن أبي شيبة بعبارة واحدة.

المبحث الأول

مصطلحات الإمام عثمان بن أبي شيبة

التي جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل ومدلولاتها.

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال ألفاظ الإمام عثمان بن أبي شيبة وعباراته التي جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل).

الناظر في كتب الرِّجَال يرى أنَّ بعض النُّقَّاد قد استعملوا مصطلحات وعبارات تجمع بين ألفاظ للتَّعْدِيل وألفاظ للتَّجْرِيح، فهذه الألفاظ يكون فيها التناقض، وهي مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحيانًا باعتبار الإمام الناقد الذي أطلقها، والسياق الذي قيلت فيه، وغير ذلك من الاعتبارات، وهذه المصطلحات والعبارات تُحَدَّد هي من التَّعديل أو من التَّجريح بعد الدراسة لها.

وقد أطلق الإمام الناقد عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات على عدد من الرُّوَاة، واستعمل مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها، وجاءت هذه المصطلحات والعبارات في سياق خاص لدِلالة معينة، وسيأتي بيان ذلك.

وفيما يلي عرض للمصطلحات والعبارات التي استعملها الإمام الناقد عثمان بن أبي شيبة في نقد الرِّجَال، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها، ويمكن تقسيم هذه المصطلحات إلى قسمين رئيسين:

– الأَوَّل: المصطلحات التي تلفَّظ بها الإمام عثمان بن أبي شيبة وجمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل وهي أقرب إلى التَّجريح، ومنهجه في استعمالها.

– الثاني: المصطلحات التي تلفَّظ بها الإمام عثمان بن أبي شيبة وجمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل وهي أقرب إلى التَّعديل، ومنهجه في استعمالها.

المطلب الأَوَّل: المصطلحات التي جمع الإمام عثمان بن أبي شيبة فيها بين التَّجريح والتَّعديل وهي أقرب إلى التَّجريح، ومنهجه في استعمالها.

واستعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات وعبارات جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل، وهي أقرب إلى التَّجريح، شأنه كشأن بعض النُّقَّاد المتشددين، أمثال يحيى بن معين، وابن مهدي، وغيرهم، في استعمالها لفظًا ودلالة أحيانًا، وهي:

«ثقة ليس بحجة»، «ثقة صدوق ليس بحجة»، «صدوق قيل حجة !قال لا»، «صدوق وليس بحجة»، «رجل صدوق وليس بحجة»، «صدوق ثقة لكنه خرَّف فاضطرب عليه حديثه»، «صدوق لكنه مضطرب»، «صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب»، «صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً»، «لا بأس به صدوق لكنه لم يكن يعرف الحديث»، «لا بأس به له أحاديث مناكير»، «لا بأس به وليس ممن يعتمد على حديثه»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: «ثقة وليس بحجة»، «ثقة صدوق ليس بحجة»:

مصطلح "ثقة ليس بحجة" من المصطلحات التي فيها تناقض، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، وكذلك مصطلح "ثقة صدوق ليس بحجة"، وقد أراد الإمام عثمان بن أبي شيبة بهاذين المصطلحين الجرح، لكن ليس الجرح الشديد، وإنما اليسير.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "أحمد بن يونس التميمي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة ليس بحجة"[2].

- "عبد الرحيم بن سليمان الكناني"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق ليس بحجة"[4].

- "الفضيل بن عياض التميمي"[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق ليس بحجة"[6].

- "محمد بن حسن الأسدي"[7]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق ليس بحجة"[8].

ثانياً: «صدوق قيل حجة !قال لا»، «صدوق وليس بحجة»، «رجل صدوق وليس بحجة»:

مصطلح "صدوق وليس بحجة" من المصطلحات التي فيها تناقض، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، وهي أيضاً أريد فيها الجرح اليسير.

---

(1) – أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي ثقة حافظ، مات سنة سبع وعشرين ومائتين وهو بن أربع وتسعين سنة. انظر: تقريب التهذيب (/ 81)، تهذيب الكمال (1/ 375–378)، الثقات لابن حبان (8/ 9)، طبقات الحفاظ (/ 177،178)، التاريخ الكبير (2/ 5)، الكاشف (1/ 198).

(2) – تهذيب التهذيب (1/ 44).

(3) – عبد الرحيم بن سليمان الكناني أو الطائي أبو علي الأشل المروزي ثقة، مات سنة سبع وثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 354)، تهذيب الكمال (18/ 36–39)، سير أعلام النبلاء (8/ 357،358)، تذكرة الحفاظ (1/ 291،292)، الكاشف (1/ 650).

(4) – تهذيب التهذيب (6/ 274).

(5) – فضيل بن عياض بن مسعود التميمي أبو علي الزاهد المشهور ثقة عابد إمام، مات سنة سبع وثمانين ومائة وقيل قبلها. انظر: تقريب التهذيب (/ 448)، تهذيب الكمال (23/ 281–299)، الثقات لابن حبان (7/ 315)، الطبقات الكبرى (5/ 500)، التاريخ الكبير (7/ 123)، رجال مسلم (2/ 134)

(6) – تاريخ أسماء الثقات (/ 185)، تهذيب التهذيب (8/ 266).

(7) – محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي الكوفي لقبه التل صدوق فيه لين، مات سنة مائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 474)، تهذيب الكمال (25/ 67–69).

(8) – تاريخ أسماء الثقات (/ 210)، تهذيب التهذيب (9/ 103).

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "أشعث بن سوار الكندي"[(1)]:

 قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق قيل حجة !قال لا"[(2)].

- "الحسن بن الربيع البُوْرَانِيُّ"[(3)]:

 قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق وليس بحجة"[(4)].

- "معاوية بن هشام القَصَّار "[(5)]:

 قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق وليس بحجة"[(6)].

- "ليث بن أبي سليم القرشي"[(7)]:

 قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق وليس بحجة"[(8)].

ثالثاً: «صدوق ثقة لكنه خرَّف فاضطرب عليه حديثه»:

مصطلح "صدوق ثقة لكنه خرَّف فاضطرب عليه حديثه" من المصطلحات التي فيها إشكال، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، وفي الأصل الراوي "صدوق ثقة" وهذا تعديل له، ولكن طرأ عليه المرض فاضطرب عليه حديثه وهذا تجريح له، وهذا المصطلح أريد به الجرح اليسير بعدما خرّف الراوي بآخر عمره، لأن الراوي في الأصل مُعَدَّل.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

---

(1) – أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت قاضي الأهواز ضعيف، مات سنة ست وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 113)، تهذيب الكمال (3/ 264–269)، سير أعلام النبلاء (6/ 275–277)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 371–373)، الكاشف (1/ 253)، الوافي بالوفيات (9/ 163).

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/36)، تهذيب التهذيب (1/ 309).

(3) – الحسن بن الربيع البجلي أبو علي الكوفي البوراني ثقة، مات سنة عشرين أو إحدى وعشرين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 161)، تهذيب الكمال (6/ 147–151)، تاريخ بغداد (7/ 307،309)، الثقات لابن حبان (8/ 172)، سير أعلام النبلاء (10/ 399،400)، الطبقات الكبرى (6/ 409)، تذكرة الحفاظ (2/ 458،459)، الكاشف (1/ 323)، رجال مسلم (1/ 130).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (/60)، تهذيب التهذيب (2/ 243).

(5) – معاوية بن هشام القصار أبو الحسن الكوفي مولى بني أسد ويقال له معاوية بن أبي العباس صدوق له أوهام، مات سنة أربع ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 538)، تهذيب الكمال (28/ 218–220)، الثقات لابن حبان (9/ 166)، الطبقات الكبرى (6/ 403،404)، الكاشف (2/ 277).

(6) – تاريخ أسماء الثقات (/ 220)، تهذيب التهذيب (10/ 197).

(7) – الليث بن أبي سليم بن زنيم بالزاي والنون مصغر صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه فترك، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 464)، تهذيب الكمال (24/ 279–287)، سير أعلام النبلاء (6/ 179–184)، التاريخ الكبير (7/ 246)، الكاشف (2/ 151)، رجال مسلم (2/ 160).

(8) – تاريخ أسماء الثقات (/ 196)، تهذيب التهذيب (8/ 419).

- "خلف بن خليفة الأَشْجَعِيُّ"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة لكنه خرَّف فاضطرب عليه حديثه"[2].

رابعاً: «صدوق لكنه مضطرب»، «صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب»:

مصطلح "صدوق لكنه مضطرب"، "صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب" من المصطلحات التي فيها تناقض، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، وهذا يُعد تجريح لكن خفيف.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "عبد الرحمن بن محمد الْمُحَارِبِيُّ"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق لكنه مضطرب"[4].

- "الحكم بن ظُهَيْرٍ الفَزَارِي "[5]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق وليس ممن يحتج به وفيه اضطراب"[6].

خامساً: «صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً»:

مصطلح "صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً" من المصطلحات التي فيها إشكال، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، ولكن خُصص ، وحُدد الاضطراب في حديث شخص معين وهذا من دقة الحكم على الراوي، إذن هذا تقييد، لأن الراوي بشكل عام ثقة لكن الاضطراب القبيح في حديث سفيان، لذلك هذا جرح للراوي لكن يسير.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "عبيد الله بن موسى العبسي"[7]:

---

(1) – خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبو أحمد الكوفي نزل واسط ثم بغداد صدوق اختلط في الآخر، مات سنة إحدى وثمانين ومائة على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب (/ 194)، تهذيب الكمال (8/ 284–288)، تاريخ بغداد (8/ 318،319)، الثقات لابن حبان (6/ 269،270)، سير أعلام النبلاء (8/ 341،342)، الطبقات الكبرى (7/ 313)، الكاشف (1/ 374).

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/ 78)، تهذيب التهذيب (3/ 131).

(3) – عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي أبو محمد الكوفي لا بأس به وكان يدلس، مات سنة خمس وتسعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 349)، الثقات لابن حبان (7/ 92)، الطبقات الكبرى (6/ 392)، التاريخ الكبير (5/ 347)، الكاشف (1/ 642)، طبقات الحفاظ (/ 135).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (/ 146)، تهذيب التهذيب (6/ 239).

(5) – الحكم بن ظهير الفزاري أبو محمد وكنية أبيه أبو ليلى ويقال أبو خالد متروك رمي بالرفض واتهمه بن معين، مات قريبا من سنة ثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 175)، تهذيب الكمال (7/ 99–103)، ميزان الاعتدال (2/ 336).

(6) – تاريخ أسماء الثقات (/ 63).

(7) – عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 375)، تهذيب الكمال (19/ 164–169)، الثقات لابن حبان (7/ 152)، سير أعلام النبلاء (9/ 553–556)، طبقات الحفاظ (/ 155).

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً"[1].

سادساً: «لا بأس به صدوق لكنه لم يكن يعرف الحديث»:

مصطلح "لا بأس به صدوق لكنه لم يكن يعرف الحديث" من المصطلحات التي فيها تناقض، جُمِعَ فيه بين عبارةِ الجرح وبين عبارةِ التعديل، لكن بيَّن الإمام عثمان أن الراوي ليس له معرفة بالحديث، وهذا جرح للراوي.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "سعيد بن زكريا القرشي المَدائِنِيُّ"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به صدوق لكنه لم يكن يعرف الحديث"[3].

سابعاً: «لا بأس به له أحاديث مناكير»:

عبارة "لا بأس به" من عبارات التعديل المطلق، لكن الإمام عثمان أقرنها وقال له أحاديث مناكير.

وذهب الإمام ابن الصلاح إلى التعريف بالمنكر فقال: "المنكَر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنَّه بمعناه:

– الأول: المُنفرد المُخالف لما رواه الثِّقات.

– والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثِقَة والإتقان ما يُحتمل معه تفرُّده"[4].

وأما الحافظ ابن حجر العسقلاني: فقد عَرَّفه بأنَّه ما رواه الضعيف مخالفًا للثِقَة، أي ما يقابل المعروف، فقال: "وإن وقعتِ المخالفة مع الضعف، فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكَر"[5].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ للمنكر إطلاقات متعددة عند المُحَدِّثين، قال الإمام اللَّكْنوي: "وقد يُجْعَل صفة للرَّاوي، بأَن يقال: هذا الرَّاوي منكَرُ الحديث، أو رَوَى المناكير، وبينهما فَرْق، فإنَّ قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرَّده ترك الرَّاوي، فإنَّه ليس كلُّ من روى المناكير بضعيف؛ بل إذا كثرتْ في روايته المناكير"[6].

وقد يطلق المنكر على الرَّاوِي الثِقَة إذا روَى المناكيرَ عن الضُّعَفَاء كما ذكره الإمام السخاوي، "ومنكر الحديث يُطلقونه على الرَّاوي إذا كَثُرتْ المناكيرُ في روايته، فاستحق الترك، كذا ذكره السخاوي نقلًا عن ابن دقيق العيد"[7].

---

(1) – تاريخ أسماء الثقات (/ 165)، تهذيب التهذيب (7/ 48).

(2) – سعيد بن زكريا القرشي المدائني صدوق لم يكن بالحافظ، مات بعد المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 235)، تهذيب الكمال (10/ 435–439)، تاريخ بغداد (9/ 69،70).

(3) – تاريخ أسماء الثقات (/ 97)، تهذيب التهذيب (4/ 28).

(4) – مقدمة ابن الصلاح (/80–82).

(5) – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 86).

(6) – ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني في مصطلح الحديث (/ 363).

(7) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 130).

إذن مصطلح "لا بأس به له أحاديث مناكير" من المصطلحات التي فيها إشكال، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، وعندما قال له أحاديث مناكير لم يحدد تلك لذلك هذا جرح للراوي، لكن يعد يسير وليس جرح شديد.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "سفيان بن حبيب البصري"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به له أحاديث مناكير"[2].

ثامناً: «لا بأس به وليس ممن يعتمد على حديثه»:

عبارة "ليس ممن يعتمد على حديثه" تدلل على صراحة التَّجريح، ومصطلح "لا بأس به وليس ممن يعتمد على حديثه" من المصطلحات التي فيها تناقض، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، وهذا جرح للراوي.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "سليمان بن بلال القرشي"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به وليس ممن يعتمد على حديثه"[4].

---

(1) – سفيان بن حبيب البصري البزاز أبو محمد وقيل غير ذلك ثقة، مات سنة اثنتين وقيل ست وثمانين ومائة وله ثمان وخمسون سنة. انظر: تقريب التهذيب (/ 244)، تهذيب الكمال (11/ 137،138)، الثقات لابن حبان (6/ 405)، سير أعلام النبلاء (8/ 350)، الكاشف (1/ 448)، التاريخ الكبير (4/ 90)،

(2) – تهذيب التهذيب (4/ 95).

(3) – سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو محمد وأبو أيوب المدني ثقة، مات سنة سبع وسبعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 250)، تهذيب الكمال (11/ 372–375)، الثقات لابن حبان (6/ 388)، الطبقات الكبرى (5/ 420)، سير أعلام النبلاء (7/ 425–427)، التاريخ الكبير (4/ 4)، رجال مسلم (1/ 266)، الكاشف (1/ 457).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (/ 100)، تهذيب التهذيب (4/ 155).

المطلب الثَّاني: المصطلحات التي تلفَّظ بها الإمام عثمان بن أبي شيبة وجمع فيها بين التَّجريح والتعديل وهي أقرب إلى التَّعديل، ومنهجه في استعمالها.

استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات وعبارات جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل، وهي أقرب إلى التَّعديل، شأنه كشأن بعض النُّقَّاد، في استعمالها لفظًا ودلالة أحيانًا، وهي:

«ثقة صدوق وليس بثبت»، «صدوق لكن اضطرب عليه بعض حديثه»، «أنا أعلم الناس به هو ثقة لكن شره يدلِّس»، «لا بأس به كان يهم في الحديث قليلاً»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: «ثقة صدوق وليس بثبت»:

عبارة "ثقة صدوق" من عبارات التَّعْدِيل المطلق، والثقة يجمع بين العدالة وتمام الضبط، والصدوق ينزل عن ذلك بخفة الضبط، وبنفي الثبوتية للراوي.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "مُطَرِّفُ بن طَرِيْفٍ الكوفي"[(1)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق وليس بثبت"[(2)].

ثانياً: «صدوق لكن اضطرب عليه بعض حديثه»:

مصطلح "صدوق لكن اضطرب عليه بعض حديثه" من المصطلحات التي فيها تناقض، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، وفي الأصل الراوي "صدوق" وهذا تعديل له، ولكن ربما طرأ عليه شيء فاضطرب عليه بعض حديثه وهذا تجريح له، لكن خفيف جداً، لأن الاضطراب حدد في بعض حديثه، لذلك المصطلح من أدني مصطلحات التعديل.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "قيس بن ربيع الأسدي"[(3)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق لكن اضطرب عليه بعض حديثه"[(4)].

ثالثاً: «أنا أعلم الناس به هو ثقة لكن شره يدلِّس»:

قال الإمام عثمان لكن شره يدلِّس بعد أن قال ثقة، وقد تحدثنا عن التدليس في المطلب الثالث من المبحث الرابع في الفصل الأول، وتبيَّن أنه تجريح للراوي إذا نعت به.

---

(1) – مطرف بن طريف الكوفي أبو بكر أو أبو عبد الرحمن ثقة فاضل، مات سنة إحدى وأربعين ومائة أو بعد ذلك. انظر: تقريب التهذيب (/534)، تهذيب الكمال (28/ 62-66)، الثقات لابن حبان (7/ 493)، سير أعلام النبلاء (6/ 127،128)، التاريخ الكبير (7/ 397)، الكاشف (2/ 269)، رجال مسلم (2/ 247).

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/ 225)، تهذيب التهذيب (10/ 157).

(3) – قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، مات سنة بضع وستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (/ 457)، تهذيب الكمال (24/ 25-37)، تاريخ بغداد (12/ 456-461)، سير أعلام النبلاء (8/ 41-44)، الطبقات الكبرى (6/ 377)، التاريخ الكبير (7/ 156)، الكاشف (2/ 139).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (/ 191)، تهذيب التهذيب (8/ 352).

إذن مصطلح " أنا أعلم الناس به هو ثقة لكن شره يدلِّس" من المصطلحات التي فيها إشكال، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، وهو إلى التعديل أقرب، لأن الراوي ثقة، والتدليس معهود على بعض الثقات.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "حميد بن الربيع اللخمي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "أنا أعلم الناس به هو ثقة لكن شره يدلِّس"[2].

رابعاً: «لا بأس به كان يهم في الحديث قليلاً»:

مصطلح "لا بأس به كان يهم في الحديث قليلاً" من المصطلحات التي فيها تناقض، جُمِعَ فيه بين عبارة الجرح وبين عبارة التعديل، ولأن الوهم حدد بأنه قليل، فالمصطلح قريب من التعديل أكثر من قربه من التجريح، فربما أراد بذلك الإمام عثمان مطلق التعديل، لكن الأدنى من التعديل.

وقد استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَالِ، من ذلك:

- "عمرو بن أبي قيس الرازي"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به كان يهم في الحديث قليلاً"[4].

---

(1) – حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن شحيم أبو الحسن اللخمي الخزاز الكوفي مات بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (8/ 162–164)، ميزان الاعتدال (2/ 385،386)، لسان الميزان (2/ 363)، المقصد الارشد (1/ 359،360).

(2) – ميزان الاعتدال (2/ 385)، لسان الميزان (2/ 363).

(3) – عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق كوفي نزل الري صدوق له أوهام، مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب (/ 426)، تهذيب الكمال (22/ 203،204)، الكاشف (2/ 86).

(4) – تاريخ أسماء الثقات (/ 152)، تهذيب التهذيب (8/ 82).

المبحث الثاني

الرواة الذين عَدَّلهم وجَرَّحهم الإمام عثمان بن أبي شيبة بعبارة واحدة

(دراسةٌ مقارنةٌ بين أحكام الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النُّقَّاد)

وفي هذا المبحث سيتم عرض الرُّوَاة الذين قِيلت في حقهم الألفاظ التي تجمع بين الجرح والتعديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة بحسب المصطلحات والعبارات التي أُطلقت في حَقِّهِم، مع الاجتهاد في المقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، ثم الوقوف على خلاصة القول في الحكم على الرَّاوي، وهذا كفيلٌ بأن يعطي تصوُّرًا واضحًا عن خصائص المنهج النقدي الذي اتبعه الإمام عثمان بن أبي شيبة في نقد الرِّجَال، ويُظهر مرتبته بين النُّقَّاد.

المطلب الأَوَّل: الرواة الذين عَدَّلهم وجَرَّحهم الإمام عثمان بن أبي شيبة بعبارة واحدة، أقرب إلى الجرح.

أطلق الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات على عددًا من الرُّوَاة، وسيتم عرض الرواة بحسب الترتيب السابق في دراسة المصطلحات التي تجمع بين الجرح والتعديل القريبة من الجرح، والتي هي في المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل، على النحو التالي:-

أولاً: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة وليس بحجة»، «ثقة صدوق ليس بحجة»:

1- "أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي"[(1)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة ليس بحجة"[(2)].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: لرجل اخرج إلى أحمد بن يونس فإنه شيخ الإسلام [(3)]، وقال أبو حاتم: كان ثقة متقناً[(4)].

وقال النسائي ثقة[(5)]، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقًا صاحب سنة وجماعة[(6)]، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة[(7)]، وذكره ابن حبان في الثقات[(8)]، وقال ابن قانع: كان ثقة مأمونًا ثبتاً[(9)].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 164) حاشية.

(2) - تهذيب التهذيب (1/ 44).

(3) - تهذيب الكمال (1/ 377)، سير أعلام النبلاء (10/ 457)، الكاشف (1/ 198)، طبقات الحفاظ (/ 178)، ميزان الاعتدال (8/ 34).

(4) - الجرح والتعديل (2/ 57)، تهذيب الكمال (1/ 377)، سير أعلام النبلاء (10/ 457)، طبقات الحفاظ (/ 178)، ميزان الاعتدال (8/ 34).

(5) - تهذيب الكمال (1/ 378)، ميزان الاعتدال (8/ 34).

(6) - الطبقات الكبرى (6/ 405)، تهذيب التهذيب (1/ 44)، ميزان الاعتدال (8/ 34).

(7) - الثقات للعجلي (1/ 193)، تهذيب التهذيب (1/ 44)، ميزان الاعتدال (8/ 34).

(8) - الثقات لابن حبان (8/ 9)، تهذيب التهذيب (1/ 44)، ميزان الاعتدال (8/ 34).

(9) - تهذيب التهذيب (1/ 44)، ميزان الاعتدال (8/ 34).

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ[1].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: أحمد بن يونس التميمي: ثقة صاحب سنة.

2- "عبد الرحيم بن سليمان الكناني"[2]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق ليس بحجة"[3].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: ثقة[4]، وقال أبو داود: ثقة[5]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[6]، وقال النسائي: ليس به بأس[7]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[8].

وقال سهل بن عثمان: نظر وكيع في حديثه فقال ما أصح حديثه[9]، وقال ابن المديني: لا بأس به[10]، وقال العجلى: ثقة متعبد كثير الحديث[11].

وقال الإمام الذهبي: ثقة حافظ[12].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[13].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: عبد الرحيم بن سليمان الكناني: ثقة.

---

(1) - تقريب التهذيب (/ 81).

(2) - سبق ترجمته (/ 164) حاشية.

(3) - تهذيب التهذيب (6/ 274).

(4) - تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 272)، تهذيب الكمال (18/ 39)، الجرح والتعديل (5/ 339)، سير أعلام النبلاء (8/ 358)، طبقات الحفاظ (/ 127).

(5) - تهذيب الكمال (18/ 39)، طبقات الحفاظ (/ 127)، الوافي بالوفيات (18/ 197).

(6) - الجرح والتعديل (5/ 339)، تهذيب الكمال (18/ 39)، سير أعلام النبلاء (8/ 358)، الوافي بالوفيات (18/ 197).

(7) - تهذيب الكمال (18/ 39).

(8) - الثقات لابن حبان (8/ 412)، تهذيب الكمال (18/ 39).

(9) - الجرح والتعديل (5/ 339).

(10) - تهذيب التهذيب (6/ 274).

(11) - الثقات للعجلي (2/ 93).

(12) - الكاشف (1/ 650).

(13) - تقريب التهذيب (/ 354).

3- "الفضيل بن عياض التميمي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق ليس بحجة"[2].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال عبد الرحمن بن مهدي: فضيل بن عياض رجل صالح ولم يكن بحافظ[3]، وقال العجلي: كوفي ثقة متعبد رجل صالح[4]، وقال سفيان بن عيينة: فضيل ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق[5].

وقال النسائي: ثقة مأمون رجل صالح، وقال الدارقطني: ثقة وقال محمد بن سعد: كان ثقة نبيلاً فاضلاً عابداً ورعاً كثير الحديث، وقال عبد الله بن المبارك: أورع الناس الفضيل بن عياض، وقال في موضع آخر: ما بقي على ظهر الأرض عندي أفضل من الفضيل بن عياض، وقال شريك بن عبد الله: لم يزل لكل قوم حجة في أهل زمانهم وإن فضيل بن عياض حجة لأهل زمانه، وقال إسحاق بن ابراهيم الطبري: ما رأيت أحدا كان أخوف على نفسه ولا أرجى للناس من الفضيل وكان صحيح الحديث صدوق اللسان شديد الهيبة للحديث إذا حدث[6].

وذكره ابن حبان في الثقات[7]

وقال الإمام الذهبي: ثقة[8].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد إمام[9].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: الفضيل بن عياض التميمي: ثقة.

4- "محمد بن حسن الأسدي"[10]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق ليس بحجة"[11]

---

(1) - سبق ترجمته (/ 164) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 185)، تهذيب التهذيب (8/ 266).

(3) - تهذيب الكمال (23/ 286)، الجرح والتعديل (7/ 73)، سير أعلام النبلاء (8/ 423).

(4) - الثقات للعجلي (2/ 207)، تهذيب الكمال (23/ 286)، سير أعلام النبلاء (8/ 424)، الوافي بالوفيات (24/ 59).

(5) - الجرح والتعديل (7/ 73)، تهذيب الكمال (23/ 286،287)، سير أعلام النبلاء (8/ 423،424)، الوافي بالوفيات (24/ 59).

(6) - تهذيب الكمال (23/ 287-292)، سير أعلام النبلاء (8/ 424-429).

(7) - الثقات لابن حبان (7/ 315)، تهذيب التهذيب (8/ 266).

(8) - الكاشف (2/ 124).

(9) - تقريب التهذيب (/ 448)، لسان الميزان (7/ 337).

(10) - سبق ترجمته (/ 164) حاشية.

(11) - تاريخ أسماء الثقات (/ 210)، تهذيب التهذيب (9/ 103).

- **أقوال النُّقاد في الراوي:**

قال يعقوب بن سفيان الفسوي: محمد بن الحسن الأسدي ضعيف، وقال أبو جعفر العقيلي: لا يتابع على حديثه قال يحيى بن معين: شيخ[1]، وقال في موضع آخر: وليس بشيء[2]، وقال أبو حاتم: شيخ[3].

وقال أبو داود: صالح يكتب حديثه[4]، وقال أبو أحمد بن عدي: حدث عنه الثقات من الناس ولم أر بحديثه بأساً[5].

وقال العجلي: كوفي لا بأس به[6]، وقال الساجي: ضعيف، وقال البزار والدارقطني: ثقة[7]، وقال ابن حبان: لا يحتج به[8].

وقال الإمام الذهبي: ضعيف[9].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق فيه لين[10].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: محمد بن حسن الأسدي: ضعيف.

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم: «صدوق قيل حجة !قال لا»، «صدوق وليس بحجة»، «رجل صدوق وليس بحجة»:

1- "أشعث بن سوار الكندي"[11]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق قيل حجة !قال لا"[12].

---

(1) - تهذيب الكمال (25/ 69).

(2) - تهذيب الكمال (25/ 69)، الجرح والتعديل (7/ 225)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 51).

(3) - الجرح والتعديل (7/ 225)، تهذيب الكمال (25/ 69).

(4) - تهذيب الكمال (25/ 69)، لسان الميزان (7/ 355).

(5) - الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 173)، تهذيب الكمال (25/ 69)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 51)، الكاشف (2/ 164).

(6) - الثقات للعجلي (2/ 235)، تهذيب التهذيب (9/ 103).

(7) - تهذيب التهذيب (9/ 103).

(8) - الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 51).

(9) - الكاشف (2/ 164).

(10) - تقريب التهذيب (/ 474).

(11) - سبق ترجمته (/ 165) حاشية.

(12) - تاريخ أسماء الثقات (/36)، تهذيب التهذيب (1/ 309).

- **أقوال النُّقاد في الراوي:**

قال سفيان الثوري: أشعث أثبت من مجالد[1]، وقال يحيى بن سعيد: الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق عندي سواء وأشعث بن سوار دونهما[2]، وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه ورأيت عبد الرحمن يخط على حديثه[3].

وقال أبو موسى محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن سفيان عنه بشيء قط[4].

وقال يحيى بن معين: أشعث بن سوار أحب إلي من إسماعيل بن مسلم[5]، وقال في موضع آخر: أشعث بن سوار ضعيف[6]، وقال مرة: أشعث بن سوار ثقة[7]، وقال أحمد بن حنبل: أشعث بن سوار أمثل في الحديث من محمد بن سالم ولكنه على ذلك ضعيف الحديث[8].

وقال أبو زرعة: لين[9]، وقال النسائي: ضعيف[10]، وقال الدارقطني: ضعيف[11]، وقال في موضع آخر: يعتبر به، وقال ابن خراش: هو أضعف الأشاعثة[12]، وقال أبو أحمد بن عدي: لم أجد له حديثا منكراً[13].

---

(1) – تهذيب الكمال (3/ 266)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 372)، سير أعلام النبلاء (6/ 276)، التاريخ الكبير (1/ 430)، رجال مسلم (1/ 78).

(2) – تهذيب الكمال (3/ 266)، الجرح والتعديل (2/ 271)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 371).

(3) – تهذيب الكمال (3/ 267)، الجرح والتعديل (2/ 271).

(4) – تهذيب الكمال (3/ 267)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 371)، سير أعلام النبلاء (6/ 276).

(5) – تاريخ ابن معين رواية الدوري (4/ 249)، تهذيب الكمال (3/ 268)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 372).

(6) – تاريخ ابن معين رواية الدوري (4/ 80)، تهذيب الكمال (3/ 268)، الجرح والتعديل (2/ 271)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 371)، سير أعلام النبلاء (6/ 276)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 125).

(7)– تهذيب الكمال (3/ 268)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 371)، سير أعلام النبلاء (6/ 276)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 125).

(8)– تهذيب الكمال (3/ 268)، الجرح والتعديل (2/ 271)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 371)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 125).

(9) – تهذيب الكمال (3/ 268)، الجرح والتعديل (2/ 271)، سير أعلام النبلاء (6/ 276)، الكاشف (1/ 253).

(10)– الضعفاء والمتروكين للنسائي (/ 20)، تهذيب الكمال (3/ 268)، سير أعلام النبلاء (6/ 276)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 125)، الوافي بالوفيات (9/ 163).

(11) – تهذيب الكمال (3/ 268)، سير أعلام النبلاء (6/ 276)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 125).

(12) – سير أعلام النبلاء (6/ 276)، الوافي بالوفيات (9/ 163).

(13) – الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 373)، تهذيب الكمال (3/ 269)، سير أعلام النبلاء (6/ 276)، الوافي بالوفيات (9/ 163).

وقال ابن حبان: فاحش الخطاء كثير الوهم[1]، وقال ابن سعد: كان ضعيفا في حديثه[2]، وقال العجلي: ضعيف يكتب حديثه[3]، وقال مرة: لا باس به وليس بالقوي، وقال بندار: ليس بثقة، وقال أبو داود: أشعث ضعيف[4].

وقال الإمام الذهبي: صدوق[5].

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف[6].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: أشعث بن سوار الكندي: ضعيف.

2- "الحسن بن الربيع البُوْرَانِيُّ"[7]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق وليس بحجة"[8].

- **أقوال النُّقاد في الراوي:**

قال أحمد بن عبد الله العجلي: حسن بن الربيع البوراني كوفي ثقة رجل صالح متعبد[9]، وقال أبو حاتم: كان من أوثق أصحاب بن إدريس[10]، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كوفي ثقة[11].

وذكره ابن حبان في الثقات[12]، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي: كان الحسن بن الربيع ثقة صالحاً متعبداً[13].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[14].

---

(1) - تهذيب التهذيب (1/ 309)، سير أعلام النبلاء (6/ 276)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 125).

(2) - الطبقات الكبرى (6/ 358)، تهذيب التهذيب (1/ 309).

(3) - الثقات للعجلي (1/ 232)، تهذيب التهذيب (1/ 309).

(4) - تهذيب التهذيب (1/ 309).

(5) - الكاشف (1/ 253).

(6) - تقريب التهذيب (/ 113).

(7) - سبق ترجمته (/ 165) حاشية.

(8) - تاريخ أسماء الثقات (/60)، تهذيب التهذيب (2/ 243).

(9) - الثقات للعجلي (1/ 293)، تهذيب الكمال (6/ 150)، تاريخ بغداد (7/ 307)، سير أعلام النبلاء (10/ 400)، طبقات الحفاظ (/ 204).

(10) - لجرح والتعديل (3/ 13)، تهذيب الكمال (6/ 150)، سير أعلام النبلاء (10/ 400)، الكاشف (1/ 323)، طبقات الحفاظ (/ 204).

(11) - تهذيب الكمال (6/ 150)، تاريخ بغداد (7/ 307).

(12) - الثقات لابن حبان (8/ 172)، تهذيب التهذيب (2/ 243).

(13) - تاريخ بغداد (7/ 307).

(14) - تقريب التهذيب (/ 161).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

خالف أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: الحسن بن الربيع البُوْرَانِيُّ: ثقة.

3- "معاوية بن هشام القَصَّار"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق وليس بحجة"[2].

- **أقوال النُّقاد في الراوي:**

قال يحيى بن معين: صالح وليس بذاك[3]، وقال أبو حاتم: قلت لعلي بن المديني فمعاوية بن هشام وقبيصة والفريابي قال متقاربين، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن معاوية بن هشام ويحيى بن يمان فقال ما أقربهما ثم قال معاوية بن هشام كأنه أقوم حديثاً وهو صدوق[4].

وقال أبو داود: ثقة[5]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[6]، وقال العجلي: ثقة[7]، وقال الساجي: صدوق يهم، وقال أحمد ابن حنبل: هو كثير الخطاء[8].

وقال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث[9]، وقال أبو الفرج ابن الجوزي: روى ما ليس من سماعه فتركوه[10].

وقال الإمام الذهبي: كوفي ثقة[11].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام[12].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: معاوية بن هشام القَصَّار: صدوق.

---

(1) - سبق ترجمته (/ 165) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 220)، تهذيب التهذيب (10/ 197).

(3) - تهذيب الكمال (28/ 220)، الجرح والتعديل (8/ 385)، الكاشف (2/ 277).

(4) - الجرح والتعديل (8/ 385)، تهذيب الكمال (28/ 220).

(5) - تهذيب الكمال (28/ 220)، لسان الميزان (7/ 392).

(6) - الثقات لابن حبان (9/ 166)، تهذيب الكمال (28/ 220).

(7) - الثقات للعجلي (2/ 285).

(8)- تهذيب التهذيب (10/ 197).

(9) - الطبقات الكبرى (6/ 403)، تهذيب التهذيب (10/ 197).

(10) - الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 128)، تهذيب التهذيب (10/ 197).

(11) - الكاشف (2/ 277).

(12) - تقريب التهذيب (/ 538).

4- "ليث بن أبي سليم القرشي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق وليس بحجة"[2].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس[3]، وقال أيضا: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا في أحد منه في ليث[4]، وقال يحيى بن معين: يحيى بن سعيد القطان كان لا يحدث عن ليث بن أبي سليم[5].

وقال أبو معمر القطيعي: كان بن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم[6]، وقال يحيى: ليث بن أبي سليم ضعيف الحديث، وقال أيضاً: مجالد أحب إلي من ليث[7].

وقال عبد الرحمن: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث[8]، وقال أبو داود: سألت يحيى عن ليث فقال ليس به بأس، وقال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث صالحة غير ما ذكرت وقد روى عنه الثقات ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه، وقال الدارقطني: فقال صاحب سنة يُخَرَّج حديثه ثم قال إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد[9].

وقال جريراً: كان ليث أكثر تخليطاً، وقال يحيى بن معين: ليث أضعف من يزيد بن أبي زياد ويزيد فوقه في الحديث، وقال في موضع آخر: ليث بن أبي سليم ضعيف إلا أنه يكتب حديثه، وقال عيسى بن يونس: قد رأيته وكان قد اختلط، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه وكان ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: ليث بن أبي سليم لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث[10]

وقال العجلي: جائز الحديث وقال مرة لا بأس به[11]، وقال عبد الوارث: كان ليث من أوعية العلم[12]، وقال ابن سعد: كان رجلاً صالحاً عابداً وكان ضعيفاً في الحديث[13].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 165) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 196)، تهذيب التهذيب (8/ 419).

(3) - تهذيب الكمال (24/ 282)، الجرح والتعديل (7/ 178)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 29).

(4) - تهذيب الكمال (24/ 282)، سير أعلام النبلاء (6/ 180).

(5) - تهذيب الكمال (24/ 283)، الجرح والتعديل (7/ 178).

(6) - تهذيب الكمال (24/ 284)، سير أعلام النبلاء (6/ 180)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 29).

(7) - تهذيب الكمال (24/ 284،285)، سير أعلام النبلاء (6/ 180).

(8) - تهذيب الكمال (24/ 286)، الجرح والتعديل (7/ 178)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 29).

(9) - تهذيب الكمال (24/ 286،287)، سير أعلام النبلاء (6/ 181).

(10) - الجرح والتعديل (7/ 178)، تهذيب الكمال (24/ 282-286)، سير أعلام النبلاء (6/ 180،181).

(11) - الثقات للعجلي (2/ 231).

(12) - سير أعلام النبلاء (6/ 182).

(13) - الطبقات الكبرى (6/ 349)، تهذيب التهذيب (8/ 418).

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره فكان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم[1].

وقال أحمد: ليث لا يفرح بحديثه، وقال الترمذي: وليث صدوق يهم، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم، وقال البزار: كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وقال يعقوب بن شيبة هو صدوق ضعيف الحديث، وقال الساجي: صدوق فيه ضعف كان سيء الحفظ كثير الغلط، وقال ابن معين: منكر الحديث وكان صاحب سنة، وكان أبو داود لا يدخل حديثه في كتاب السنن الذي ضعفه، وقال الحاكم أبو عبدالله: مجمع على سوء حفظه[2]، وقال الجوزجاني: يضعف حديثه[3].

وقال النسائي: ضعيف[4]، وتركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد[5]، وقال أبو بكر الأصبهاني: اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به[6].

وقال الإمام الذهبي: فيه ضعف يسير من سوء حفظه[7].

وقال الإمام ابن حجر: صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك[8].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في تضعيف الراوي.

قلت: ليث بن أبي سليم القرشي: ضعيف اختلط بأخرةٍ.

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم: «صدوق ثقة لكنه خرَّف فاضطرب عليه حديثه»:

1- "خلف بن خليفة الأَشْجَعِيُّ"[9]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة لكنه خرَّف فاضطرب عليه حديثه"[10].

---

(1) – سير أعلام النبلاء (6/ 182)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 29)، تهذيب التهذيب (8/ 419،418).

(2) – تهذيب التهذيب (8/ 419).

(3) – الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 29)، تهذيب التهذيب (8/ 419).

(4) – الضعفاء والمتروكون للنسائي (/ 90).

(5) – سير أعلام النبلاء (6/ 182)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي(3/ 29)، تهذيب التهذيب (8/ 419).

(6) – رجال مسلم (2/ 160).

(7) – الكاشف (2/ 151).

(8) – تقريب التهذيب (/ 464).

(9) – سبق ترجمته (/ 166) حاشية.

(10) – تاريخ أسماء الثقات (/ 78)، تهذيب التهذيب (3/ 131).

- **أقوال النُّقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: قال رجل لسفيان بن عيينة يا أبا محمد عندنا رجل يقال له خلف بن خليفة زعم أنه رأى عمرو بن حريث فقال كذب لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث[1]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[2]، وقال مرة: صدوق[3].

وقال النسائي: ليس به بأس، وقال محمد بن عبد الله بن عمار: لا بأس به ولم يكن صاحب حديث[4]، وقال أبو حاتم: صدوق[5]، وقال أبو أحمد بن عدي: أرجو أنه لا بأس به ولا أبرئه من ان يخطئ في بعض الأحايين في بعض رواياته[6].

وقال محمد بن سعد: كان ثقة[7]، وقال أيضاً: أصابه الفالج قبل موته حتى ضعف وتغير واختلط[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9].

وقال العجلي: ثقة[10]، وقال ابراهيم بن أبي العباس: اختلط، وقال مسلمة الاندلسي: ثقه ثم اختلط، وقال من سمع منه قبل التغير فروايته صحيحة[11].

وقال الإمام الذهبي: صدوق[12].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق اختلط بأخرةٍ[13].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: خلف بن خليفة الأَشْجَعِيُّ: صدوق اختلط في بأخرةٍ.

---

(1) - تهذيب الكمال (8/ 286،287)، تقريب التهذيب (/194)، انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 255).

(2) - تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 290)، تهذيب الكمال (8/ 288)، الجرح والتعديل (3/ 369).

، تاريخ بغداد (8/ 319)، سير أعلام النبلاء (8/ 342)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 63)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 255).

(3) - تهذيب الكمال (8/ 288)، تاريخ بغداد (8/ 319)، سير أعلام النبلاء (8/ 342).

(4) - تهذيب الكمال (8/ 288)، تاريخ بغداد (8/ 319).

(5) - الجرح والتعديل (3/ 369)، تهذيب الكمال (8/ 288)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 64)، سير أعلام النبلاء (8/ 342).

(6) - الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 64)، تهذيب الكمال (8/ 288)، سير أعلام النبلاء (8/ 342).

(7) - الطبقات الكبرى (7/ 313)، تهذيب الكمال (8/ 288)، تاريخ بغداد (8/ 319)

(8) - الطبقات الكبرى (7/ 313)، تاريخ بغداد (8/ 319)تهذيب التهذيب (3/ 131)، سير أعلام النبلاء (8/ 342)

(9) - الثقات لابن حبان (6/ 269)، تهذيب التهذيب (3/ 131).

(10) - الثقات للعجلي (1/ 336)، تهذيب التهذيب (3/ 131).

(11) - تهذيب التهذيب (3/ 131).

(12) - الكاشف (1/ 374).

(13) - تقريب التهذيب (/194).

رابعاً: الرواة الذين قال فيهم: «صدوق لكنه مضطرب»، «صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب»:

1- "عبد الرحمن بن محمد الْمُحَارِبِيُّ"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق لكنه مضطرب"[2].

- أقوال النُّقَّاد في الراوي:

قال يحيى بن معين: ثقة[3]، وقال في موضع آخر: ليس به بأس[4]، وقال مرة: له أحاديث مناكير عن المجهولين[5]، وقال النسائي: ثقة[6]، وقال في موضع آخر: ليس به بأس[7].

وقال أبو حاتم: صدوق إذا حدث عن الثقات ويروى عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين[8]، وقال أبو زرعة: ثقة[9]، قيل لوكيع مات عبد الرحمن المحاربي فقال: رحمه الله ما كان احفظه لهذه الأحاديث الطوال[10].

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[11]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الغلط[12]، وقال البزار والدارقطني: ثقة، وقال الساجي: صدوق يهم[13]، وقال أحمد بن حنبل: كان يدلس[14]، وقال العجلي: لا بأس به[15].

وقال الإمام الذهبي: حافظ ثقة[16].

وقال الحافظ ابن حجر: لا بأس به[17].

---

(1) – سبق ترجمته (/ 166) حاشية.

(2) – تاريخ أسماء الثقات (/ 146)، تهذيب التهذيب (6/ 239).

(3) – تهذيب الكمال (17/ 389)، الجرح والتعديل (5/ 282)، سير أعلام النبلاء (9/ 137)، لسان الميزان (7/ 517)،تذكرة الحفاظ (1/ 313).

(4) – تهذيب التهذيب (6/ 239).

(5) – سير أعلام النبلاء (9/ 137).

(6) – تهذيب الكمال (17/ 389)، لسان الميزان (7/ 517).

(7) – تهذيب الكمال (17/ 389).

(8) – الجرح والتعديل (5/ 282)، تهذيب الكمال (17/ 389)، سير أعلام النبلاء (9/ 137)، تذكرة الحفاظ (1/ 313).

(9) – لسان الميزان (7/ 517).

(10) – تهذيب الكمال (17/ 389)، سير أعلام النبلاء (9/ 137)، تذكرة الحفاظ (1/ 313).

(11) – الثقات لابن حبان (7/ 92)، تهذيب الكمال (17/ 389).

(12) – الطبقات الكبرى (6/ 392)، تهذيب التهذيب (6/ 239).

(13) – تهذيب التهذيب (6/ 239).

(14) – تقريب التهذيب (/ 349)، تهذيب التهذيب (6/ 239)، سير أعلام النبلاء (9/ 137).

(15) – الثقات للعجلي (2/ 86)، تهذيب التهذيب (6/ 239).

(16) – سير أعلام النبلاء (9/ 136)، الكاشف (1/ 642).

(17) – تقريب التهذيب (/349).

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: عبد الرحمن بن محمد الْمُحَارِبِيُّ: صدوق.

2- "الحكم بن ظُهَيْرٍ الفَزَارِي "[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق وليس ممن يحتج به فيه اضطراب"[2].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: ضعيف، وقال علي بن الحسين بن الجنيد: رأيت بن أبي شيبة لا يرضاه ولم يدخله في تصنيفه[3]، وقال يحيى بن معين: قد سمعت منه وليس بثقة[4]، وقال في موضع آخر: ليس حديثه بشيء[5]، وقال مرة: كذاب[6]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ساقط[7].

وقال أبو زرعة: واهي الحديث متروك الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث لا يكتب حديثه[8]، وقال البخاري: منكر الحديث تركوه[9].

وقال النسائي: متروك الحديث[10]، وقال في موضع آخر ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال الترمذي: قد تركه بعض أهل الحديث[11]، وقال أبو أحمد بن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة[12].

وقال أبو داود: لا يكتب حديثه، وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث، وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن نمير: قد سمعت منه وليس بثقة[13].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 166) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 63).

(3) - تهذيب الكمال (7/ 101)، الجرح والتعديل (3/ 118).

(4) - تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 549)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 208)، ميزان الاعتدال (2/ 336).

(5) - تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 276)، تهذيب الكمال (7/ 101)، الجرح والتعديل (3/ 118)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 208)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 226)، ميزان الاعتدال (2/ 336).

(6) - الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 208)، تقريب التهذيب (/ 175)، تهذيب التهذيب (2/ 368)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 226).

(7) - أحوال الرجال (/ 52)، تهذيب الكمال (7/ 101)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 208)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 226).

(8) - الجرح والتعديل (3/ 118)، تهذيب الكمال (7/ 102)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 226).

(9) - التاريخ الكبير (2/ 345)، تهذيب الكمال (7/ 102)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 208)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 226)، ميزان الاعتدال (2/ 336).

(10) - الضعفاء والمتروكون للنسائي (/ 30)، تهذيب الكمال (7/ 102)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 208)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 226).

(11) - تهذيب الكمال (7/ 102).

(12) - الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 209)، تهذيب الكمال (7/ 102).

(13) - تهذيب التهذيب (2/ 368).

وقال ابن حبان: كان يشتم الصحابة ويروي عن الثقات الاشياء الموضوعات[1]، وقال الدارقطني: ضعيف[2].

وقال الحافظ ابن حجر: متروك رمي بالرفض[3].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: الحكم بن ظُهَيْرٍ الفَزَارِي: متروك الحديث.

خامساً: الرواة الذين قال فيهم: «صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً»:

1- "عبيد الله بن موسى العبسي"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً"[5].

- **أقوال النُّقاد في الراوي:**

قال أبو داود: كان محترقا شيعيا جاز حديثه، وقال أحمد بن حنبل: كان صاحب تخليط وحدث بأحاديث سوء[6]، وقال مرة: روى مناكير، وقال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن معين عنه فقال اكتب عنه فقد كتبنا عنه [7]، وقال يحيى بن معين: ثقة[8].

وقال أبو حاتم: صدوق ثقة حسن الحديث[9]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[10]، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا إن شاء الله تعالى كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة وضعف بذلك عند كثير من الناس[11]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يتشيع[12].

وقال ابن عدي: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان: شيعي وإن قال قائل رافضي لم أنكر عليه وهو منكر الحديث، وقال الجوزجاني: وعبيد الله بن موسى اغلى واسوأ مذهبا واروى للعجائب، وقال أبو مسلم البغدادي

---

(1) - تهذيب التهذيب (2/ 368)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 226).

(2) - الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 226).

(3) - تقريب التهذيب (/ 175).

(4) - سبق ترجمته (/ 166) حاشية.

(5) - تاريخ أسماء الثقات (/ 165)، تهذيب التهذيب (7/ 48).

(6) - تهذيب الكمال (19/ 168)، سير أعلام النبلاء (9/ 555،556).

(7) - تهذيب الكمال (19/ 168).

(8) - تهذيب الكمال (19/ 168)، الجرح والتعديل (5/ 334)، تاريخ أسماء الثقات (/ 164)، سير أعلام النبلاء (9/ 555)، الوافي بالوفيات (19/ 274).

(9) - الجرح والتعديل (5/ 334)، تهذيب الكمال (19/ 168)، سير أعلام النبلاء (9/ 555)، الوافي بالوفيات (19/ 274).

(10) - الثقات للعجلي (2/ 114)، تهذيب الكمال (19/ 168)، سير أعلام النبلاء (9/ 555).

(11) - الطبقات الكبرى (6/ 400)، تهذيب التهذيب (7/ 48).

(12) - الثقات لابن حبان (7/ 152)، تهذيب التهذيب (7/ 48).

الحافظ: عبيد الله بن موسى من المتروكين، وقال ابن قانع: كوفي صالح يتشيع، وقال الساجي: صدوق كان يفرط في التشيع[1].

وقال الإمام الذهبي: ثقة[2].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة كان يتشيع[3].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

خالف بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: عبيد الله بن موسى العبسي: ثقة.

سادساً: الرواة الذين قال فيهم: «لا بأس به صدوق لكنه لم يكن يعرف الحديث»:

1- "سعيد بن زكريا القرشي المَدائِنِيُّ"[4]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به صدوق لكنه لم يكن يعرف الحديث"[5].

- **أقوال النُّقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل: ما به بأس إن شاء الله[6]، وقال في موضع آخر: أحمد بن حنبل كتبنا عنه ثم تركناه، وقال مرة: ثقة، وقال يحيى بن معين: ثقة، ومرة أثنى عليه، وقال مرة: ليس بشيء[7]، وقال مرة: ليس به بأس[8].

وقال البخاري: صدوق[9]، وقال أبو حاتم: هو مدائني صالح ليس بذاك القوي[10]، وقال النسائي: صالح، وقال زكريا بن يحيى الساجي: ضعيف، وقال صالح بن محمد البغدادي: ثقة، وقال أبو مسعود الرازي: كان ثقة[11].

وقال ابن شاهين: ليس به بأس[12]، وذكره بن حبان في كتاب الثقات[13].

---

(1) - تهذيب التهذيب (7/ 48).

(2) - الكاشف (1/ 687).

(3) - تقريب التهذيب (/ 375).

(4) - سبق ترجمته (/ 167) حاشية.

(5) - تاريخ أسماء الثقات (/ 97)، تهذيب التهذيب (4/ 28).

(6) - تهذيب الكمال (10/ 436)، الجرح والتعديل (4/ 23)، تاريخ بغداد (9/ 70)، ميزان الاعتدال (3/ 201).

(7) - تهذيب الكمال (10/ 436)، تاريخ بغداد (9/ 69،70)، ميزان الاعتدال (3/ 201).

(8) - تهذيب الكمال (10/ 436)، تاريخ بغداد (9/ 70)، تاريخ أسماء الثقات (/ 97)، ميزان الاعتدال (3/ 201).

(9) - التاريخ الكبير (3/ 474)، تهذيب الكمال (10/ 437)، تاريخ بغداد (9/ 70)، الكاشف (1/ 436)، ميزان الاعتدال (3/ 201).

(10) - الجرح والتعديل (4/ 23)، تهذيب الكمال (10/ 437)، الكاشف (1/ 436)، ميزان الاعتدال (3/ 201).

(11) - تهذيب الكمال (10/ 437)، تاريخ بغداد (9/ 69،70).

(12) - تاريخ أسماء الثقات (/ 97).

(13) - الثقات لابن حبان (8/ 263)، تهذيب الكمال (10/ 437).

وقال الإمام الذهبي: صدوق لينه بعضهم[1].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق لم يكن بالحافظ[2].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: سعيد بن زكريا القرشي المَدائِنِيُّ: ليس به بأس.

سابعاً: الرواة الذين قال فيهم: «لا بأس به له أحاديث مناكير»:

1- "سفيان بن حبيب البصري"[3]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به له أحاديث مناكير"[4].

- **أقوال النُّقاد في الراوي:**

قال عمرو بن علي: كان ثقة[5]، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة وكان أعلم الناس بحديث بن أبي عروبة[6]، وقال مرة: صالح الحديث، وقال يحيى بن سعيد القطان: كان سفيان بن حبيب عالماً بحديث شعبة وابن أبى عروبة [7].

وقال يعقوب بن شيبة والنسائي: ثقة ثبت[8]، وقال ابن سعد: كان ثقة[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10].

وقال الإمام الذهبي: ثبت[11].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[12].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

خالف النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: سفيان بن حبيب البصري: ثقة ثبت.

---

(1) - ميزان الاعتدال (3/ 201).

(2) - تقريب التهذيب (/ 235).

(3) - سبق ترجمته (/ 168) حاشية.

(4) - تهذيب التهذيب (4/ 95).

(5) - تهذيب الكمال (11/ 138)، الجرح والتعديل (4/ 228).

(6) - الجرح والتعديل (4/ 228)، تهذيب الكمال (11/ 138)، سير أعلام النبلاء (8/ 350).

(7) - الجرح والتعديل (4/ 228).

(8) - تهذيب الكمال (11/ 138).

(9) - الطبقات الكبرى (7/ 291).

(10) - الثقات لابن حبان (6/ 405)، تهذيب التهذيب (4/ 95).

(11) - سير أعلام النبلاء (8/ 350)، الكاشف (1/ 448).

(12) - تقريب التهذيب (/ 244).

ثامناً: الرواة الذين قال فيهم: «لا بأس به وليس ممن يعتمد على حديثه»:

1- "سليمان بن بلال القرشي"[(1)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به وليس ممن يعتمد على حديثه"[(2)].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل: لا بأس به ثقة، وقال أبو حاتم: سليمان متقارب[(3)]، وقال يحيى بن معين: ثقة صالح[(4)]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة[(5)].

وقال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث[(6)]، وقال النسائي: ثقة، وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو حسن الحديث عن الزهري كثير الرواية مقارب الحديث لولا ان سليمان بن بلال قام بحديثه لذهب حديثه[(7)].

وذكره ابن حبان في الثقات[(8)]، وقال الخليلي: ثقة ليس بمكثر، وأثنى عليه مالك، وقال ابن عدي ثقة[(9)].

وقال الإمام الذهبي: ثقة إمام[(10)].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[(11)].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: سليمان بن بلال القرشي: ثقة.

---

(1) - سبق ترجمته (/ 168) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 100)، تهذيب التهذيب (4/ 155).

(3) - تهذيب الكمال (11/ 374،375)، الجرح والتعديل (4/ 103)، سير أعلام النبلاء (7/ 426،427).

(4) - تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 165)، تهذيب الكمال (11/ 374)، الجرح والتعديل (4/ 103)، تاريخ أسماء الثقات (/ 99)، سير أعلام النبلاء (7/ 426)، الوافي بالوفيات (15/ 220).

(5) - تهذيب الكمال (11/ 374).

(6) - الطبقات الكبرى (5/ 420)، تهذيب الكمال (11/ 375)، سير أعلام النبلاء (7/ 426)، طبقات الحفاظ (/ 106).

(7) - تهذيب الكمال (11/ 374،375)، سير أعلام النبلاء (7/ 426،427).

(8) - الثقات لابن حبان (6/ 388)، تهذيب التهذيب (4/ 154).

(9) - تهذيب التهذيب (4/ 154،155).

(10) - الكاشف (1/ 457).

(11) - تقريب التهذيب (/ 250).

المطلب الثاني: الرواة الذين عَدَّلهم وجَرَّحهم الإمام عثمان بن أبي شيبة بعبارة واحدة، أقرب إلى التعديل.

أطلق الإمام عثمان بن أبي شيبة هذه المصطلحات على عددًا من الرُّوَاة، وسيتم عرض الرواة بحسب الترتيب السابق في دراسة المصطلحات التي تجمع بين الجرح والتعديل القريبة من التعديل، على النحو التالي:-

أولاً: الرواة الذين قال فيهم: «ثقة صدوق وليس بثبت»:

1- " مُطَرِّفُ بن طَرِيْفٍ الكوفي"[(1)]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق وليس بثبت"[(2)].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال سفيان ابن عيينة: كان ثقة، قال أحمد بن حنبل وقال أبو حاتم: ثقة[(3)]، وقال أبو داود: ثقة، وقال الشافعي: ما كان بن عيينة بأحد أشد إعجابا منه بمطرف[(4)]، وقال أحمد الشيباني: ثقة[(5)]، وذكره ابن حبان في الثقات[(6)].

وقال ابن شاهين: ثقة[(7)]، وقال العجلي: صالح الكتاب ثقة ثبت في الحديث[(8)]، وقال يعقوب ابن شيبة: ثقة ثبت[(9)].

وقال الإمام الذهبي: ثقة إمام عابد[(10)].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فاضل[(11)].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

خالف بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: مُطَرِّفُ بن طَرِيْفٍ الكوفي: ثقة ثبت.

---

(1) - سبق ترجمته (/ 169) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 225)، تهذيب التهذيب (10/ 157).

(3) - الجرح والتعديل (8/ 313)، تهذيب الكمال (28/ 64-66)، سير أعلام النبلاء (6/ 127،128).

(4) - تهذيب الكمال (28/ 65)، سير أعلام النبلاء (6/ 127).

(5) - تهذيب الكمال (28/ 65).

(6) - الثقات لابن حبان (7/ 493).

(7) - تاريخ أسماء الثقات (/ 225).

(8) - الثقات للعجلي (2/ 282)، تهذيب التهذيب (10/ 157).

(9) - تهذيب التهذيب (10/ 157).

(10) - الكاشف (2/ 269).

(11) - تقريب التهذيب (/534).

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم: «صدوق لكن اضطرب عليه بعض حديثه»:

1- "قيس بن ربيع الأسدي"[1]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق لكن اضطرب عليه بعض حديثه"[2].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

وثقه الثوري وشعبة[3]، وقال الوليد الطيالسي: كان قيس بن الربيع ثقة حسن الحديث، وقال محمد بن عبد الله بن عمار: كان قيس بن الربيع عالما بالحديث[4]، وقال سفيان بن عيينة: ما رأيت رجلا بالكوفة أجود حديثا من قيس بن الربيع.

وقال عمرو بن علي: سمعت معاذ بن معاذ يحسن الثناء على قيس، وأثنى عليه سفيان بن عيينة، وقال أبو زرعة: فيه لين، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف روى أحاديث منكرة[5]، ومرة لينه[6].

وقال يحيى بن معين: ضعيف لا يكتب حديثه[7]، وقال في موضع آخر: ليس بشيء[8]، وقال مرة: ضعيف الحديث لا يساوي شيئاً[9]، وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن قيس بن الربيع، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه زمانا ثم تركه[10]، وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عن قيس بن الربيع فضعفه جداً[11].

وكان وكيع يضعفه[12]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: قيس بن الربيع ساقط[13]، وقال أبو حاتم: محله الصدق وليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به[14].

---

(1) - سبق ترجمته (/ 169) حاشية.

(2) - تاريخ أسماء الثقات (/ 191)، تهذيب التهذيب (8/ 352).

(3) - تاريخ بغداد (12/ 458)، تهذيب الكمال (24/ 29)، طبقات الحفاظ (/ 102).

(4) - تهذيب الكمال (24/ 30-33)، تاريخ بغداد (12/ 458-460).

(5) - تهذيب الكمال (24/ 29-35)، الجرح والتعديل (7/ 97).

(6) - تهذيب الكمال (24/ 31)، الوافي بالوفيات (24/ 219).

(7) - تهذيب الكمال (24/ 32)، الجرح والتعديل (7/ 97)، تاريخ بغداد (12/ 459)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 39)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 19).

(8) - تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 277)، تهذيب الكمال (24/ 32)، الجرح والتعديل (7/ 97)، تاريخ بغداد (12/ 461)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 39)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 19)، الكاشف (2/ 139).

(9) - تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 290)، تهذيب الكمال (24/ 32)، الجرح والتعديل (7/ 97)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 39).

(10) - تهذيب الكمال (24/ 33)، الجرح والتعديل (7/ 97)، تاريخ بغداد (12/ 459)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 40).

(11) - تهذيب الكمال (24/ 34)، تاريخ بغداد (12/ 460)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 40)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 19).

(12) - تهذيب الكمال (24/ 34)، تاريخ بغداد (12/ 460)، التاريخ الكبير (7/ 156)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 40)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 19).

(13) - أحوال الرجال (/ 66)، تهذيب الكمال (24/ 35)، تاريخ بغداد (12/ 461)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 40)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 19).

(14) - الجرح والتعديل (7/ 97)، تهذيب الكمال (24/ 35)، الكاشف (2/ 139).

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: قيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق وكتابه صالح وهو رديء الحفظ جداً مضطربه كثير الخطأ ضعيف في روايته، وقال النسائي: ليس بثقة[1]، وقال في موضع آخر: متروك الحديث[2].

وقال أبو أحمد بن عدي: عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة إنه لا بأس به[3]، وقال الدار قطني: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: تتبعت حديثه فرأيته صادقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه فيدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به فوقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبة[4].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفاً فيه[5]، وقال العجلي: الناس يضعفونه وكان شعبة يروي عنه وكان معروفاً بالحديث صدوقاً ويقال إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخره فترك الناس حديثه[6]، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم[7].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق تغير لما كبر[8].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق بعض النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: قيس بن ربيع الأسدي: صدوق تغير بأخرةٍ.

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم: «أنا أعلم الناس به هو ثقة لكن شره يدلِّس»:

1- "حميد بن الربيع اللخمي"[9]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "أنا أعلم الناس به هو ثقة لكن شره يدلِّس"[10].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال أبو بكر البرقاني: كان أبو الحسن الدارقطني يحسن القول فيه[11]، وقال البرقاني: إنه ليس بحجة لأني رأيت عامة شيوخنا يقولون هو ذاهب الحديث، وقال أبو الحسن الدارقطني: تكلموا فيه بلا حجة[12]، وكان أحمد بن حنبل يحسن القول فيه[13].

---

(1) - تهذيب الكمال (24/ 35).

(2) - الضعفاء والمتروكون للنسائي (/ 88)، تهذيب الكمال (24/ 35)، تاريخ بغداد (12/ 461)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 19).

(3) - الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 46)، تهذيب الكمال (24/ 36)، الكاشف (2/ 139)، الوافي بالوفيات (24/ 219).

(4) - تهذيب التهذيب (8/ 353،352)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 19).

(5) - الطبقات الكبرى (6/ 378)، تهذيب التهذيب (8/ 352).

(6) - الثقات للعجلي (2/ 220)، تهذيب التهذيب (8/ 352).

(7) - تهذيب التهذيب (8/ 353).

(8) - تقريب التهذيب (/ 457).

(9) - سبق ترجمته (/ 170) حاشية.

(10) - ميزان الاعتدال (2/ 385)، لسان الميزان (2/ 363).

(11) - تاريخ بغداد (8/ 164)، ميزان الاعتدال (2/ 385)، المقصد الارشد (1/ 360).

(12) - تاريخ بغداد (8/ 164)، ميزان الاعتدال (2/ 385)، لسان الميزان (2/ 363).

(13) - ميزان الاعتدال (2/ 386)، المقصد الارشد (1/ 360).

وقال يحيى بن معين: أخزى الله ذاك وأخزى من يسأل عنه[1]، وقال في موضع آخر: ذاك كذاب خبيث غير ثقة ولا مأمون، وقال أبو بكر المروذي: سألت أحمد بن حنبل عن حميد الخزاز فقلت له إن يحيى يتكلم فيه قال ما علمته إلا ثقة قد كنا نقدم عليه إلى الكوفة فننزل عنده فيفيدنا عن المحدثين[2].

وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث ويرفع أحاديث موقوفة، وقال النسائي ليس بشيء[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: ما كان أحمد بن حنبل يقول في حميد بن الربيع إلا خيرا وكذلك أبي وأبو زرعة[5].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم على الراوي.

قلت: حميد بن الربيع اللخمي: صدوق له أغلاط.

رابعاً: الرواة الذين قال فيهم: «لا بأس به كان يهم في الحديث قليلاً»:

1- "عمرو بن أبي قيس الرازي"[6]:

قال فيه عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به كان يهم في الحديث قليلاً"[7].

- أقوال النُّقاد في الراوي:

قال عبد الصمد المقرئ: دخل الرازيون على الثوري فسألوه الحديث فقال أليس عندكم الأزرق يعنى عمرو بن أبى قيس[8]، وقال أبو داود: لا بأس به في حديثه خطأ[9].

وذكره بن حبان في الثقات[10]، وقال المنهال بن عمرو: صدوق له أوهام[11]، وقال أبو بكر البزار: مستقيم الحديث[12].

---

(1) – تاريخ بغداد (8/ 163)، ميزان الاعتدال (2/ 385)، لسان الميزان (2/ 363).

(2) – تاريخ بغداد (8/ 164)، لسان الميزان (2/ 363).

(3) – الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 280)، لسان الميزان (2/ 363)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 238)، ميزان الاعتدال (2/ 386).

(4) – الثقات لابن حبان (8/ 197)، لسان الميزان (2/ 363).

(5) – تاريخ بغداد (8/ 164).

(6) – سبق ترجمته (/ 170) حاشية.

(7) – تاريخ أسماء الثقات (/ 152)، تهذيب التهذيب (8/ 82).

(8) – تهذيب الكمال (22/ 204)، الجرح والتعديل (6/ 255).

(9) – تهذيب الكمال (22/ 204)، ميزان الاعتدال (5/ 341).

(10) – الثقات لابن حبان (7/ 220)، تهذيب الكمال (22/ 204).

(11) – ميزان الاعتدال (5/ 341).

(12) – تهذيب التهذيب (8/ 82).

وقال الإمام الذهبي: وثق وله أوهام[1].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام[2].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام عثمان بن أبي شيبة وأحكام غيره من النقاد:**

وافق أغلب النقاد الإمام عثمان بن أبي شيبة في الحكم الراوي.

قلت: عمرو بن أبي قيس الرازي: صدوق يهم.

نظراً للبعد عن التكرار الفاحش سأكتفي بهاذين المبحثين، وسأذكر الألفاظ التي جمعت بين الجرح والتعديل على مرتبتين، وهما كالتالي:

- **المرتبة الأولى: الألفاظ الأقرب إلى التَجريح:**

أصحاب هذه المرتبة مجرَّحون ومعدَّلون بعبارة واحدة تلفّظ بها الإمام عثمان بن أبي شيبة، وبحسب هذه الألفاظ أراد الإمام عثمان بأن هؤلاء الرواة أقرب إلى التَّجريح من التَّعديل، وإن كان بعض الرواة معدَّلون عند غير الإمام عثمان أو مجرَّحون، والألفاظ هي:

- «ثقة ليس بحجة»، - «ثقة صدوق ليس بحجة»، - «صدوق قيل حجة !قال لا».
- «صدوق وليس بحجة»، - «رجل صدوق وليس بحجة».
- «صدوق ثقة لكنه خرَّف فاضطرب عليه حديثه»، - «صدوق لكنه مضطرب».
- «صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب»، - «صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً».
- «لا بأس به صدوق لكنه لم يكن يعرف الحديث»، - «لا بأس به له أحاديث مناكير».
- «لا بأس به وليس ممن يعتمد على حديثه».

هذه الألفاظ تأتي في المرتبة الأولى من مراتب الجرح، وهي مرتبة الجرح اليسير، التي تكتب أحاديثهم وتخرَّج للاعتبار والاستشهاد، وترتقي بالمتابعات والشواهد، هذا ما قصده الإمام عثمان بن أبي شيبة من هذه المصطلحات، والله أعلم.

- **المرتبة الثانية: الألفاظ الأقرب إلى التَّعديل:**

أصحاب هذه المرتبة مجرَّحون ومعدَّلون بعبارة واحدة تلفّظ بها الإمام عثمان بن أبي شيبة، وبحسب هذه الألفاظ أراد الإمام عثمان بأن هؤلاء الرواة أقرب إلى التَّعديل من التَّجريح، وإن كان بعض الرواة معدَّلون عند غير الإمام عثمان أو مجرَّحون، والألفاظ هي:

- «ثقة صدوق وليس بثبت»، - «صدوق لكن اضطرب عليه بعض حديثه».
- «أنا أعلم الناس به هو ثقة لكن شره يدلِّس»، - «لا بأس به كان يهم في الحديث قليلاً».

---

(1) - الكاشف (2/ 86).

(2) - تقريب التهذيب (/ 426).

هذه العبارات تأتي في المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل أي أدنى مرتبة في التعديل عند الإمام عثمان، وأيضاً تخرَّج أحاديثهم للاعتبار والاستشهاد، وترتقي بالمتابعات والشواهد، وربما هذا ما قصده الإمام عثمان بن أبي شيبة، والله أعلم.

وأيضاً هناك خصيصة في استخدام الإمام عثمان بن أبي شيبة لهذه المصطلحات، وهي أن الإمام عثمان جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل في المصطلح الواحد، لكنه أراد أن يُبيّن بعض الرواة أقرب إلى التَّجريح، وهي أخف مرتبة في الجرح عنده، وبعضهم الآخر أقرب إلى التَّعديل، وهي أدنى مرتبة في التعديل عنده.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وتتيسَّر المعسرات، حمدًا كثيراً طيباً مباركاً فيه وبجميع محامده كلِّها على جميع نعمه علينا وعلى جميع خلقه، حمدًا يوافي نِعَمَهُ ويُكافِئُ مزيده، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد – صلى الله عليه وسلّم–، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فأحمده – سبحانه وتعالى– الذي يسر لي ثم أعان على إتمام هذا البحث، وأسأله أن يكتب له القَبُول في الدنيا والآخرة، وأن يجعله من الأعمال المُبلِّغة إلى دار السلام، والموجبة للفوز بحُسن الختام؛ وفيما يلي سأعرض أبرز النتائج، وأهم التوصيات التي توصلت إليها من خلال الدراسة.

أولًا: النتائـج:

توصَّلْت من خلال هذا البحث، إلى نتائج مهمَّة، من أبرزها:

أولاً: الإمام عثمان بن أبي شيبة سني العقيدة، وهو من أبرز علماء بلاد العراق الكوفيين في زمانه بعلم نقد الرجال والجرح والتعديل، أي في القرن الثالث الهجري، وهو العصر الذهبي لعلم الحديث الشريف.

ثانيًا: الإمام عثمان بن أبي شيبة من العلماء البارعين في التصنيف، وقد كتب الكثير، فله: "المسند، والتفسير".

ثالثًا: اتبع الإمام عثمان بن أبي شيبة أصولًا علمية؛ لتحديد شخص الرَّاوي بكل دقةٍ، مما ساعده على إصدار أحكام مناسبة على الرُّوَاة ومروياتهم دقيقة في وقوعها، كما هي دقيقة في صوابها، مع التركيز على ثلاثة جوانب:

1– التعريف بالرُّوَاة من خلال ما يتعلق بأسمائهم، وقد تحدثنا عنه في المطلب الأول من المبحث الرابع التي في الفصل الأول.

2– التعريف بالرُّوَاة باستخدام التاريخ والأماكن، وهو المطلب الثاني من المبحث الرابع في الفصل الأول.

3– التعريف بالرُّوَاة من خلال نقد رواياتهم، تحدثنا عنه في المطلب الثالث من المبحث الرابع في الفصل الأول.

رابعًا: استعمال الإمام عثمان بن أبي شيبة لمصطلحات وعبارات الجرح والتعديل المطلقة والنسبية في بيان أحوال الرُّوَاة.

خامسًا: تفسير الجرح في بعض الأحيان، مثل ما قاله في عبد الله بن وهب القرشي: "هو عندي لا شيء، وما كتبنا عنه حديثاً واحداً"، وقال ذلك لأنه رأه نائم في مجلس ابن عيينة[1]. وفي الغالب عدم تفسيره، من ذلك قوله في محمد بن ربيعة الكلابي: " نحن لا ندخل في حديثنا الكذابين"[2].

سادسًا: تميزت عبارات الإمام عثمان بن أبي شيبة بالشِّدَّة والتعنُّت، في حكمه على الرواة، مثل ما قال في فراس الهمداني: "صدوق"، والنقاد وثقوه، وقد ذكرناه آخر بند في خصائص منهجه في التعديل، وقوله في

---

(1) – الكفاية في علم الرواية (/ 151).

(2) – تهذيب التهذيب (9/ 143).

أحمد بن عبد الله بن يونس: "ثقة ليس بحجة"[1]، لذلك فإن الإمام عثمان بن أبي شيبة من النقاد المتشددين المتعنتين في الحكم على الرواة.

سابعاً: الإمام عثمان بن أبي شيبة عندما يطلق مصطلحات وعبارات في تعديل الرواة، ينزل من التوثيق والضبط التام إلى ألفاظ تشعر بخفة الضبط، من ذلك قوله: «ثقة صدوق»، «ثقة صادق»، «صدوق ثقة»، «ثقة صدوق لم يكن المتبحر في العلم»، «ثقة لا بأس به»، وغيرها من الألفاظ.

ثامنًا: مراتب الجرح عند الإمام عثمان بن أبي شيبة، ثلاث مراتب:

– المرتبة الأولى: مرتبة الجرح اليسير، وهي للنظر والاعتبار.

– المرتبة الثانية: مرتبة الجرح الشديد، وهي للرد.

– المرتبة الثالثة: من نعت بالكذب والوضع، وهي للرد، وقد ذكرنا هذه المراتب في المطلب الثاني من المبحث الثالث في الفصل الثاني.

تاسعاً: مراتب التعديل عند الإمام عثمان بن أبي شيبة، أربع مراتب:

– المرتبة الأولى: مرتبة التوثيق الرفيع، هي للاحتجاج.

– المرتبة الثانية: مرتبة التوثيق العادي، للاحتجاج.

– المرتبة الثالثة: مرتبة التوثيق المتوسط، للاحتجاج.

– المرتبة الرابعة: مرتبة التوثيق الأدنى، للاعتبار.

وقد ذكرنا هذه المراتب في المطلب الثاني من المبحث الثالث في الفصل الثالث.

عاشراً: بلغ عدد الرواة المدروسين عند الإمام عثمان بن أبي شيبة ثمانين راويًا، ما بين جرح وتعديل، تعرض منهم لأخمسة وأربعين راويًا بألفاظ التَّعديل المختلفة، ولستة عشر راويًا بألفاظ التَّجريح المختلفة، ولتسعة عشر راويًا بألفاظ تجمع بين الجرح والتَّعديل بعبارة واحدة.

حادي عشر: عبر الإمام عثمان بن أبي شيبة بألفاظ جرح متعددة، متباينة الدلالات، بلغت ثلاثة عشر لفظًا من ألفاظ الجرح المطلق، مثل "ضعيف الحديث"، "ضعيف ليس يروي عنه أحد"، "لا يسوى شيئاً"، "هو والريح سواء لا شيء في الحديث"، "هو عندي لا شيء وما كتبنا عنه حديثاً واحداً"، "كان كذاب"، ولفظًا واحداً للجرح النِّسبي، مثل "كان يضطرب في الحديث قليلاً".

ثاني عشر: عبر الإمام عثمان بن أبي شيبة بألفاظ تعديل متعددة، مختلفة الدلالات، بلغت واحد عشرين لفظًا من ألفاظ التعديل المطلق، مثل، "مثل فلان يُسأل عنه هو ثقة"، "ثقة صدوق"، "ثقة"، "ثقة صحيح الكتاب"، "ثقة لا بأس به"، "ثقة ثبت اذا حدث من كتابه"، "حدثنا الأسد"، "اثنى عليه"، "كان معلماً صدوق حسن الحديث"، "صدوق"، "شيخ صدوق لابأس به"، وخمسة ألفاظ للتعديل النِّسبي، مثل، "فلان أثبت من فلان"، "فلان أثبت الناس في فلان"، "لا يجوز عني في الذاكرة".

---

(1) – تهذيب التهذيب (44/1).

ثالث عشر: استعمل الإمام عثمان بن أبي شيبة مصطلحات جمع فيها بين التَّجريح والتَّعديل في الحكم على الرواة ، منها ما هو أقرب إلى التجريح، مثل، "ثقة ليس بحجة"، "صدوق لكنه مضطرب"، "صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب"، "لا بأس به صدوق لكنه لم يكن يعرف الحديث"، "لا بأس به وليس ممن يعتمد على حديثه"، ومنها ما هو أقرب إلى التعديل، مثل، "ثقة صدوق وليس بثبت"، "صدوق لكن اضطرب عليه بعض حديثه"، "لا بأس به كان يهم في الحديث قليلاً".

رابع عشر: من خلال الدراسة تبين أن الإمام عثمان بن أبي شيبة، أراد بالمصطلحات التي تجمع بين التجريح والتعديل الأقرب إلى التجريح: الجرح الخفيف اليسير، وأراد بالمصطلحات التي تجمع بين التجريح والتعديل الأقرب إلى التعديل: أدني تعديل.

ثانيًا: التَّوصيات:

ومن باب تمام الفائدة إن شاء الله – تعالى– أشير إلى أبرز التوصيات التي شعرت أهميتها من خلال إعدادي للبحث، والتي أوصي بها الباحثين وطلبة العلم، وهي:

أولًا: توجيه طلبة الدراسات العليا إلى الدراسات المتعلقة بمناهج الأئمة في نقد الرِّجَال، وإبراز جهودهم في حفظ السُّنَّة النبوية والذب عنها.

ثانيًا: الاهتمام بإفراد مصنفات خاصة تُجمع فيها أقوال كل ناقد على حدة على غرار مصنفات الأئمة في هذا الباب، خاصة النُّقَّاد الذين اعتمدت أقوالهم في الجَرْح والتَّعْدِيل، ولم تفرد أقوالهم في مصنفات خاصة تجمعها.

ثالثًا: العمل على إخراج معجم لألفاظ الجَرْح والتَّعْدِيل الصادرة عن النُّقَّاد، مع فهرستها بطريقة علمية، والاجتهاد في شرح معانيها والوقوف على مدلولاتها، وتحرير المصطلحات والعبارات الخاصة بإمام معين.

رابعًا: العناية بإخراج معجم للنُّقَّاد الذين تكلَّموا في الرِّجَال جرحًا وتعديلًا على مر العصور، مع ذكر ترجمة موجزة مفيدة لكُلِّ ناقد تكون بمثابة مرجع لطلبة العلم.

خامسًا: العمل على دراسة ألفاظ النُّقاد ومعرفة من هو متشدّد منهم، ومن هو معتدل، ومن هو متساهل؛ حتى يسهُل ذلك على طلبة العلم في الرجوع إليها والإفادة منها.

سادسًا: تعريف جمهور المسلمين بعلمائهم وجهودهم في خدمة الإسلام عامة، والحديث وعلومه على وجه الخصوص.

وفي الختام، أسأل الله العلي الكريم ربّ العرش العظيم أن يرحم الإمام النَّاقد أبا الحسن عثمان بن أبي شيبة العبسي الكوفي رحمة واسعة، ويجزيه عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وأسأله – سبحانه وتعالى– أن يجعل هذا العمل عملًا خالصًا لوجهه الكريم ويتقبله مني، وأن يغفر لي زلّاتي، وأن يوفِّقَنِي ويُسدِّدَني في القول والعمل، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وعلى سائر النَّبِيِّين.

قائمة المصادر والمراجع

«القرآن الكريم».

1. «أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم»، صديق بن حسن القِنُّوجي، سنة الولادة 1248/ سنة الوفاة 1307، تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، سنة النشر 1978، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء 3.
2. «ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث»، لرفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
3. «أحوال الرِّجال»، للجُوزَجانيّ، إبراهيم بن يعقوب (ت: 259هـ)، تحقيق: صبحي السّامُرّائيّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1405هـ، سنة النشر 1405، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء 1.
4. «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)» لعبد الله بن عدي الجرجاني أبو أحمد (ت365 هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1414 هـ، عدد الأجزاء 1.
5. «أسد الغابة في معرفة الصحابة » لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت630هـ)، تحقيق عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1417 هـ، عدد الأجزاء 8.
6. «إسعاف المبطأ برجال الموطأ» لعبدالرحمن ابن أبي بكر أبو الفضل السيوطي (911هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ، 1389 هـ، عدد الأجزاء : 1.
7. «أصول الجَرْح والتَّعْدِيل وعلمُ الرِّجَالِ»، لنور الدين عتر، دار اليمامة، دمشق، سنة النشر 1421هـ.
8. «الإبانة الكبرى لابن بطة» لأبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت387هـ)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، عدد الأجزاء: 9.
9. «الأسامي والكنى»، لأبي أحمد الحاكم (ت: 378هـ)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1994 م، عدد الأجزاء 4.
10. «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي(ت463 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ، عدد الأجزاء:4.
11. «الإصابة في تمييز الصَّحابة»، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت: 852هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ، 1412، عدد الأجزاء : 8.
12. «الأعلام»، للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (ت:1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.

13. «الإكمال في رَفْع الارتياب عن المُؤتلِف والمختلِف في الأسماء والكُنَى والأنساب»، لابن ماكُولا، علي بن هبة الله بن عليّ (ت: 475هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ، عدد الأجزاء : 5.
14. «الإمام عليّ بن المديني ومنهجه في نقد الرجال»، لإكرام الله إمْداد الحقّ، دار البشائر الإسلامية.
15. «الأنساب»، للسَّمعانيّ، أبي سعيد عبدالكريم بن محمّد ابن منصور التميمي السمعاني (ت: 562هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، سنة النشر 1998م، عدد الأجزاء 5.
16. «الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث» لأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: 1.
17. «البداية والنِّهاية»، لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ)، تحقيق: عبدالله التركيّ، دار هجر، الطبعة الأولى، 1417هـ، عدد الأجزاء: 20.
18. «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، للشوكاني، محمد بن علي ابن محمد (ت: 1250هـ)، دار المعرفة، بيروت.
19. «التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة»، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: 279هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1427هـ، عدد الأجزاء: 2.
20. «التاريخ الكبير»، للبُخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق : السيد هاشم الندوي، دار الفكر، عدد الأجزاء : 8.
21. «التاريخ»، ليحيى بن معين (ت: 233هـ)، رواية العباس بن محمّد بن حاتم الدُّوريّ (ت: 271هـ)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، مكة المكرمة، 1399هـ، عدد الأجزاء : 4.
22. «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، لأبي الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث (ت: 474هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـ، عدد الأجزاء : 3.
23. «التعريفات»، للجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: 816هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، 1405، عدد الأجزاء : 1.
24. «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث»، للنَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ، عدد الأجزاء: 1.

25. «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكرى، مؤسسة القرطبه
26. «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، لعبدالرحمن بن يحيى بن علي ابن محمد المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ، عدد الأجزاء: 2.
27. «الثِّقات»، لابن حبان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد دار الفكر، الطبعة الأولى ، 1395 هـ، عدد الأجزاء : 9
28. «الجامع الكبير» المعروف بـ: «سُنَن الترمذيّ»، للترمذيّ، محمّد بن عيسى (ت: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 م، عدد الأجزاء: 6.
29. «الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمورِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلّم وسُنَنِه وأيَّامِه»، المسمَّى بـ: «صحيح البخاريّ»، للبخاريّ، محمَّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء : 9.
30. «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت: 463هـ)، تحقيق: الدكتور محمود الطحّان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ، عدد الأجزاء: 2.
31. «الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين »، لمحمد طاهر الجوابي، الدار العربية للكتاب، 1997م.
32. «الجرحُ والتَّعديل»، لابن أبي حاتم، عبدالرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: عبدالرَّحمن المُعلِّمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ، عدد الأجزاء : 9.
33. «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، للكنوي، محمد عبدالحي بن محمد عبدالحليم (ت: 1304هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، 1407هـ، عدد الأجزاء: 1.
34. «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»، للذهبي، محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ، عدد الأجزاء 1.
35. «الروض المعطار في خبر الأقطار» لمحمد بن عبد المنعم الحِميري (عاش في النصف الثاني من القرن السابع الهجري)، تحقيق : إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج، الطبعة الثانية، 1980 م، عدد الأجزاء : 1.
36. «السنة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني (ت290هـ)، تحقيق : محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ، 1406 هـ، عدد الأجزاء : 2.

37. «السُّنن»، لابن ماجه، محمّد بن يزيد (ت:275هـ)، تحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمَّد كامل قره بللي، عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430 هـ، عدد الأجزاء: 5.
38. «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح»، للأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب (ت: 802هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ، عدد الأجزاء: 2.
39. «الشريعة»، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت: 360هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، السعودية، الطبعة: الثانية، 1420 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 5.
40. «الضُّعفاء الكبير»، للعقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت: 322هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ، عدد الأجزاء: 4.
41. «الضّعفاء والمتروكون»، لابن الجوزيّ، عبدالرَّحمن بن عليّ (ت: 597هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ، عدد الأجزاء 2.
42. «الضُّعفاء والمتروكون»، للنَّسائيّ، أحمد بن شُعَيب (303هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1369هـ، عدد الأجزاء 1.
43. «الطَّبقات الكبرى»، لمحمّد بن سعد، (ت: 230هـ)، دار صادر، بيروت، عدد الأجزاء : 8.
44. «العِبَر في خبر من غَبَر»، للذّهبي، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: محمّد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ، عدد الأجزاء : 4.
45. «العلل الواردة في الأحاديث النَّبويّة»، للدَّارقطنيّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله السَّلفيّ، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ، عدد الأجزاء 11.
46. «العلل ومعرفة الرِّجال»، لأحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصيّ الله عباس، المكتب الإسلامي، ودار الخاني، بيروت، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1408هـ، عدد الأجزاء: 3.
47. «الفخري في الآداب السّلطانية والدول الإسلامية»، لابن الطقطِقي، محمَّد ابن عليّ ابن طباطبا، (ت: 709هـ)، دار صادر، بيروت، عدد الأجزاء: 1.
48. «الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب السّتة»، للذَّهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: محمّد عوَّامة، وأحمد محمّد الخطيب، دار القبلة للثّقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جُدّة، الطبعة الأولى، 1413هـ، عدد الأجزاء: 2.
49. «الكامل في التاريخ»، لابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم الشيباني (630هـ)، صححه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
50. «الكامل في ضُعفاء الرِّجال»، لابن عَدِي، عبدالله بن عَدِي (ت: 365هـ)، تحقيق: سهيل زكّار، يحيى مختار غزَّاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1409هـ، عدد الأجزاء: 7.

51. «الكِفايةُ في عِلْم الرِّواية»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن علي (ت: 463هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، عدد الأجزاء : 1.

52. «الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية»، لأبي البقاء الكفوي، أيوب ابن موسى (ت: 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ.

53. «الكُنَى والأسماء»، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ.

54. «اللّباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير الجَزَريّ، علي بن أبي الكرم محمّد (ت: 630هـ)، دار صادر، بيروت.

55. «المجروحين»، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، دار الوعي، حلب، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، عدد الأجزاء : 3.

56. «المُحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي»، للرَّامهُرمُزِيّ، الحسن بن عبدالرَّحمن (ت: 360هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد عجّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ، عدد الأجزاء: 1.

57. «المدلسين» لأبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، المعروف بابن العراقي (ت826هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، نافذ حسين حماد، دار الوفاء، الطبعة الأولى 1415هـ ، عدد الأجزاء : 1.

58. «المسند الجامع» حققه ورتبه وضبط نصه: محمود محمد خليل (1401 هـ)، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1413 هـ، عدد الأجزاء: 22 (20 جزء ومجلدان فهارس).

59. «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم»، المسمَّى بـ: «صحيح مسلم»، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: 5.

60. «المعجم الوسيط»، لإبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، عدد الأجزاء: 2.

61. «المغني في الضعفاء» للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر.

62. «المغني في الضَّعفاء»، للذَّهبي، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث بدولة قطر.

63. «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح (ت884هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 1410هـ، عدد الأجزاء 3.

64. «المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة، ضمن كتاب فقه النوازل»، لبكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1416هـ.

65. «الموقظة في علم مصطلح الحديث»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، 1412هـ، عدد الأجزاء: 1.

66. «النكت الوفية بما في شرح الألفية»، للبقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت: 885هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، 1428هـ، عدد الأجزاء 2.

67. «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة : الأولى، 1404هـ، عدد الأجزاء : 2.

68. «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، للزركشي، محمد بن عبدالله بن بهادر (ت: 794هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ، عدد الأجزاء : 3.

69. «النِّهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير الجَزَري، المبارك بن محمَّد (ت: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ، عدد الأجزاء : 5.

70. «الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية»، المعروف بـ: «شرح حدود ابن عرفة»، للرّصاع، محمد بن قاسم الأنصاري (ت: 894هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م عدد الأجزاء: 1.

71. «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» المعروف ب(رجال صحيح البخاري) لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (ت398هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة، الأولى، 1407، عدد الأجزاء : 2.

72. «الوافي بالوفيّات»، للّصفديّ، خليل بن أيبك (ت: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ، عدد الأجزاء: 29.

73. «اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر»، للمناوي، عبدالرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين (ت: 1031هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1999م، عدد الأجزاء: 2.

74. «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»، لأكرم ضياء العمري، بساط، بيروت، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: 1.

75. «بغية الطلب في تاريخ حلب» لكمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، عدد الأجزاء 12.

76. «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت628هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ، 1418هـ، عدد الأجزاء : 6 (5 أجزاء ، ومجلد فهارس).
77. «تاج العروس من جواهر القاموس»، للزّبيدي، محمَّد مرتضى الحُسينيّ، (ت: 1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، عدد الأجزاء / 40
78. «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»، لأبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (ت: 281هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.
79. «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»، لأبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (ت: 281هـ)، دار الكتب العلمية.
80. «تاريخ أسماءِ الثِّقات»، لابن شاهين، عمر بن شاهين (ت: 385هـ)، تحقيق: صبحي السَّامُرّائيّ، الدَّار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، 1404هـ، عدد الأجزاء : 1.
81. «تاريخ الإسلام السِّياسيّ والدِّيني والثَّقافيّ والاجتماعيّ»، لحسن إبراهيم حسن، دار الجيل، بيروت، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرَّابعة عَشَر، 1416هـ، عدد الأجزاء: 4.
82. «تاريخ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام»، للذهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى 1987م.
83. «تاريخ الطبري تاريخ الأمم والملوك» محمَّد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ،عدد الأجزاء :5.
84. «تاريخ بغداد »، للخطيب البغداديّ، أحمد بن علي (ت: 463هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، عدد الأجزاء : 14.
85. «تاريخ جرجان» لحمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني(ت 345هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ، 1401 هـ، عدد الأجزاء : 1.
86. «تاريخ دمشق»، لابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت:571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ، عدد الأجزاء:70.
87. «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميّ (ت: 280هـ) عن يحيى بن معين (ت: 233هـ) في تجريح الرُّواة وتعديلهم»، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ، عدد الأجزاء 1.
88. «تحرير علوم الحديث»، لعبدالله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ، عدد الأجزاء: 2.
89. «تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوِي»، للسُّيوطي، عبدالرَّحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، عدد الأجزاء: 2.

90. «تذكرة الحُفّاظ»، للذّهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: زكريا عميرات، الطبعة الأولى، 1419هـ، عدد الأجزاء 4.

91. «تقريب التهذيب»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: محمَّد عوامة، دار الرَّشيد، سوريا، الطبعة الأولى، 1406هـ، عدد الأجزاء 1.

92. «تلخيص المتشابه في الرسم» لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1985 م، عدد الأجزاء: 2.

93. «تهذيب التهذيب»، لابن حجر، أحمد بن عليّ (ت: 852هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ، 1404 هـ، عدد الأجزاء : 14.

94. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، للمزّي، يوسف بن الزكي عبدالرَّحمن (ت: 742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة، الطبعة الأولى، 1400 هـ، عدد الأجزاء : 35.

95. «تهذيب اللغة» للأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الازهري الهروي(ت: 370هـ)، الدار المصرية، مصر الجديدة، 1384 هـ، عدد الأجزاء 17 (15+ مستدرك + فهرس).

96. «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»، للصَّنعاني، محمَّد بن إسماعيل (ت: 1182هـ)، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ، عدد الأجزاء: 2.

97. «توضيح المُشتَبِه في ضبط أسماءِ الرُّواة وأنسابِهِم وألقابِهِم وكُناهُم»، لابن ناصر الدِّين الدِّمشقيّ، محمّد بن عبدالله (ت: 842هـ)، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م، عدد الأجزاء: 9.

98. «تيسير مصطلح الحديث»، لمحمود بن أحمد بن محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة العاشرة، 1425هـ، عدد الأجزاء: 1.

99. «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، لابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد (ت: 66هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، 1389هـ، عدد الأجزاء: 12.

100. «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، لأبي نُعَيم الأصفهاني، أحمد بن عبدالله (ت: 430هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ، 1405 هـ، عدد الأجزاء : 10.

101. «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرِّجَالِ»، لصفي الدين اليمني، أحمد بن عبدالله الخزرجي الأَنْصَاري (ت: بعد 923هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ودار البشائر، حلب، بيروت، الطبعة الخامسة، 1416 هـ، عدد الأجزاء 1.

102. «دراسات في علم المصطلح العربي»، لعبدالصبور شاهين، مجلة القافلة، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، المجلد الثاني والثلاثون، محرم، 1404هـ.

103. «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز (ت:748هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، 1406هـ، عدد الأجزاء 1.
104. «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لعمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي (ت385هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، 1419هـ ، عدد الأجزاء 1.
105. «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1410هـ، عدد الأجزاء: 1.
106. «ذم الكلام وأهله» لشيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت481هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1418هـ، عدد الأجزاء 5.
107. «رجال صحيح مسلم» لأحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر (ت428 هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، 1407 هـ، عدد الأجزاء 2.
108. «سؤالاتُ ابنِ الجُنَيد ليحيى بن معين» لإبراهيم بن عبدالله بن الجُنَيد (ت: 260هـ تقريباً)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ، عدد الأجزاء : 1.
109. «سؤالات البَرْقانيّ [أحمد بن محمّد] (ت: 425هـ) للدَّارقطنيّ»، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: عبدالرَّحيم القشقريّ، النَّاشر: كتب خانه جميلي، باكستان، الطبعة الأولى، 1404هـ، عدد الأجزاء: 1.
110. «سِيَر أعلام النُّبلاء»، للذَّهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ، 1405 هـ، عدد الأجزاء : 25 (23 ومجلدان فهارس).
111. «شذراتُ الذَّهب في أخبار من ذهب»، لابن العِمَاد، عبدالحيّ بن أحمد (ت: 1089هـ)، دار الكتب العلمية.
112. «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت418هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، 1423هـ، عدد الأجزاء: 9 أجزاء (4 مجلدات) – الجزء 9 تجده منفردا باسم: كرامات الأولياء.
113. «شرح التبصرة والتذكرة = شرح ألفية العراقي»، لزين الدين العراقي، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن (ت: 806هـ)، تحقيق: عبداللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1423هـ، عدد الأجزاء: 2.
114. «شرح سنن أبي داود» لأبو محمد محمود العينى (ت855هـ)، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1420 هـ، عدد الأجزاء: 7 (6 ومجلد فهارس).

115. «شرح علل الترمذيّ»، لابن رجب، عبدالرَّحمن بن أحمد (ت: 795هـ)، تحقيق: همَّام عبدالرَّحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1407هـ، عدد الأجزاء: 2.
116. «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل»، لمصطفى بن إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة، الطبعة الأولى، 1411هـ.
117. «صحيح مسلم بشرح النّووي المعروف بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، للنَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392، عدد الأجزاء: 18 (في 9 مجلدات).
118. «صفة الصفوة» لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت597 هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، محمد رواس قلعهجي، دار المعرفة، بيروت، 1399هـ، عدد الأجزاء 4.
119. «طبقات الحفاظ» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ، عدد الأجزاء 1.
120. «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة» لخلف بن عبد الملك بن بشكوال أبو القاسم (ت578 هـ)، تحقيق عز الدين علي السيد ، محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، 1407 هـ، عدد الأجزاء 13.
121. «فتح الباب في الكنى والألقاب» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني (ت395هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، 1417هـ، السعودية، الرياض، عدد الأجزاء 1.
122. «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، للسخاويّ، محمَّد بن عبدالرَّحمن (ت: 902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ، عدد الأجزاء:4.
123. «فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن» المعروف ب«شروط الأئمة » لمحمد بن إسحاق بن محمد بن منده (ت395هـ)، تحقيق : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى ، 1414 هـ، عدد الأجزاء : 1.
124. «قواعد في علوم الحديث» ظَفَر أحمد العثماني التَّهانوي(1984م)، حقّقه واجع نصوصه وعلّق عليه: الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة، حلب– سوريا، بيروت– لبنان، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الخامسة.
125. «كِتَاب الفهرست للنديم» محمَّد بن إسحاق النديم(1978م)، تحقيق: رضا– تجدّد، بيروت– لبنان، دار المعرفة.
126. «لسانُ العرب» لابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ، عدد الأجزاء: 15.
127. «لسان المحدثين»، (معجم مصطلحات المحدثين)، لمحمد خلف سلامة، الموصل، 2007م، عدد الأجزاء : 5.

128. «لسان الميزان»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، 1406، عدد الأجزاء : 7.

129. «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، للملا علي بن سلطان محمد القاري (ت: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9.

130. «جزء من مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل»، لابن أبي شيبة، محمد بن عثمان (ت: 297هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ، عدد الأجزاء : 1.

131. «مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم» لأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، عدد الأجزاء: 1.

132. «مُعجَم البُلدان»، للحَمَويّ، ياقوت بن عبدالله، (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت، 1397هـ، عدد الأجزاء 5.

133. «مُعجَم مقاييس اللغة»، لأحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، دار الفكر، طبعة 1399هـ، عدد الأجزاء : 6.

134. «معرفة الثقات»، للعِجْليّ، أحمد بن عبدالله (ت: 261هـ)، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البَسْتويّ، مكتبة الدَّار، المدينة النبويّة، الطبعة الأولى، 1405هـ، عدد الأجزاء : 2.

135. «معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم: رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز» ليحيى بن معين، تحقيق : الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1405هـ ، عدد الأجزاء : 2.

136. «معرفةُ أنواع علمِ الحديث»، لابن الصَّلاح، عثمان بن عبدالرَّحمن (ت: 643هـ)، المعروف بـ "مقدمة ابن الصلاح"، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ، عدد الأجزاء: 1.

137. «معرفةُ علومِ الحديثِ»، للحاكم النَّيسابُوريِّ، محمَّد بن عبدالله (ت: 405هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، عدد الأجزاء: 1.

138. «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار» لأبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (855هـ)، تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي الشيخ القاهري المصري الشهير بـ (محمد فارس).

139. «من أعلام المحدثين الحافظ ابن حجر العسقلاني» «ترجمة الإمام ابن حجر العسقلاني» لنائب رئيس الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثاني، السنة الثامنة، رمضان 1395هـ.

140. «منهج النقد في علوم الحديث»، لنور الدين محمد عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1418هـ.
141. «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ويليه دراسة في تخريج الحديث»، لوليد بن حسن العاني، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 1420هـ.
142. «منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي»، لصلاح الدين الإدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.
143. «موسوعة أقوال الدارقطني» لأبو المعاطي النوري (ت1401هـ) ، ومعه : الدكتور محمد مهدي المسلمي، أشرف منصور عبد الرحمن، أحمد عبد الرزاق، عيد أيمن، إبراهيم الزاملي، محمود خليل، ملتقى أهل الحديث، عدد الأجزاء : 2.
144. «ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال»، للذَّهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
145. «نزهة النَّظر في توضيح نُخبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر»، لابن حجر، أحمد ابن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 1.
146. «يحيى بن معين وكتابه التاريخ»، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد محمد نور سيف، طباعة: جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1399هـ.

الفهارس

وتشتمل على:

أولاً: فهرست الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرست الأحاديث النبوية الشريفة.

ثالثاً: فِهْرست الأعلام المترجم لهم.

أولاً: فِهْرست الآيات القرآنية

ثانياً: فِهْرست الأحاديث النبوية الشريفة

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	الصفحة
1-	(مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ...)	أبي هريرة	ت
2-	(ائْذَنُوا لَهُ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ،...)	أُم المؤمنين عائشة	24
3-	(تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ...)	أبي هريرة	25

ثالثاً: فِهْرست الأعلام المترجم لهم

29-	داوود بن عبدالله الجعفري	صدوق	87
30-	زيد بن الحُباب العُكْلي	ثقة	114
31-	سعيد بن محمد الجرمي	صدوق	100
32-	سلمة بن نُبيط الأشجعي	ثقة	89
33-	سليمان بن المغيرة القيسي	ثقة حافظ	88
34-	شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ	صدوق	94
35-	شِبَاك الضبي	ثقة	95
36-	شيبان بن عبد الرحمن التميمي	ثقة صاحب كتاب	96
37-	طلحة بن يحيى الأنصاري	ليس بالقوى	88
38-	طَلْقُ بن غَنَّام النَّخْعِيُّ	ثقة	91
39-	عاصم بن سليمان الاحول	ثقة حافظ	95
40-	عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي	ثقة إمام متقن حافظ فقيه	104
41-	عبد الله بن عون المُزْنِيّ	ثقة ثبت فاضل	92
42-	عُبَيْدُ الله بن عبيدِ الرحمن الأَشْجَعِيُّ	ثقة ثبت	103
43-	عبيدة بن معتِب الضبي	ضعيف	99
44-	عَثَّامُ بن علي العامري	صدوق	97
45-	عقبة بن خالد السكوني	صدوق	88
46-	علي بن عاصم التَّيْمِيُّ	صدوق يخطئ	104
47-	علي بن غراب الفزاري	صدوق	88
48-	عمر بن عبد الرحمن الأسدي	ثقة صدوق	89
49-	الفضل بن دُكين المُلائي	ثقة ثبت حجة	100
50-	مالك بن إسماعيل النَّهْدِيُّ	ثقة متقن	94
51-	محمد بن بشر العبدي	ثقة	95
52-	محمد بن جُحادة الأودي	ثقة	99
53-	محمد بن عبد الملك البصري	صدوق	101
54-	المطلب بن زياد الثقفي	صدوق	87
55-	موسى بن نافع الأسدي	صدوق	100
56-	هُرَيْم بن سفيان البَجَلي	ثقة	91
57-	هشام بن حسان الازدي	ثقة	89
58-	يحيى بن آدم الأموي	ثقة فقيه	96

59-	يوسف بن صهيب الكندي	ثقة	88
60-	يونس بن خباب الأسيدي	ليس بالقوى	90
61-	أحمد بن يونس التميمي	ثقة صاحب سنة	164
62-	أشعث بن سوار الكندي	ضعيف	165
63-	الحسن بن الربيع البُوْرَانِيُّ	ثقة	165
64-	الحكم بن ظُهَيْرٍ الفَزارِي	متروك الحديث	166
65-	حميد بن الربيع اللخمي	تكلموا فيه	41
66-	خلف بن خليفة الأَشْجَعِيُّ	صدوق اختلط بأخرةٍ	166
67-	سعيد بن زكريا القرشي المَدائِنِيُّ	ليس به بأس	167
68-	سفيان بن حبيب البصري	ثقة ثبت	42
69-	سليمان بن بلال القرشي	ثقة	168
70-	عبد الرحمن بن محمد الْمُحَارِبِيُّ	صدوق	166
71-	عبد الرحيم بن سليمان الكناني	ثقة	164
72-	عبيد الله بن موسى العبسي	ثقة	166
73-	عمرو بن أبي قيس الرازي	صدوق يهم	170
74-	فِراس بن يحيى الهَمْدَانِيُّ	ثقة	98
75-	الفضيل بن عياض التميمي	ثقة	164
76-	قيس بن ربيع الأسدي	صدوق تغير بأخرةٍ	169
77-	ليث بن أبي سليم القرشي	ضعيف اختلط بأخرةٍ	165
78-	محمد بن حسن الأسدي	ضعيف	164
79-	مُطَرِّفُ بن طَرِيْفٍ الكوفي	ثقة ثبت	169
80-	معاوية بن هشام القَصَّار	صدوق	165